



طريق الشعب

يومية سياسية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

أخبار وتقاير

أخبار وتقاير

عربية ودولية

2

متى تفتح ملفات الفساد الكبرى؟! 3

خطاب الكراهية والطائفية.. أداة سياسية راجعة في مواقع التواصل الاجتماعي

10

محكمة العدل الدولية: للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره

يوماً بعد آخر، ترد أنباء عن تدخلات وقيود من جهات رسمية وأمنية تحد من حرية النشر والتظاهر والتعبير، ما بات يثير تساؤلات جدية فيما إذا كانت هذه الاجراءات اجتهادات من عناصر او اجهزة أمنية، أم هي وجهة عامة للجهات الحكومية الرسمية على الصعيدين الاتحادي والمحلي؟!

رائد فهمي
سكرتير اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي

تظاهرة تعديل سلم الرواتب تستقر أمام بوابة الخضراء

التنكر للوعود يدفع المواطنين إلى الشارع

التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (4-5 تموز 2024)

يواجه بلدنا أزمات وصعوبات تتعقد مع مرور الوقت، وتظهر القوى السياسية الماسكة بالحكم عجزاً واضحاً عن تقديم الحلول والمعالجات الجذرية، ليس مجرد أنها لا تريد ذلك، بل لتبنيها بمنهج فاشل في إدارة الدولة ومؤسساتها. إنه منهج المحاصصة سيئ الصيت؛ منهج تقاسم السلطة والثروة بين اقلية حاكمة (أولغارشية)، متماهية مع الفساد، تستميت للحفاظ على سلطتها السياسية ومصالحها ونفوذها بأثمان باهظة يدفعها العراقيون على اختلاف انتماءاتهم. أدى هذا الفشل المتراكم إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وتسيّد المصالح الضيقة، واضمحلال الحدود بين السلطات، على حساب نفاذ القانون والديمقراطية، الذي صار يُفسر وفق أهواء سياسية واضحة.

وفي ظل ارتهاق قوى منتفذة وحاكمة لأطراف خارجية، دولية وإقليمية، يستمر التدخل الأجنبي في شؤون بلدنا على حساب سيادته واستقلاله وقراره الوطني المستقل. إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية والتمايزات الاجتماعية الحادة السائدة حالياً في العراق، لا تتسمج مع أي حديث عن الاستقرار والتنمية والتقدم. وتتضح يوماً بعد آخر معالم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية، التي من نتائجها المتوقعة، اتساع الفرز الطبقي والاجتماعي، والنمو المتسارع للعلاقات الرأسمالية، في ظل تطور رأسمالي تابع ومشوه واقتصاد سوق منفلت، وتكريس هيمنة الأقلية الحاكمة على الحياة الاقتصادية وتحكمها بثروات البلاد، في مقابل أغلبية ساحقة منهكة من ظروف المعيشة البائسة والفقر والبطالة، جراء تداعيات الأزمات وسوء الخدمات الأساسية. ويتضح ذلك بشكل جلي، في الميل إلى رفع يد الدولة عن قطاعات أساسية وإطلاق العنان للخصخصة، وإيقاف الدعم عن العديد من المجالات الخدمية والإنتاجية.

وبدلاً من الوعود بتحسين حياة الناس، تتكشف مساعي التضيق على الحريات، وحق التعبير عن الآراء والمواقف السياسية والفكرية وغيرها التي نص عليها الدستور. كذلك تقييد مجالات عمل منظمات المجتمع المدني. ويجري كل هذا وغيره عبر فرض قوانين تستند إلى هيمنة كتل منتفذة في مجلس النواب، وإلى اجراءات وتوجهات تصادر الحياة الديمقراطية، تفرضها جهات متعددة، حكومية وغير حكومية.

وأمام الفشل الواضح في معالجة الأزمات المتتالية، وتفاقم معاناة المواطنين، واتساع الهوة بين المتنفذين وعموم أبناء الشعب، تستمر حالة انتعدام الثقة، الأمر الذي يعظم مظاهر الاستياء والسخط والتذمر، والتعبير عن ذلك بأساليب وطرق عدة، أبرزها التظاهر والاحتجاجات المطيية والجمهورية التي تشهدها جميع المدن العراقية دون استثناء.

التقرير السياسي كاملاً
على الصفحات (6-9)



بغداد

بغداد - طريق الشعب

وأقدم المتظاهرون على إغلاق الطريق الرابط بين المحافظة والطريق السريع الدولي، فيما أمهلوا الحكومة المحلية يومين لتحقيق مطالبهم، قبل تحويل التظاهرات إلى اعتصام، أمام المحطة الكورية، والتي يقولون إنهم لم يستفيدوا منها شيئاً سوى الدخان والاهتزازات، جراء الصوت العالي عند تشغيلها.

وقال حيدر الحميداي (أحد أبناء المنطقة): «نعاني من انعدام الخدمات في مناطقنا من زمن بعيد ومحافظ الديوانية وجه الدوائر المعنية بمتابعة نقص خدماتنا وتم تسويق المطالب. رسالتنا للحكومة المحلية أننا نطلبهم مدة أقصاها يوم الأحد المقبل وبعدها ستتحول تظاهراتنا إلى تصعيد واعتصام».

وأضاف الحميداي، ان «مطالبنا تلخص بنقطتين الأولى هي محطة آل حمد الكورية التي لم تنفعنا بتجهيز التيار الكهربائي بل تؤثر علينا جراء الدخان واهتزاز منازلنا بفعل الصوت العالي الذي تصدره. والمطلب الثاني هو نقص المياه الصالحة للشرب واعتمادنا على حفر الآبار التي تحتاج هي الأخرى إلى طاقة كهربائية لخروج المياه».

ومن جهة أخرى، احتج مواطنون في الصوب الكبير في قضاء الخضر بالمتن على تردّي تجهيز الطاقة الكهربائية وكثرة الأعطال في منطقتهم منذ عدة أيام وذلك في تظاهرة نظمت في المنطقة.

وذكر مصدر محلي ان العشرات من أهالي تلك المنطقة تجمعوا قرب إحدى المدارس، فيما توجهت دوريات الأمن إلى المكان لتوفير الحماية.

2

واقع الطاقة الكهربائية. وتجمهر المتظاهرون في فلكة الزعفرانية بسبب نقص الخدمات وتردي واقع الطاقة، رافعين لافتة كتب عليها «أهالي الزعفرانية يطالبون بإقالة مدير كهرباء الرصافة مصطفى خوام ومدير الشؤون الفنية ستار رشيد ومدير قطاع الزعفرانية جبار رشيد».

وتحوّلت التظاهرة لاحقاً إلى اعتصام، ونزل المتظاهرون الغاضبون إلى الشارع العام الرئيس في المنطقة، وأكّدوا على مواصلة اعتصامهم حتى إنهاء مشكلة الكهرباء في المنطقة، مبيّنين أنهم سيغلّقون الشارع حتى إشعار آخر، للضغط باتجاه إنهاء مشكلة الكهرباء.

ويقول المحتجون، إن مشكلة الكهرباء بدأت منذ ٤٥ يوماً بينما الجهات المعنية لا تتجاوب مع مطالبهم التي تريد مساواتهم على الأقل ببقية المناطق في بغداد من حيث ساعات التجهيز وجودة الكهرباء الوصلة إلى المنازل.

ووفقاً للمحتجين فإن عدد ساعات تجهيز الكهرباء بلغ ساعة واحدة متقطعة مقابل ١١ ساعة قطع مبرمج، تركت أصحاب المولدات في وضع حرج. ويذكر المحتجون، أن تظاهرات تشرين عام ٢٠١٩ بدأت من منطقة الزعفرانية وأن منطقتهم قد تكون سبباً في اندلاع موجة احتجاجات جديدة قريباً.

في الديوانية والمثنى.. حراك لا يهدأ وجدد أهالي منطقة آل حمد جنوبي الديوانية احتجاجاتهم على تدهور ساعات تجهيز الكهرباء، ونقص الخدمات.

أمس السبت، تظاهرة ضخمة أمام المنطقة الخضراء وسط بغداد، مطالبين بتعديل سلم الرواتب وردم الفوارق الهائلة بين رواتبهم ورواتب الرئاسات والدرجات الخاصة. وقال الموظف المتظاهر وسام احمد: «خرجنا لمطالبة الحكومة والبرلمان بتعديل سلم الرواتب ومعالجة الفوارق العميقة التي يعاني منها موظفو الدولة»، مضيفاً «نرفض وبشكل قاطع عدم المساواة، فهناك موظف في مجلس الوزراء والبرلمان والرئاسات الثلاث يأخذ راتباً مقداره ٣ ملايين دينار شهرياً، وبنفس الدرجة في غير وزارة يأخذ ٥٠٠ ألف دينار فقط».

وأثناء التظاهرة التي جابت الشوارع وسط اجراءات أمنية مشددة، قال المتظاهر أحمد منعم (موظف في وزارة التربية): «أن هذه التظاهرة هي ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة لكل الموظفين المطالبين بوضع سلم رواتب جديد، يقوم على أساس العدالة والإنصاف، ويراعي فيه أيضاً تعديل مخصصات الخطورة»، مشيراً إلى أن «لجنة التظاهرات اجتمعت قبل شهر مع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني لتعديل سلم الرواتب دون التوصل إلى حل وأن هذه التظاهرة ستتحول إلى اعتصام شامل في حال عدم الاستجابة لمطالبنا».

محنة الزعفرانية مع الكهرباء وتظاهر العشرات من أهالي منطقة الزعفرانية، شرقي بغداد، مطالبين بإقالة عدد من المسؤولين نتيجة تردّي

تجددت الاحتجاجات خلال اليومين الماضيين في بغداد والديوانية والمثنى والنجف وكركوك والسليمانية والبصرة. رافعة مطالب عديدة في مقدمتها مطالب الموظفين بتعديل سلم الرواتب، فضلاً عن التعبير عن الغضب المتزايد في مناطق عدة بسبب سوء تجهيز الطاقة الكهربائية، إضافة إلى مطالب خدمية ومعيشية ومهنية أخرى.

وكما جرت العادة، دأبت الكتل السياسية على إطلاق الوعود المتكررة، خاصة عند اشتداد الأزمات في البلاد، دون النظر إلى إمكانية تطبيقها، ولم يختلف الأمر مع تشكيل الحكومة الحالية، حيث وعدت بتعديل سلم الرواتب وسد الفجوة في الرواتب، إلا أنها سرعان ما أدركت صعوبة الأمر وأدرجته في قائمة طي النسيان. وان كان موضوع تعديل سلم الرواتب قد مضى عليه مدة من الزمن فأن وعد وزارة الكهرباء بتحسين تجهيز الطاقة في منتصف تموز الحالي لم يجف حبره بعد، وما زال المواطنون يقاسون قيظ الصيف بسبب الانقطاع المستمر للطاقة، في مشهد يؤكد عجز منظومة المحاصصة والفساد عن إيجاد الحلول للمشاكل التي انتجتها سياسة تكريس توزيع المناصب، بعيداً عن الكفاءة والنزاهة والإرادة.

تظاهرة كبرى لتعديل سلم الرواتب ونظم المئات من موظفي دوائر ومؤسسات الدولة،

من هالمال.. قوافل جمال!

• وأكد نائب آخر ان تشجير شارع بطول كيلومتر واحد كلف احدى وزارات الدولة العراقية ١٢٤ مليار دينار، مشيراً الى هول حجم الفساد «وفي بعض الأحيان نقف مصدومين إزاء عمليات نهب المال العام.. التي تتم غالباً في وضح النهار بفعل المحاصصة ونفوذ بعض القوى المهيمنة..» ومؤكداً رصد زيادات في كلف تنفيذ المشاريع، تصل إلى ٣٠-٢٠ ضعفاً. هودجان من تصريحات بعض النواب يؤشران قوة الفاسدين وهمتهم في مفاصل الدولة. وهل سمع احد أن موازنة بلد تعرضت للتزوير أثناء تداولها داخل الجهات الرسمية لغرض إقرارها؟

كذلك الحديث عن الزيادات الهائلة في كلف المشاريع (والمشاريع المستعجلة الجديدة ليس استثناء) لا يجد هو الآخر من يلتفت إليه، رغم كثرة الحديث عن مكافحة الفساد!.. ومن هالمال «من هالمال حمل جمال!.. بل قوافل جمال!

• أكد نائب من أعضاء اللجنة المالية البرلمانية اجتماع لجنة لمراجعة جداول الموازنة والتغييرات فيها، ولتحديد مسؤولية هذه التغييرات برلماناً وحكوماً، فيما توقع حدوث التغييرات في الجداول داخل البرلمان، وسط آمال منقذتها «بأن تمرّ دون انتباه أحد اليها».

راصد الطريق

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

يُصدرها الحزب الشيوعي العراقي

رئيس التحرير مفيد الجزائري الإدارة والتحرير بغداد - ساحة الاندلس ص.ب 55429
التحرير: 07809198542 الإدارة: 07709807363 التوزيع: 07904297133 الإعلانات: 07902147060
رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين 599 مسجلة بدار الكتب والوثائق برقم 59 لسنة 1974 الطباعة: دار الرواد المرذهرة

TAREEK AL SHAAB

يومية
سياسيةwww.iraqicp.com
tareekalshaab@gmail.com

البرلمان يراجع التلاعب في جداول الموازنة

بغداد - طريق الشعب

بدأت اللجنة المالية في مجلس النواب، امس السبت، إجراءات تدقيق لجداول الموازنة التي صوت عليها البرلمان بناءً على طلب من الحكومة أشار إلى وجود فروقات جوهرية بين الأرقام التي أقرها مجلس الوزراء وصادق عليها مجلس النواب، والأرقام الواردة في الوثائق الورقية والرقمية الواردة من البرلمان بعد التصويت.

كشفت وثائق رسمية صادرة عن الحكومة عن وجود فروقات جوهرية بين جداول الموازنة التي أقرها مجلس الوزراء وصادق عليها مجلس النواب والنسخ الواردة بعد إقرار الجداول.

وذكر بيان لمجلس النواب، أنّ «اللجنة المالية تبحث بالتلاعب الحاصل في جداول الموازنة بعد التصويت عليها في مجلس النواب»، إثر استفسار قدمته الحكومة بمتاب رسمي في 1 تموز الجاري حمل توقيع مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء.

وأشار كتاب الحكومة، إلى أنّ «تدقيق الجداول المطبوعة ورقياً المرفقة بكتاب البرلمان الموقع من قبل رئيس مجلس النواب (بالإنابة)، أظهر وجود اختلافات جوهرية فيها مقارنة بالنسخة المرسله من مجلس الوزراء وخلافاً لنص القرار النيابي المذكور آنفاً، كما تم توضيحه في الجداول المرفقة رتباً».

كما أشار إلى أنّ «تدقيق الجداول المرسله بصيغة إلكترونية ضمن القرص المدمج المرفق بكتاب البرلمان، تبين وجود اختلافات جوهرية فيها مقارنة بالنسخة المرسله من مجلس الوزراء، فضلاً عن اختلافها عن النسخة المرسله ورقياً المرفقة مع الكتاب نفسه».

أسعار العقارات وغياب الخدمات وفرص العمل تلهب السخط في المحافظات



3 بيانات تدين

الاعتداء على الشيوعيين في كربلاء

بغداد - طريق الشعب

دانت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كربلاء، مؤخرًا، عملية الاعتقال التي نفذتها القوات الأمنية بحق عدد من أعضاء الحزب في المحافظة وذلك بعد تعليقهم لافتات تخص احياء الذكرى 66 لثورة تموز المجيدة.

وقالت اللجنة في بيانها الذي تلقته «طريق الشعب»، «تدين اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كربلاء، الفعل الشنيع الذي اقدمت عليه احدى دوريات قوى الامن في المحافظة، حيث اعتقلت مجموعة من رفاقنا اعضاء الحزب ممن كانوا يعلقون لافتات تخص ذكرى ثورة 14 تموز المجيدة».

وتابعت اللجنة «وأضافة إلى ذلك الفعل المخالف للقانون، اقدمت القوة الامنية على التناول على الرفاق بكلمات نابيه، والاعتداء عليهم وتكبيهم وعصب اعينهم. نعر عن رفضنا لتلك الافعال غير القانونية، ونحمل السلطات الامنية في المحافظة مسؤولية تصرفات منتسبيهم، والضرر النفسي والاجتماعي الذي لحق باعضاء الحزب ونؤكد اننا سنتخذ كافة الاجراءات القانونية، لرد الاعتبار، ومنع اي تجاوز بحق حزب عريق كفل عمله قانون الاحزاب، وعدم تكرار ذلك مستقبلاً».

من جانبه، دان مكتب كربلاء للتيار الاجتماعي الديمقراطي عملية الاعتداء على الشيوعيين في المحافظة.

وقال المكتب في بيان تلقى «طريق الشعب»، نسخة منه، أنه «يدين ويستنكر الاعتداء على رفاق الحزب الشيوعي العراقي في كربلاء أثناء تعليق لافتات بمناسبة ثورة ١٤ تموز المجيدة وأن هذه الحادثة تمثل خرقاً لقانون الاحزاب المعمول به واعتداء صارخاً على حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية لذا نطالب من السلطة المحلية المحلية التحقيق بالأمر وتقديم المعتدين للدعالة لينالوا جزاءهم العادل».

وفي السياق، أعلن التيار الاجتماعي الديمقراطي في ميسان عن تضامنه مع اعضاء الحزب الشيوعي العراقي في كربلاء وادانته للاعتداء الغاشم. وطالب التيار بحسب بيانه بـ«تقديم المعتدين الى الدعالة ومحاسبتهم» أيضاً.

المسموح بها»، مؤكداً أن «اوراقنا كاملة من

حيث التخليص الجمركي وتم دفع الأموال الخاصة بالرسوم والاوزان كافة، ولكن قبان كركوك لا يرضى الا بأخذ عشرين ألفاً رسمياً، ومن يعترض يقبع بغرامة سعرها 200 الف دينار».

وقال صاحب شاحنة ثان ويدعى جميل عبد الستار، إن «سائقي الشاحنات يناشدون رئيس مجلس الوزراء التدخل لحل قضية قبان كركوك الذي يواصل فرض جباية بعشرين الفاً، وهي غير قانونية، وسوف نقوم بقطع الطريق الدولي بين كركوك وبغداد إذا لم يُستجَب لأصواتنا خلال أيام».

وفي المحافظة أيضاً، تظاهر متدربو شركة نفط الشمال أمام مقر الشركة في منطقة عرفة النفطية بمدينة كركوك، مطالبين بإطلاق استمارة التعاقد معهم بعد موافقة وزارة النفط على قبولهم.

وشهدت التظاهرة، التي انطلقت أمام بوابة شركة نفط الشمال، إجراءات أمنية مشددة حيث انتشرت قوة أمنية لمنع المتظاهرين من الاقتراب من مبنى الشركة.

وقال إبراهيم كنعان، أحد المتظاهرين، إن «متدربي شركة نفط الشمال والبالغ عددهم 1089 متدرباً، قد تدرّبوا وعملوا في أقسام الشركة، ولكن لم يتم انصافنا، مضيماً أنه منذ إقرار الموازنة لم تتعامل معنا».

بإنصاف ولم تعمل على التعاقد معنا».

وتابع كنعان أن «المتظاهرين هم من خريجي معهد النفط والكليات الهندسية وتخصصت تحتاجها الشركة، وسبق أن تلقينا وعوداً متكررة بالتعيين إلا أن المسؤولين في الشركة لا يوفون بوعدهم، كنا ننتظر إطلاق الاستمارة الإلكترونية للتعاقد كما وعدونا قبل شهر، لكنهم لم ينفذوا ذلك، علماً أن الموازنة رصدت مبالغ للتعاقد معنا ونحن لسنا بتعاقد جديد بل صار لنا سنوات

نطالب دون تحقيق هذا الأمر لنا».

تظاهرة جديدة في السلمانية

وعلى صعيد منفصل، تظاهر العشرات من أصحاب محال بيع الماشية في السلمانية، احتجاجاً على استحواذ شركة استثمارية على مكان عملهم.

وقال دلشاد احمد وهو أحد اصحاب المحال إن «الشركة المستثمرة - بهدف منعنا من الدخول لسوق بيع الماشية ومزاولة عملنا - قامت ولمرات عديدة بوضع حواجز ترابية وقفلت على أبواب السوق، علماً أن بلدية السلمانية أغلقت مؤخراً عدة محلات».

وأضاف أنهم «توجهوا إلى بلدية السلمانية ومكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ومكتب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني لكنهم قالوا عليكم اتباع الإجراءات القانونية وهي متعلقة برئاسة بلدية السلمانية».

وأشار إلى أن «الشركة تريد منا 25 مليون دينار، واجور شهرية 300 الف دينار، إضافة لتحمل أجور الخدمات العامة مقابل تخصيص محل مساحته 70 متراً وهذا المبلغ كبير جدا علينا».

وطالب المتظاهرون الجهات المسؤولة بالنظر في قضيتهم وحسم هذا الملف بتعويضهم أماكن يستفيدون منها.

أسعار العقارات في البصرة

كما شهدت البصرة وبسبب ارتفاع أسعار العقارات احتجاجات شعبية طالبت بمعالجة هذا الملف وتوفير الخدمات في المناطق الجديدة.

ونظم العشرات في قضاء شط العرب شرقي البصرة وقفة احتجاجية للمطالبة بتوفير الخدمات في وقت تشهد المحافظة ارتفاعاً غير مسبوق بأسعار العقارات دون أي تحرك حكومي للسيطرة على الأسعار.

بعد ادانة الاعتداء

شيوعيو النجف يزورون النائب محمد عنوز



النجف - أحمد عباس

مع الحديث حول الهجمات التي يتعرض لها اليوم النواب المناوئين للمحاصصة والفساد. وقد ضم الوفد كلا من سكرتير وأعضاء مكتب اللجنة المحلية وسكرتير المختصة الفلاحية المركزية للحزب وعدد من الرفاق الآخرين.

وفي ساعة متأخرة من ليل الثلاثاء الماضي، تعرض د. عنوز إلى الاعتداء بالضرب المبرح من قبل شاب، ونقل إثر ذلك إلى المستشفى. فيما اعتقلت الشرطة الشاب المعتدي، لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

وكانت اللجنة المحلية للحزب في النجف قد أصدرت بيانا دانت فيه الاعتداء. وطالبت الجهات الاختصاصية بكشف دوافعه ومحاسبة المعتدي وتوفير الأمن لجميع المواطنين.

زار عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، الرفيق حجاز بهية النائب محمد عنوز للاطمئنان على صحته بعد تعرضه للاعتداء. ونقل الرفيق تهنيتاً قيادة الحزب بالسلامة للسيد النائب.

من جانب اخر، زار وفد من اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في النجف، عصر الخميس الماضي، النائب د. محمد عنوز في منزله، لغرض الاطمئنان على وضعه الصحي بعد تعرضه لاعتداء بالضرب من قبل شاب، إثناء تجواله في المدينة.

وتمنى الوفد إلى د. عنوز الشفاء العاجل. وتبادل

لا تقدم ولا اعمار حقيقيا مع استمرار الفساد وتعدد اشكاله، وهو الذي غدا منظومة او مؤسسة شبكية واطبوطية، حتى ليصعب القول انه لم يمتد الى هذه المؤسسة او تلك، او انه لم يجد، وللأسف، طريقه الى الناس.

وعندما نقول ان الفساد صار منظومة، فبمعنى انه ليس معزولا عن المؤسسات الحكومية على تعدد وتنوع اختصاصاتها، وان هناك تخادما مصلحيا بين المنتفذين، سواء من هم في السلطة او في خارجها (وقد يكون بعض الذين خارجها هو المقرر والحاكم) وبين مجاميع مختلفة من الفاسدين والمتشبهين وأصحاب رأس المال الكبير (الذي معظمه مسروق رهما من الدولة). وهناك مجاميع أخرى توفر الدعم والاسناد والحماية، وهي على أهبة الاستعداد دائما لتحريك منظومتها المتعشقة مع أجهزة وافراد في مؤسسات الدولة.

وعندما نقول انها منظومة متكاملة، فمعنى هذا ان المعالجة لن تؤثر اذا اقتصر على ما خف وزنه، او اذا تعلق بالموظفين والافراد غير المدعومين، او اذا واصل من هم في موقع القرار والسلطة اطلاق التحذيرات من «استغلال السلطة والفساد» دون فعل حقيقي، او توجيه المناشدات التي سمعنا منها المناءت، عن حرص حقيقي او للتغطية على حقيقة المواقف.

إن الامر المؤكد حتى الان هو ان لا خطوات جدية اتخذت للحد من الفساد، رغم كل ما اعلن ويعلن. والآن ان المتهمين بالفساد يصلون ويوجلون، مستفزين مشاعر المواطنين ومثيرين اشمئزازهم. مثلما حصل اخيرا عند استقبال احد رموز الفساد وكأنه محرر العراق!

ثم ان الفساد حين يكون منظومة، فان التصدي له لا يتم بخطوات خجولة مترددة منفردة وغير شاملة للكل، او باختلاق المبررات لاحقا لاخلاء سبيل من يتهم بالفساد، والسماح للحرمان ان يتقدم الصفوف ويحظى بالاحترام والتقدير. وهو ما يحصل لحسابات ضيقة، غايتها شراء هذا الصوت او ذاك في سياق لعبة لي الاذرع الجارية بين المنتفذين والحاكمين.

ان ما اتخذ من إجراءات أثبت انه غير فاعل امام هذه الآفة المستشرية، وهو لا يعني ولا يضمن من جوع امام هول المأساة واتساع المنظومة الفاسدة وتداخلاتها وتأثيراتها على السلطات الثلاث.

ان التصدي الناجح لابد ان يكون بحزم متكاملة، وعبر حملة وطنية من الإجراءات الفاعلة التي يتوجب ان تتكامل مع جهد شعبي وطني. ومن هنا أهمية وضرورة تنمية الوعي العام، المستهجن والرافض للفساد بكل اشكاله وانواعه، وتوفير الحماية الكافية للمواطنين المنخرطين في الرقابة الشعبية وهم يؤدون دورهم .

وفي هذا السياق يتوجب ان نعلن وتفتح ملفات الاشخاص المتهمين بالفساد من قبل الجهات الرسمية الحكومية ذاتها، وان يعرف المواطنون الحقيقة بخصوصها، وما تخفي من معطيات واسرار. فمن يريد التصدي فعلا للفساد، لا يمكن ان يركن هذه الملفات على الرف، أي كانت الذريعة، فهي تخص المال العام، ولا تتعلق بهذا الطرف او ذاك .

ولكم عصف الصداق برأس المواطن وهو يسمع عن هذه الملفات، التي يعود اليها البعض من السياسيين المنتفذين كلما ضاقت بهم الأحوال.. يعود اليها مهددا، متوعدا، ولمصالح خاصة بعيدا عن الحرص على أموال البلد العامة!

ان الناس تريد ان ترى من يفتح هذه الملفات، وليس من يغلقها بذريعة فتح صفحة جديدة، او «كي لا يتزعزع الامن والاستقرار المزعومان»!

ولعل القناعة كبيرة بأن يلعب الحراك الشعبي دوره في ادامة الضغط، كي تتخذ خطوات متناسقة متوالية، ازالة كل من تحوم حولهم شبهات فساد، وعدم استثناء أي كان لأني اعتبارا كان.

الشيوعيون في النجف يطالبون

بمحاسبة المسؤولين عن هدر مليارات الدولارات

على قطاع الكهرباء

ونطالب الجهات المختصة بتحقيق الآتي.

- 1 - زيادة حصة النجف من التجهيز من الشبكة الوطنية
- 2 - صيانة الشبكة الكهربائية في المحافظة ونصب المحولات وتبديل التالف منها.
- 3 - الرقابة الشديدة على الاموال المخصصة لهذا القطاع بان تصرف بامانيتها المخصصة الصحيحة وعدم الهدر فيها، وزيادة التخصيصات في الميزانية العامة.
- 4 - حملة مشددة لمنع التجاوزات ومحاسبة المتجاوز مهما كان موقعه ومسؤوليته.
- 5 - بناء محطة توليد خاصة بالمحافظة اسوة بما فعلته العتبة العلوية في المدينة القديمة.
- 6 - استجواب المسؤولين في قطاع الكهرباء في المحافظة من قبل مجلس المحافظة ومسائلتهم عن كيفية صرف التخصيصات والتخري عن شبهات الفساد من قبل مختصين خارج اعضاء المجلس، واطلاع الجماهير على ما يجري بشفاافية تامة
- 7 - محاسبة كل مسؤول أسهم بشكل مباشر او غير مباشر بهدر مليارات الدولارات المخصصة في الميزانية لهذا القطاع وفتح ملفات الفساد الخاصة بالوزارة.

الحزب الشيوعي العراقي
النجف الاشرف

تفاقت معاناة المواطنين في النجف الاشرف اسوة مع باقي محافظات العراق مع ارتفاع درجات الحرارة، وتقليص ساعات توفير الكهرباء الوطنية إلى مستويات متدنية، ولم تحقق الحكومة الحالية وعودها بان ساعات التجهيز ستكون أفضل من السنوات السابقة بل زادت ساعات القطع، واصبحت وعودها مثل وعود الحكومات السابقة، هواء في شبك.

الكهرباء هي عصب الحياة فبدونها تتوقف الصناعة وتعطل الزراعة وتؤثر على راحة المواطن وصحته فليس من المعقول في بلد مثل العراق الغني بموارده من النفط والغاز ان لا يستطيع بناء محطات توليد ضخمة ويعتمد على الطاقة المنتجة فيه تغطي حاجة المواطن العراقي، بل من المخجل ان تعتمد على استيراد الغاز من دول الجوار في الوقت الذي يتم فيه حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط مسببا كوارث بيئية، ومن المعيب ان نشترى طاقة كهربائية قليلة من دول الجوار، بمبالغ كبيرة. ومن المخجل ان لا تتم معالجة ملف الكهرباء طيلة عشرين عاما.

ونتيجة المعاناة الكبيرة التي تعاني منها جماهير النجف فقد نظمو تظاهرات صاخبة في بعض احياء واقضية ونواحي النجف مطالبين توفير الكهرباء، استمرت حتى ساعات متأخرة من الليل.

اننا في الحزب الشيوعي العراقي نعلن تضامنا واسنادنا لهم بكل قوة ومع أي تحرك في قادم الايام

لحرف أنظار المواطنين عن استحقاقاته الطبيعية

خطاب الكراهية والطائفية.. أداة سياسية رائج في مواقع التواصل الاجتماعي



انتفاضة تشرين شهدت رفضاً واسعاً لخطاب الكراهية والطائفية

بغداد. محمد التميمي

يشكل خطاب الكراهية والطائفية في العراق أداة سياسية فاعلة لدى العديد من القوى والاحزاب المنتفذة، التي تعزف على هذا الوتر كلما انخفض رصيدها السياسي وغابت عنها الأضواء.

ان تصاعد خطاب الكراهية والطائفية، امام اللثام من جديد عن وجه هذه القوى التي تدعي الديمقراطية واحترام الحريات والتعددية الدينية والاثنية. وبأتي هذا التصاعد في وقت حساس توظف فيه هذه الجهات مناسبات دينية خاصة، لإذكاء النزعة الطائفية وتغذيتها. يؤكد مختصون، ان بعض القوى السياسية التي فقدت نفوذها التقليدي، تستغل هذا الوضع لإعادة إنتاج نفسها وتحقيق مكاسب سياسية من خلال تأجيج الفتنة والنزعات الطائفية والقومية، مبيهاً ان تنامي خطاب الكراهية والطائفية في العراق دون رادع قانوني قوي، يقضي الى انقسامات وتفكك الوحدة الوطنية وغياب الاستقرار. وفي النهاية ما من ضحية لهذا سوى المواطن المكتوي بنار الازمات.

تحذيرات

فريق التقنية من اجل السلام اعلن في بيان له عن «رصد تنامي خطاب الكراهية والطائفية بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي سواء عن طريق المنشورات الموجهة أو عبر التعليقات»، مبيهاً ان هناك «العديد من الحسابات الوهمية (أجندات) مهمتها زرع وزيادة الخطاب الطائفي بين الناس».

ونصح الفريق التقني بـ«ضرورة الحذر من التفاعل مع هذه المنشورات بأي طريقة (نقاش، تعليق، مشاركة... الخ)، لكي لا تصل لأشخاص آخرين، وبالتالي زيادة التفاعل معها وتحقيق أهدافها الخبيثة والمدموعة».

العراق في الصحافة الدولية

ترجمة وإعداد: طريق الشعب

بغداد والتحديات الإقليمية

نشر موقع (مركز سوفيان) تقريراً عن الوضع في العراق والتحديات التي يواجهها، جاء فيه بأن الجهود التي يبذلها العراق للخروج من عقود من الحرب والعقوبات والعزلة الإقليمية تبدو معقدة بسبب الأجندات الطموحة لجيرانه الأقوياء والدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة التي تتعامل مع الأمر معيار مزدوجة، حيث تركز كثيراً على تدخلات إيران ونشاط حلفائها من العراقيين في ذات الوقت الذي تعتبر فيه وجود القوات التركية داخل الأراضي العراقية مجرد قضايا بسيطة وعابرة.

توغل وتغول تركي

وأشار التقرير إلى أن قيام القوات التركية بالتوغل في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني، وشنها مئات الضربات الجوية وعمليات القصف المدفعي عبر الحدود، يتم دون أي تنسيق مع بغداد، مما أثار ردود فعل غاضبة لدى الحكومة العراقية، التي تريد تعاوناً أمنياً أوسع مع أربيل. وأضاف التقرير بأن هذا التعاون مازال صعباً بسبب

تهديد لوحدة المجتمع وسلامته

وزودت مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، صيفتنا بتقرير مفصل عن (وسائل التواصل الاجتماعي.. منصة لبث الكراهيات وليس لنشر المعرفة أو قبول الآخر)، استنتجت خلاله بأن المصدر الرئيس لخطابات الكراهية هو وسائل التواصل الاجتماعي. وطبقاً للتقرير، يحتل فيس بوك الصدارة بنسبة ٣٠ - ٣٣ في المائة خلال الربع الأول والثاني والثالث والربع من سنة ٢٠٢٣. تليه منصة تك توك التي وصلت نسبتها الى ٢٢ في المائة في الربع الثالث من ٢٠٢٣، ثم منصة X التي وصلت نسبتها الى ٢١ في المائة، وذلك في الاخيرة الرابع من العام نفسه.

ويشير التقرير الى ان نسبة القنوات التلفزيونية تراوحت بين ١٩ - ٢١، وأخيراً منصة انستغرام بين ١١ - ١٣ في المائة خلال العام ذاته. وفي هذا الصدد، اعتبر رئيس المؤسسة د. سعد سلوم خطابات الكراهية، بأنها تهديد للسلم الاجتماعي في العراق، ومحاولة لإعادة إنتاج العديد من الازمات في صور عديدة.

ووصف سلوم تنامي هذا الخطاب في حديث مع «طريق الشعب»، بأنه «مؤشر خطير على اننا من الممكن ان نرجع الى نقطة الصفر في اي فترة تصاعد فيها ارقام خطابات الكراهية، على نحو يؤشر وجود ازمات اجتماعية وسياسية. عالمنا كان اقل صحياً وخطورة بغياب هذه المنصات التي تحولت الى نقمة، وابرز عامل لتهديد وحدة وسلامة المجتمع».

واكد، ان خطاب الكراهية لم يتصاعد فقط، بل تحول من كراهيات عشوائية الى منظمة.

وذكر سلوم، ان أبرز ما ميز خطابات الكراهية منذ العام ٢٠٢٣ هو: تحول الخط البياني لتنظيم خطابات

الكراهية من العشوائية الى كراهية منظمة بشكل واضح؛ حيث وصلت الى قرابة ٦٦ في المائة مقابل ٣٤ في المائة من خطابات عشوائية في شهر كانون الاول من العام ٢٠٢٣ وهو ادنى مستوى من خطابات الكراهية العشوائية التي يشهدها البلد في عينة الرصد. وأكد سلوم ان هناك «قوى منتفعة من الكراهيات، وتستخدم هذا الخطاب كاستراتيجيات للتحكم بالرأي العام واختلاق ازمات عديدة او حرف الانظار عن ازمات موجودة باتجاه صناعة ازمات مزيفة، عن طريق التحريض على خطابات الكراهية تجاه موضوعات او مكونات اجتماعية محددة».

وعن كيفية استواء خطابات الكراهية اوضح بالقول: ان مؤسسة مسارات «اطلقت استراتيجية وطنية لمواجهة خطابات الكراهية، تتضمن تبني مجموعة من السياسات على مستوى التعليم والتشريعات والسياسات العامة»، مؤكداً ان هناك ضرورة «لنظائر جهود المجتمع والمنظمات المعنية والدولة، بسبب التأثير البالغ لهذه الخطابات على الاستقرار السياسي والامن والاجتماعي».

نتائج أفكار سياسية

وقال المتخصص بالشأن السياسي، د. عصام فيلي: ان خطاب الكراهية والطائفية يمثل ثلثة في الحياة الاجتماعية والاستقرار، ويهدد الوحدة الوطنية ويؤدي الى خلق حالة من عدم الاستقرار.

واكد فيلي في حديث مع «طريق الشعب»، ان «تنشئة الاجيال على هذا الخطاب، يعمق نقاط التقاطع ويقضي على نقاط الالتقاء، وهذا يعني نشوء اجيال قادمة تبحث عن امور طائفية وعرقية هي غير مسؤولة عنها، ومحاكاة الماضي بصورة سحرة تؤدي بصورة او بأخرى الى ضرب اللحمة الوطنية وتمزيق شمل الوطن»، مشيراً

الى أن «الخطاب الطائفي ما كان له ان يكون، لو كان هناك قانون يجرم الطائفية وخطاب الكراهية».

واشار فيلي الى ان هذا الخطاب «هو نتاج الفكر السياسي الذي يتبناه جهات وشخصيات سياسية، فشلت في تقديم مشروع دولة، وذهبت باتجاه خطاب يعزز الهويات الاثنية والفرعية، بعيداً عن روح المواطنة».

ولفت الى ان «بعض الجهات تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في المناسبات الدينية، لتعميق هذا الخطاب، وهذا يؤدي بالتالي الى القضاء على الروح المدنية ودولة المواطنة التي تتساوى فيها الحقوق والواجبات من قبل الجميع، بعيداً عن تفضيل جهة على اخرى».

وخلص الى بالقول ان «استمرار هذا الخطاب المقيت، سيؤدي الى تمزيق الوحدة الوطنية»، مبيهاً أن «معظم القوى السياسية التي لا تمتلك مشروع دولة، وتعتاش على هذا الخطاب لصرف انظار الشعب عن استحقاقاته الطبيعية، في العيش تحت ظل دولة تثبت حقوقه».

مسار كارثي

الصحافي علي المياح قال ان «محاولات اعادة انتاج الخطاب الطائفي هي بقصد استثماره لأغراض الاستقطاب والتعبئة السياسية او الانتخابية وغيرها»، مؤكداً «اننا ما زلنا ندفع ثمن صراع القوى المنتفذة، وسندفع أثماناً أخرى ما دامت الساحة الشعبية بلا طرف منتصر مهمين، ولذا نحن على موعد مع مسلسل من المزايدات بين المتخاصمين. سباق محموم للفرز بلقب الطرف الأكثر شعبية من غيره».

وذكر أن «الدينامية دارت وبدأت عجلتها في التحرك، ولا أعتقد بوجود فرصة لإيقافها، أو التأثير على مسارها. خيوط اللعبة بيد اللاعبين فقط، ومحددات مديانها - تأثيرها ونتائجها - إقليمية عالمية. أما نحن، العاجزون، فلا نملك إلا الكتابة، أو التفرج، ببساطة».

عين على الأحداث

كي يكون الغد حقاً للشباب!

اتخذ المجلس الأعلى للشباب عدداً من القرارات الخاصة بتطوير قدراتهم وتشجيعهم على الابتكار، كإطلاق المسابقة الوطنية لبحوث الشباب والمبادرة الوطنية للتوعية بأضرار المخدرات والمسابقة الوطنية لتصاميم الشباب الهندسية، وتشجيع تعيين المبدعين واقتناء منتجاتهم الفنية. وعلى الرغم من فوائد هذه القرارات، إلا إنها تبقى محدودة التأثير حيث يحتاج الشباب إلى إستراتيجية تضمن مشاركتهم في الحياة السياسية وتفعيل دورهم في المجتمع ومكافحة الفقر الذي يعاني منه ثلثهم وتوفير فرص عمل تناسب تخصصاتهم، لاسيما بعد أن وصلت معدلات البطالة بينهم إلى ما يقارب ٣٠ بالمائة، ومكافحة الأمية الأبجدية والثقافية بين صفوفهم وتوعيتهم بأهمية الهوية الوطنية الجامعة.

هل سنفاجأ مرة أخرى؟

أعلنت القيادة المركزية في الجيش الأمريكي، عن سعي تنظيم داعش لإعادة تشكيل نفسه، خاصة بعد أن تبنى ١٥٣ هجوماً في العراق وسوريا خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٤، أي ضعف ما نفذه في عام ٢٠٢٣. وبعيداً عن مدى تمتع هذا الإعلان بالمصداقية، فإن قلق الناس من تكرار مفاجآت العقد الماضي يبقى مشروعا، وملزماً «اولي الأمر» بالحذر والعمل على اصلاح المنظومة العسكرية والإهتمام بالمقاتلين البواسل وقطع الطريق امام الإرهاب لبناء حواضن جديدة، ومعالجة ما خلفته الحرب وإعمار المناطق المدمرة وإعادة التازحين في برامج توطين جادة واعتماد المساواة أمام القانون ومنع ترويج مشاعر البغضاء والتفرقة الطائفية.

نحرق ونستورد

كشفت تقارير بيئية عن قيام العراق بحرق أكثر من ١٦ مليار متر مكعب من الغاز المصاحب مما يسبب في انبعاث ٣٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، رغم كل الجهود التي بذلتها وزارة النفط لتقليل حجم المشكلة. هذا وفيما تشير التقارير إلى امتلاك العراق ثروة غازية تقدر بحوالي ١٣٢ تريليون قدم مكعب، تقتفر البلاد إلى بيئة تحتية وتمويل مالي لاستثمارها، في وقت تؤدي فيه عمليات حرق الغاز إلى تلويث البيئة وتسميم الهواء والماء ورفع درجات حرارة الجو وزيادة التصحر وانتشار الأمراض الخطيرة، ناهيك عن هدر مليارات الدولارات، وبقائنا أسرى قرارات الدول التي تستورد منها الغاز.

قطط سمان أم حيتان؟

شهد السوق الموازي انخفاضاً في قيمة عملتنا الوطنية قياساً بالدولار الأمريكي بلغ ١٤ بالمائة، أو بمعدل ١٨٠ ديناراً لكل دولار، مؤكداً صحة التوقعات بفشل السياسة النقدية للحكومة في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة وبالتالي ضمان استقرار نسبي لأسعار السوق وخاصة المواد المستوردة التي تمثل الأغلبية الساحقة مما يباع فيه. هذا ويشير مختصون إلى أن ما لا يقل عن ثلث مبيعات البنك المركزي، والتي بلغت ٤,٥ مليار دولار في حزيران الماضي، تذهب إلى طفيليين يحميهم المتنفذون، محققاً لهم أرباحاً تفوق عن ملياري ونصف مليار دولار في السنة دون أن يبذلوا جهداً يذكر أو يستثمروا شيئاً.

بسلامة خالهم!

أعلنت وزارة الكهرباء بأنها وعبر مشارعيها الإستراتيجية للربط الكهربائي مع الأردن وتركيا ودول الخليج وعبر استخدامها للطاقة الشمسية ستؤمن تغذية إضافية وتحقق موثوقية عالية وستمكن العراق من الحصول على كمية الطاقة التي ستسهم بزيادة زخم المنظومة واستقرارها، دون أن يعني ذلك الإستغناء عن إستيراد الغاز الإيراني. الناس الذين اتعبتهم درجات الحرارة العالية في جسيم هذا الصيف وانقطاع الكهرباء، باتت تترقبهم هذه التصريحات بعد أن سأموا الوعود العرفوية للوزارة وحكومات المحاصصة، فراحوا يتمنون أن يكف هؤلاء عن الترتة والأحلام الخيالية، لأنهم ببساطة قادرون فقط على الفشل وهدر مليارات الدولارات في مشاريع وهمية.

أكاديميون قلقون من تأثير السوق السوداء على جودة التعليم

مكتبات تتاجر ببحوث التخرج والرسائل والأطاريح الجامعية!

بغداد - طريق الشعب

21 عاما لم تكن كافية للنهوض بواقع التعليم العالي والبحث العلمي والارتقاء بجودة مخرجاته؛ فبعد الحروب وانهيار منظومة التعليم الذي تعود جذوره الى بداية التسعينيات في القرن الماضي، جاء نهج المحاصصة الطائفية بعد 2003 ليحوّل مؤسسات التربية والتعليم إلى مفاصل للاستحواذ والصراع على تقاسم السلطة.

ومع انتاج بنية سياسية - اقتصادية واجتماعية مشوهة تعتمد نمط الاستهلاك المفرط في جميع المفاصل، لم تنج مجالات البحث العلمي من عمليات الاحتياط والسرقة العلمية ونشوء اسواق سوداء لكتابة بحوث التخرج والرسائل والأطاريح لطلبة الجامعات، في مقابل صمت حكومي مريب أمام هذه التجارة القبيحة.

خيار سهل لكنه مدمر

يمكن للطلاب أن يجد في أول عملية بحث على الإنترنت، عبارة شهيرة: "مستعدون لكتابة بحوث التخرج والرسائل والأطاريح، وبحوث الترقية أيضا". وتقود هذه العملية دكاكين يشتغل فيها بعض الاساتذة والمتقاعدين وأصحاب الخبرة في المجالات العلمية والانسانية، لكنهم لا يعلنون عن اسمائهم لتجنب التعرض إلى المساءلة القانونية.

ويقول المختصون أنه وعلى الرغم من سهولة البحث عن المعلومة مقارنة بالسنوات الماضية وامكانية الوصول الى المصادر العلمية والكتب والمنشورات عبر فضاء الانترنت والمكتبات العامة، لكن بعض الطلبة والباحثين يميلون الى الخيارات السريعة والاعتماد في انجاز مهامهم الدراسية على آخرين مقابل مبالغ معينة.

وعند متابعة هذه الظاهرة يمكن الملاحظة بوضوح أنها تبدأ من بين أوساط طلبة الجامعات في المراحل المنتهية (وهم الأكثر صعودا الى الدراسات العليا، بل إلى بحوث الترقية الخاصة ببعض الاساتذة الجامعيين.

سوق تعج بالجهلة

ويتحدث الطالب في جامعة بغداد علي حسين لـ"طريق الشعب" عن كيفية لجوء الطلبة لهذه الحيل بهدف انجاز متطلبات التخرج بسهولة ومن دون عناء.

ووفقا لحسين الذي تخرج مؤخرا، فإن "المشكلة الكبرى تقع على عاتق الطلبة الذين يمارسون هذه الأساليب، فهم مهمولون ولا يريدون اعداد بحوث التخرج والبحث عن المعلومات رغم وجود اساتذ مشرف لكل طالب وهو مسؤول عن التوجيه والمتابعة



جامعة بغداد

"كانت عملية دفع مبلغ 75 ألف دينار للمكاتب أسهل علينا من الاستغراق بعملية البحث والكتابة. علما أن الطلبة وبشكل عام يبحثون عن الطرق القصيرة والسهلة ويتحملون جزءا كبيرا من مسؤولية نشوء هكذا ظواهر مشوهة نظرا لعدم اجتهادهم".

في الدراسات العليا أيضا

وقبل أيام تناقل طلبة الدراسات العليا احد الكتب الصادرة عن الجامعة المستنصرية (كلية الآداب) والذي جاء كأمير جامعي لانها علاقة احدي طالبات الماجستير بالدراسة، وذلك "نظرا لثبوت واقعة السرقة العلمية"، مع حرمانها من التقديم الى الدراسات العليا في المستقبل.

وفي اثناء الاستفسار منهم بشأن ذلك، يؤكد طلبة في الدراسات العليا وجود البعض ممن يعتمدون على آخرين في كتابة الرسائل والأطاريح الخاصة بهم، وتحدث أحيانا اخطاء عند الاعتماد على شخص لا يعرف كيفية ادارة عملية الاحتياط هذه، لتفضح لاحقا على ايدي الاساتذة وتنسب بدمار المستقبل الدراسي للطلاب الذي قرر السرقة أو الاعتماد على الآخرين، بدلا من الاجتهاد والبحث والتدقيق.

ويقول الاساتذ الجامعي إيهن صادق، أن التعليم العالي يواجه أزمة حقيقية في ظل وجود أساليب تؤسس الطلبة على ثقافة الحلول الجاهزة والمعلبة.

ويوضح صادق الذي طلب ذكره تحت اسم مستعار، أن اللوم يقع بشكل مباشر على الحكومات المتعاقبة والمؤسسات المعنية، لكنه يؤكد أيضا بأن هذه التجارة نمت شيئا فشيئا بعد الحصار الاقتصادي، مبينا أن

المكاتب الآن مشرعة لكتابة كل المتطلبات الأكاديمية وهي تنسق العمل بالخفية مع اساتذة ما زالوا في الخدمة وآخرين متقاعدين.

وعن امكانيات الطلبة في الدراسات الأولية باعداد البحوث العلمية، يقول الاساتذ أنها تكاد تكون منعدمة، وعند قبول البعض منهم في الدراسات العليا نرى الضعف والعجز عن تأدية المطلوب واللجوء إلى الحلول الجاهزة من أجل انهاء المرحلة البحثية، ومن ثم مناقشة الرسالة، رغم أن السنة الدراسية التحضيرية تكون مليئة بمتطلبات اعداد البحوث وتقديمها ومناقشتها في حلقات دراسية.

وينقل الاساتذ حادثة حصلت معه بشكل شخصي بعد أن اتصل به احد اقربائه طالبا منه مساعدة إحدى طالبات الدراسات العليا في الجامعة التي يعمل بها، ليكتشف لاحقا أنها محاولة لاقتناعه بـ"كتابة رسالة الطلبة مقابل المال وليست لغرض الحصول على بعض المصادر أو المقترحات العلمية"، الأمر الذي دعاه إلى الاستنكار والرفض، داعيا وزارة التعليم العالي إلى اتخاذ اجراءات حاسمة لتخليق هذه المكاتب بشكل فوري ومحاسبة كل من يساهم بارتكاب هذه الجريمة".

مقاولات من نوع آخر!

ومن جانبه، يصف الدكتور وائل الأسدي الاساتذة الذين يشاركون في هذه اعداد هذه البحوث بأنهم رافد للاقتصاد، حيث يسهم في تنشيط المشروعات الاستثمارية الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة. وسعت الدولة إلى خلق قاعدة استثمارية متنوعة في جميع أنحاء العراق. ولكن تأخر تقديم الفرص الاستثمارية من الوزارات ذات العلاقة يشكل عائقا كبيرا، حيث تكون هذه الوزارات هي صاحبة الأرض أو المنشأة أو القرار المتعلق بأي نشاط استثماري.

وأكد الحلبوسي، أن "العراق يحكم موقعه الجغرافي يعتبر نقطة جذب لجميع دول المنطقة للاستثمار، وذلك بفضل موارده المتوفرة والأيدي العاملة المتاحة. إن أهداف الاستثمار تشمل تخفيف أزمة السكن وتسهيل الحصول على وحدات سكنية مناسبة للفرد. ولكن، تحقيق هذه الأهداف ما زال بعيداً بسبب القوانين النافذة، المزاجية، والمحسوبية التي تعيق الاستثمار".

عن الفوسفات؟

وتحدث الحلبوسي عن قطاع الفوسفات قائلاً: إن «الفوسفات من المواد الهامة في مجال الأسمدة الزراعية في العراق، حيث يعتبر ثاني أكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطي»، موضحاً أن «الشركة العامة للفوسفات أنشئت عام 1978 بإنتاج سنوي

يتمثل بالارادة السياسية التي تقف ضد أي نجاح وطني».

غياب النشاط الاستثماري

وقال خير شؤون الاستثمار عبداللطيف حماد الحلبوسي (وهو نائب سابق لرئيس هيئة استثمار الأنبار)، أن «الاستثمار في العراق يعد استثماراً واعداً ومهماً، بفضل توفر المقومات الكبيرة في كافة القطاعات. وتتمثل هذه المقومات في الصناعة العامة، المواد الإنشائية، المواد المعدنية، النفط والغاز، والثروات الطبيعية. إضافة إلى ذلك، هناك مجالات أخرى مثل القطاع الصحي، التجاري، السكني، والتطوير العقاري»، مستدركاً بالقول إنه «برغم هذه المقومات، يفترق العراق النشاط الاستثماري بشكل كبير، حيث كان الحكم الشمولي وسيطرة الدولة على كل مرافق الدولة عوامل رئيسية في هذا النقص».

وأضاف الحلبوسي لـ "طريق الشعب"، أنه «بعد عام 2003، تعرضت الدولة لتدمير كبير في مقوماتها الصناعية والمنشآت الحيوية التي كانت تستوعب عدداً كبيراً من الموظفين. ورغم ذلك، برز لدينا قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 المعدل، والذي قدم جوانب كثيرة من التساهل والتسهيلات المتعلقة باستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين المحليين والأجانب»، لافتاً إلى وجود «تحديات تتعلق

الشركة العامة للفوسفات تعد فرصة ذهبية لتحقيق إيرادات بمئات المليارات سنوياً، إضافة إلى تحقيق أرباح كبيرة من بيع الأسمدة الفوسفاتية ومن إنتاج الخام وتصديره».

واردف الدجيلي بالقول، أن «الشركة العامة للفوسفات كان لها دور كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسمدة الفوسفاتية، وكذلك في التصدير»، معتبراً ان «توقف هذه الصناعة الاستراتيجية يمثل خسارة كبيرة للبلد».

واعتقد الدجيلي أن «إمكان كوادر الشركة وأبنائها إعادة العمل لو تم تخصيص التمويل المطلوب أو جذب المستثمرين والشركات المتخصصة لإحياء هذه الصناعة»، مبيناً أن «الإنتاج وصل لأكثر من مليون طن سنوياً من الأسمدة في ثمانينيات القرن الماضي»، مشيراً الى ان سعر السماد «دي أي بي DAP» (اختصاراً لفوسفات ثنائي الأمونيوم) يعد أكثر الأسمدة الفسفورية استخداماً في العالم، إذ ارتفع سعر الطن الواحد من 325 دولاراً إلى 705 دولارات، مما يشكل مردوداً مالياً يساوي 4 أضعاف سعر طن الفوسفات الخام».

وذكر، ان التحديات التي تعيق استثمار الفوسفات، تشمل: «تقادم خطوط الإنتاج في معامل الفوسفات وتضررها جراء الاعتداءات الارهابية، إضافة الى خسارة شركة الفوسفات الكثير من كادرها الفني صاحب الخبرة الصناعية، فضلاً عن عامل ثالث

ويعتقد الأسدي خلال حديثه مع "طريق الشعب"، أن الجهات المعنية "تفتقد أي أرقام دقيقة بشأن عدد المكاتب والذين يتعاطون مع هذه التجارة الإجرامية التي تتطلب الفصح والمحاسبة"، معتبراً أن هذه الحالات "لم تعد غريبة في الدراسات العليا في ظل غياب أساليب الردع".

ويشير الدكتور إلى أن الحال وصل بالبعض إلى "الغش في الدراسات العليا وأن بعضهم مُسك متلبساً بجريمته وأن الاساتذ بشكل عام يعمل جاهدا لمحاربة هذه الظاهرة، لكن الأمر يتطلب جهداً شاملاً واجراءات رادعة واعادة النظر بطبيعة القبولات والغرض منها"، فالكثير من المقبولين بحسب قول الدكتور "يطلبون الشهادة العليا من أجل زيادة الراتب وليس لزيادة التحصيل العلمي".

مستوى الطلبة

وتحدثت "طريق الشعب" مع احدي الطالبات في الدراسات العليا (تخصص تاريخ) والتي تصف المستوى الأكاديمي للعديد من الطلبة بـ"الضلل والمتواضع"، ما يجعلهم يواجهون صعوبات جدية بكتابة الرسائل أو الأطاريح، ولكن هذا لا يحو حقيقة وجود طلبة متميزين ومبدعين.

وعن طريقة كشف عمليات السرقة في الكتابة، تقول نور احمد أن لدى الاقسام العلمية (فلاتر) عديدة لمعرفة أي سرقة، فضلاً عن وجود ما يسمى "كاشف الاستلال" والذي تعتمد الجامعات لمعرفة نسبة استلال الباحث من الرسائل والأطاريح السابقة أو الكتابة عبر الذكاء الاصطناعي، علماً أن نسب الاستلال محددة قانونياً، ولكن تلجأ المكاتب إلى مساعدة الطلبة باعادة صياغة الرسائل المستلّة بشكل كامل والاحتياط على القانون، ومع هذا فأن اساتذة كثيرين لا تفتوهم هكذا أساليب.

وتشير أحمد إلى أنه "من الطبيعي أن يستل الطالب من الدراسات السابقة ولكن بشرط أن تكون ضمن الحدود الأكاديمية ولتدعيم ما يطرحه، وأن يكون البحث أصيلاً لا منسوخاً"، لافتة إلى أن "السبب وراء تجارة البحوث العلمية يعود إلى طريقة قبول الطلبة في الدراسات العليا، وإيجاد قنوات عديدة لقبول والتميز لا تراعي المعايير العلمية، فيما يحرم او لا يحظى الطلبة الأوائل والمتفوقون والباحثون الحقيقيون بهذه الامتيازات، الامر الذي يجعل الكمية تتفوق على النوعية".

وتفيد المتحدثة بأن الخراب "وصل إلى الكوادر التدريسية، فمن ينجح بهذا طرق ويصبح تدريسياً لن يضيف شيئاً إلى المسيرة العلمية، بل راح البعض منهم يلجأ إلى هذه المكاتب لتقديم بحوث الترقية الخاصة به في الوظيفة". معتبرة هذه الظاهرة "كارثة حقيقية"، وتقتصر الحاجة لتطوير مادة الأبحاث العلمي بشكل جاد، ومحاسبة أصحاب المكاتب التي تتاجر بالبحوث الأكاديمية، واعادة النظر بطريقة القبول بالدراسات العليا والمعدلات الكبيرة بين خريجي الجامعات الأهلية والتي لا يحققها المتفوقون في الجامعات الحكومية، وما لهذا الأمر من تداعيات مستقبلية على عملية القبول وجوده المقبولين".

يصل إلى 1.25 مليون طن، ما سدّ حاجة الفلاحين. ولكن نحتاج إلى تأهيل هذه الشركة الحيوية نظراً للظروف الاستثنائية والتغيرات القانونية التي حالت دون وجود شركات رصينة لتأهيلها».

وعبر عن أمهه في "تحقيق استثمار ناجح وفق ما خطت له الدولة عبر السنين الماضية. فبرغم المعوقات، يبقى طموح المواطن والدولة هو الارتقاء بالاستثمار لمستويات تنافس الدول الأخرى. إن قطاع الزراعة، الثروة الحيوانية، والسلمكية تمثل مجالات واعده يمكن استثمارها بنجاح. نحتاج إلى شركات رصينة، حتى وإن كانت أجنبية، لتحقيق النجاح وتوفير السلة الغذائية والمواد الأخرى».

ختاماً، أكد الحلبوسي أن «الفوسفات يعكس جانباً اقتصادياً استراتيجياً للأجيال القادمة، حيث يتوفر لدينا احتياطي بحدود 10 مليارات طن. ويجب أن يكون هناك دعم وتسهيلات لإعادة تأهيل هذه الشركة الحيوية لتغطية احتياجات المواطن العراقي والفلاح».

وكان العراق في الثمانينيات يصدر مئات آلاف الأطنان من الفوسفات الخام والمعالج سنوياً، لكن الحصار الذي فرض على البلاد ضمن العقوبات التي أقرها مجلس الأمن الدولي عقب حرب الخليج الأولى عام 1991 أوقف ماكبنة التصدير العراقية ككل، ما دفع السلطات آنذاك إلى وقف الإنتاج والاكتفاء بكميات قليلة لأغراض محلية فقط.

معامل الفوسفات.. 10 مليارات طن احتياطي تنتظر الاستثمار

بغداد - تبارك مجيد

يُعتبر العراق ثاني أكبر دولة في العالم من حيث احتياطي الفوسفات، الذي يُقدَّر بأكثر من 10 مليارات طن في صحراء العراق الغربية، ما يعادل 9 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي لهذه المادة، وفقاً لهيئة المسح الجيولوجي العراقية.

وفي ظل هذه الثروة الضخمة، يبرز سؤال حول إمكانية استغلال هذا المورد الاستراتيجي لتحقيق مردود مالي كبير وتعزيز الاقتصاد الوطني؟

مردود مالي كبير

فؤاد الدجيلي (مهندس استشاري) قال لـ "طريق الشعب"، أن خزين خامات الفوسفات في العراق «يُقدر بحوالي 9500 مليون طن، وهي موجودة بشكل رئيسي في صحراء الأنبار، مما يجعل العراق ثاني أكبر دولة من حيث احتياطي الفوسفات». وأضاف، ان «إحياء صناعة الفوسفات وإعادة بناء

حياة قاسية للبشر والحيوان والشجر

60 قرية في مندلي وقزانية لم يصلها الماء منذ 8 سنوات!

متابعة - طريق الشعب



يعيش أهالي عشرات القرى الحدودية مع إيران في قضاء مندلي وناحية قزانية محافظة ديالى، واقعا قاسيا للغاية بفعل أزمة مياه حادة تعانيها منذ نحو 8 سنوات، الأمر الذي أرقق السكان وأجهز على بساطتهم ومزارعهم، ودفع الكثيرين منهم إلى مغادرة مهنتي الزراعة وتربية المواشي، والهجرة بحثا عن الماء.

وتضطر العائلات في تلك القرى، إلى التكيف مع الجفاف واتباع أسلوب حياة مختلف. إذ تعتمد في توفير المياه على بعض عيون الماء الموجودة، وعلى حفر الآبار وشراء حوضيات الماء.

وبفعل هذه الأزمة الإنسانية، شهدت القرى موجات نزوح، لا سيما بالنسبة للمزارعين والعاملين في تربية المواشي. ويؤكد العديد من السكان، أن الحياة في مناطقهم باتت مأساوية للغاية في ظل الإهمال الحكومي.

وبدأت أزمة المياه في تلك القرى قبل نحو 7 - 8 سنوات، وتفاقت خلال السنتين الأخيرتين، بعد أن تراجع كميات المياه الواصلة من الأراضي الإيرانية عبر القنوات والوديان، وذلك لأسباب مختلفة منها تضائل سقوط الأمطار، وإقدام إيران على بناء السدود - حسب ما يذكره المواطن محمد عبد الله، من سكان ريف قزانية.

الهجرة بحثا عن الماء!

ويوضح عبد الله في حديث صحفي أن منطقتهم شهدت هجرة عشرات العائلات نحو مناطق تتوفر فيها المياه، لافتا إلى أنه هو أيضا يستعد للهجرة قريبا إلى مدينة بعقوبة!

ويوضح أن معظم السكان يعتمدون على مياه الآبار في الغسيل. بينما يشترن المياه المفطرة للشرب والطبخ، مشيرا إلى أن «الكثيرين من المواطنين يضطرون إلى جلب المياه لمواشيهم من أماكن تبعد عنهم كيلومترات عدة».

التحدي الأكبر

من جانبه، يقول المواطن حسن العزاوي، أن «شح المياه

يشكل التحدي الأكبر للسكان في قرى مندلي وقزانية. إذ يكبدهم شهريا خسائر مالية كبيرة، نتيجة اعتمادهم على شراء قناني مياه الـ (آر أو)، فضلا عن الحوضيات». ويشير في حديث صحفي إلى أن عائلته تخصص نحو 150 ألف دينار شهريا، لشراء مياه الشرب والغسيل، لافتا إلى أن «الآبار التي تحفرها، غالبا لا تصلح مياهها سوى للاستخدامات المنزلية، الأمر الذي اضطر عائلات كثيرة إلى عرض منازلها للبيع، من أجل الانتقال إلى السكن في مناطق أخرى».

ويطالب العزاوي الحكومة بـ«ضرورة إيجاد حلول تنهي معاناة سكان الحدود مع المياه».

أزمة شبه دائمة

وفي السياق، يذكر مدير ناحية قزانية مازن كرم، الذي يتولى أيضا إدارة قائم مقامية مندلي بالوكالة، أن «شح المياه بات أزمة شبه دائمة في المناطق الحدودية. إذ يعتمد سكان أكثر من 60 قرية على الآبار الخاصة أو الحكومية التي جرى حفرها بواقع 3 إلى 4 آبار للقرية الكبيرة، وبتن واحد للقرية الصغيرة. فيما يعتمد نحو ثلث قرى المنطقتين على مياه العيون».

الزراعة في خطر

إلى ذلك، تقول الباحثة في الشأن البيئي زينب الخرزجي، أن «قلة المياه والجفاف طيلة العقد الأخير، تسببا في تراجع المساحات الخضراء وانحسارها إلى النصف أو أقل من ذلك في مندلي وقزانية ومناطق أخرى». وتضيف في حديث صحفي قائلة أن «السكان أهملوا أراضيهم، والمخات منهم لم يعودوا يربون المواشي، نتيجة عدم وجود مياه كافية. لذلك تحولت مناطق زراعية عديدة من بساتين خضراء منتجة للثمار إلى

ويوضح في حديث صحفي أن «القرى كانت تعتمد سابقا على مياه القنوات القادمة من إيران، لكن بعد جفافها صار الاعتماد الرئيس على الآبار والعيون، فضلا عن شراء الحوضيات بالنسبة للقرى التي لم تنجح فيها عمليات حفر الآبار، وأبرزها حامية ودجلة». ويشير كرم إلى أن «شح المياه دفع الكثيرين من المزارعين إلى الهجرة نحو مناطق أخرى نتيجة تضرر مزارعهم وحيواناتهم، لا سيما أن الزراعة في كثير من القرى مرتبطة بكميات المياه الواردة عبر السيول المتدفقة من الأراضي الإيرانية خلال موسم الشتاء».

الزراعة في خطر

إلى ذلك، تقول الباحثة في الشأن البيئي زينب الخرزجي، أن «قلة المياه والجفاف طيلة العقد الأخير، تسببا في تراجع المساحات الخضراء وانحسارها إلى النصف أو أقل من ذلك في مندلي وقزانية ومناطق أخرى». وتضيف في حديث صحفي قائلة أن «السكان أهملوا أراضيهم، والمخات منهم لم يعودوا يربون المواشي، نتيجة عدم وجود مياه كافية. لذلك تحولت مناطق زراعية عديدة من بساتين خضراء منتجة للثمار إلى

حي في الشرقاط

«السبلت لا ينهض» وأسلاك الكهرباء بين أقدام المارة!

متابعة - طريق الشعب

يضطر سكان حي الصقور جنوبي قضاء الشرقاط في صلاح الدين، إلى سحب الكهرباء من المنطقة المجاورة لحيهم، بواسطة أسلاك غير نظامية تمتد على الأرض إلى نحو كيلومتر، ما يشكل خطرا على حياة المارة، لا سيما الأطفال.

وبسبب هذه العشوائية في سحب الكهرباء، يصل التيار إلى منازل المواطنين ضعيفا، لا يشغل المكيفات في الصيف ولا السخانات في الشتاء. وكان

وكشوفات، لكن دون جدوى. لذلك نظرت إلى سحب الكهرباء بشكل غير نظامي». ويوضح في حديث صحفي أن «أقرب محوطة إلى الحي تبعد عنه نحو كيلومتر واحد. وقد اضطر السكان إلى سحب الكهرباء منها عبر أسلاك يجري مداها على الأرض، بسبب عدم توفر أعمدة، ما يشكل خطورة على الأطفال والحيوانات». ويضيف قائلاً أن «هناك شبكة للضغط العالي قريبة من الحي، لكن لا يمكننا سحب الكهرباء منها، لكون جهد تيارها عاليا ولا يصلح لتشغيل الأجهزة

جدل حول سبب تخسفات مجسّر البياع

مرور الشاحنات أم سوء مواد التبليط؟!

متابعة - طريق الشعب

يدور جدل بين سائقي مركبات، حول أسباب تضرر مساري مجسّر البياع في بغداد. ففي حين يتهم سائقو سيارات صغيرة أصحاب شاحنات بالتسبب في تلك الأضرار، يرى الآخرون أن الأضرار سببها انخفاض جودة الاسفلت وسوء تنفيذه.

وتنتشر على مساري المجسر مطبات وتخسفات وتحوجات تضر بالمركبات وتتسبب في حوادث سير. وتقوم الجهات الخدمية بين حين وآخر، بمعالجة تلك المطبات، إلا أنها تعود وتظهر مجددا.

يقول سائق سيارة صغيرة في حديث صحفي أن «مركبات الحمل هي المسبب الرئيس للمطبات والتحوجات. إذ تنقل أحمالا كبيرة ما يشكل ضغطا على الاسفلت وبالتالي يصاب بالضرر».

ووفقا للسائق راند طاهر، فإن الجهات المعنية حاولت أكثر من مرة معالجة التخسفات، لكن دون جدوى. فسيارات الحمل الكبيرة كثيرا ما تتوقف على الجانب الأيمن من مساري المجسر، الأمر الذي يشكل ضغطا كبيرا على الاسفلت، خاصة عند ارتفاع درجات الحرارة». ويلفت إلى أن «مركبات الحمل بدأت تسير على الجانب الأيسر، لتلافي التخسفات الموجودة في الجانب الأيمن، والتي هي من سببها. لذلك ستخلف أضارا جديدة في الجانب الأيسر». إلى ذلك، يقول سائق الشاحنة حسين علي، أن «تضرر المجسر ليس بسبب مرور مركبات الحمل، إنما بسبب سوء إنجاز التبليط وتدني مواصفات الاسفلت المستخدم»، مشيرا إلى أن «طرقنا الدولية تسير عليها مركبات الحمل منذ نحو 40 عاما، ولم تحصل فيها أضرار، لكونها منجزة وفق مواصفات رصينة».

أقول

هل بات سوء الأداء سمة اجتماعية؟!

باسم محمد حسين

للأسف الشديد، يبدو ان سوء الأداء أصبح سمة من سمات المجتمع العراقي في أغلب المجالات تقريبا. وربما في قطاع المقاولات والانشاءات المدنية على الخصوص. إذ نرى أن غالبية الشوارع التي أعيد إكساؤها تتقدم بسرعة غير مألوفة وتتكرر طبقتها الجديدة أو تتلثم منها أجزاء وتكون ذات تأثير سلبي على مسير السيارات والآليات الأخرى. وبالتأكيد ان هذا الحال ناجم عن أسباب عدة، منها سوء المواد الإنشائية المستخدمة أو عدم اتباع الطرق العلمية الصحيحة في خلط المواد، أو سوء التنفيذ.

نرى ذلك جليا في تنفيذ شبكات المجاري ورفص الطرق بـ«المقرنص» في منطقة العشار مركز مدينة البصرة. حيث تم استبدال الأنابيب تصريف المياه الثقيلة في محلة الجباجي بطريقة سيئة جداً. فلم يُنظف المكان بالشكل الصحيح، بل وضعت الأنابيب الجديدة وسط المياه الثقيلة المتسربة من الأنابيب القديمة، ثم جرى ردمها ورفص الشارع. أما «المقرنص» فغير مستو، مرتفع في مواقع ومنخفض في أخرى، ناهيك عن عدم تساوي المسافات الفاصلة بين البلاطات.

وبالنسبة للأسفلت الذي استخدم في إكساء شارع الكويت، فهذا يحتاج إلى معناية وفحص دقيق من قبل جهة اختصاصية رصينة، بسبب سوء نوعيته. فحجم الحصى الموجود فيه أكبر بأضعاف من الحجم المفترض استخدامه في الاسفلت، بينما صلابته الإكساء ضعيفة. لذلك بعد أيام من تنفيذه ظهرت نتوءات على سطحه مع آثار إطارات السيارات والعربات الثقيلة، فضلا عن الارتفاعات والانخفاضات عن حدود الرصيف الكونكريتي.

من هنا ندعو الجهات الرسمية المسؤولة عن هذه المشاريع إلى مراجعة العقود وكيفية التنفيذ. فهل التنفيذ جاء وفقا لما مذكور في العقد أم مغايرا له؟ ولا بد من محاسبة المقصرين. فبدون هذا الاجراء لن تكون هناك شوارع ذات مواصفات صحيحة مستقبلا. مع العلم أن مخصصات هذه المشاريع توفر أرباحا عالية للشركات المنفذة، ناهيك عن فترات التنفيذ الطويلة جداً. الحديث أعلاه لا ينسحب على جميع المقاولات في المحافظة، فلا بد ان نستثني بعضها الذي يتم تنفيذه بشكل صحيح وبذمة عراقية خالصة.

العمارة

صاحب مولدة يخفض

سعر الأمبير إلى ألفي دينار!

متابعة - طريق الشعب

قرر صاحب مولدة أهلية في الحي العسكري بمدينة العمارة، تمديد مبادرة كان قد أطلقها في حزيران الماضي، بخفض سعر الأمبير للمشاركين. فقد حده بـ 3 آلاف دينار لاشهر حزيران وتموز وآب، وبألفي دينار لشهر أيلول حتى نهاية العام.

في حديث صحفي، يقول صاحب المولدة محمد البهادلي، أن مبادرته تشمل أيضا إعفاء 15 عائلة فقيرة من دفع الاشتراك بشكل كامل، مؤكدا أنه لا يكتفّر لربح أو خسارة. ويوضح أن عدد مشتري مولدته يبلغ 86 عائلة، معظمها من ذوي الدخل المحدود، مبينا أنه أطلق هذه المبادرة الخيرية بالتزامن مع شهر محرم. ويشير البهادلي إلى ان ساعات التشغيل ستبقى كما هي، حسب الجدول المحدد من ديوان المحافظة.

مواصلة

• مهزبد من الأسى والحزن، تتقدم اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في الشرطة بخالص العزاء والمواساة للرفيق شهيد الغالي (ابو رائد) بوفاة شقيقته بعد صراع مع المرض. للفقيدة الذكر الطيب ولعائلتها الصبر والسلوان.

• تعزي اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في واسط عائلة آل تبينة بوفاة المربي الفاضل صديق الحزب والرفيق علي عبد تبينة. الذكر الطيب للفقيد والصبر والسلوان لذويه ورفاقه.

• مهزبد من الحزن والأسى تعزي اللجنة المحلية العمالية في الحزب الشيوعي العراقي الرفيق سلام جواد (ابو مهند) بوفاة والده. للفقيد الذكر الطيب ولعائلته الصبر والسلوان.

• عبرت منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الجمهورية التشيكية عن مواساتها للاستاذ فؤاد الجلي بوفاة زوجته العزيزة ام نسيم، وتمنت الصبر للعائلة الكريمة جميعا واطيب الذكر للفقيدة الراحلة.

• مهزبد من الحزن والأسى تعزي منظمة الحزب الشيوعي العراقي في القرنة، الرفيق زامل خلف بوفاة ولده جمال. للفقيد الذكر الطيب على الدوام وللرفيق زامل وعائلته خالص المواساة.

فقدان جواز سفر

فقد جواز السفر الصادر من دائرة الهجرة والجوازات في سوريا باسم (رماح رفيق خزعل) يرجى ممن يعثر عليه الاتصال على الهاتف المرقم (07708023149).

لقطة اليوم



من يتجول في أحياء بغداد القديمة يجد معظمها خارج نطاق خدمات الامانة.. أزمة «قنبر علي» نموذج!

عن «فيسبوك»

التقرير السياسي

الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (4-5 تموز 2024)

إدارة الدولة فحسب، وإنما حتى داخل «الإطار التنسيقي» والكتل السياسية المنتفذة الأخرى. وفي خضم تلك الصراعات، عاد الحديث مجدداً في الفترة الأخيرة عن الانتخابات المبكرة، وهو الموضوع الذي جرى إهماله لفترة، وتبرير ذلك بالقول «لندع الفرصة للحكومة لتكمل برنامجها، وما الحاجة إلى الانتخابات المبكرة ووضع البلد آمن ومستقر وتحقق إنجازات على الأرض». وعلقت تصريحات حكومية عدم تنفيذ هذه الفقرة بشأن الانتخابات المبكرة في البرنامج الحكومي، الملزم بعد إقراره من مجلس النواب، بأن ذلك مرتبط بحل مجلس النواب!

إن إثارة هذا الموضوع الآن من قوى سياسية لها وجود في الحكومة والبرلمان ليس بمعزل عن حالة التجاذب السياسي الدائر بين الأطراف السياسية النافذة، وليس ببعيد عن «إعلان التيار الشيعي الوطني» وإمكانية مشاركته في انتخابات جديدة لمجلس النواب بعد أن كان التيار الصدري قد انسحب من مجلس النواب.

ولا يمكن استبعاد أن يكون طرح الموضوع الآن ذا صلة بالمسعى لقطع الطريق أمام رئيس الوزراء، ووضع العراقيين أمام تحدي من خوض انتخابات تعيد نتائجها إلى رئاسة مجلس الوزراء ثانية.

كما إن له صلة بنتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة والتي لم تأت كما يريد ويشتهي البعض في تحقيق الهممة المطلقة وليس فقط التمثيل فيها. إن مصالح مختلف القوى المنتفذة هي ما يدفعها، كما بينت تجارب سابقة، إلى التخلي عما تعلقه عندما تقتضي مصالحها أيضاً. هذا ما يحكم سلوك هذه القوى؛ فصالحها فوق كل اعتبار، ولا ضير من تغليب ذلك بالحديث عن مصالح البلد والأمة والمكون والمذهب والدين!

في كل الأحوال، سواء جرت انتخابات مبكرة أم أُجريت في موعدها القانوني، يبقى السؤال بعد كل التجارب الانتخابية السابقة والتي أعادت إلى الواجهة ذات القوى بمهجهجها المحاصصاتي التخادمي الفاشل: أي انتخابات يحتاجها شعبنا وبلدنا؟ وهنا نحرص على العودة للتأكيد من جديد على الحاجة إلى انتخابات تكون إحدى روافع التغيير وتتشقق مع سائر الوسائل النضالية الأخرى، وفي مقدمتها الحراك الجماهيري والسياسي لفرض إرادة التغيير. وهذا يتطلب، من بين أمور أخرى، إصلاحاً انتخابياً شاملاً لضمان عدالة الانتخابات ونزاهتها وصدقيتها، ولتمكين المواطنين من تحقيق خياراتهم بإرادتهم الحرة.

إن أية انتخابات قادمة وكي تكون إحدى روافع التغيير، لابد أن تسهم في الخروج من هذه الحلقة المفرغة، وكسر احتكار السلطة والقرار، وأن تشكل مساهمة فعلية في تغيير موازين القوى لصالح مشروع بديل آخر، يقطع الطريق على حالة الشلل الراهنة ويحول دون الانزلاق إلى الأسوأ، ويفتح ملحا إعادة النظر بالمنظومة الانتخابية وتنفيذ القوانين ذات العلاقة، وبما يضمن احترام إرادة الناخبين وخياراتهم، بعيداً عن السلاح والمال السياسي.

إننا نجدد موقفنا الثابت في رفض نهج المحاصصة واعتماد كمبرد في عملية تشكيل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وهو نهج أثبت فشله المؤكد على مر السنوات العشرين الماضية، وإن التشبث به لا يعني إلا مزيداً من الأزمات. ونسعى مع القوى المدنية والديمقراطية والحركات والشخصيات، والجماهير المتطلعة إلى التغيير، إلى دحر منظومة المحاصصة والفساد ونهجها والعمل على بناء دولة مدنية ديمقراطية يحترم فيها الإنسان وتضمن حقوقه، وتوفر له سبل العيش الكريم.

سياسات اقتصادية ومالية ثبت فشلها رغم ما أعلن ويعلن عن التوجه لتنويع الاقتصاد



من حفل الذكرى التسعين لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي

كذلك شهدت جلسات مجلس النواب اجواء تتناقى بشكل صارخ مع الممارسة الديمقراطية السليمة، ولا تتم عن عمل نياي حقيقي، فيما كان هناك ضيق وتبرم من وجود وجهات نظر مختلفة، حتى عندما تصدر عن بعض أعضائه.

إن عمل مجلس النواب، اتسم خلال الأشهر الماضية، بالضعف والتشتت والتسويق في الإقدام على تشريعات تصب في مصلحة عامة الشعب، أبرزها قوانين النفط والغاز ومكافحة العنف الأسري، وقانون حرية التعبير والاحتجاج وحق الحصول على المعلومة. بل أن بعض المراقبين، يصفون الدورة الحالية لمجلس النواب «الأضعف من كل الدورات السابقة من ناحية الأداء».

وهذا الأداء البائس للسلطة التشريعية امر ليس بالمستغرب في ظل نظام المحاصصة الطائفية والفساد.

وليس بأفضل حال وضع مجالس المحافظات. فعلى الرغم من انه لم يرض على تشكيلها سوى (٦) أشهر، إلا أن نشاط المجالس بدأ يأخذ منحى بعيداً عن هموم الناس ومتطلباتهم، ما أثار غضب الشارع العراقي في وقت مبكر. فيما لم تنجح بعض مجالس المحافظات حتى الآن في تشكيل حكوماتها المحلية، كما في ديالى وكركوك، إضافة إلى الحديث عن شبهات فساد شاب عملها، فيما تفجرت صراعات داخلها ومنها ما حصل في نينوى والبصرة وسواهما.

إن العزوف الكبير الذي لاقته الانتخابات المحلية الماضية مرتبط بالأساس بالصورة النمطية عن تجربة مجالس المحافظات السابقة، التي شابها الفساد والهدر المالي والعجز عن تقديم الخدمات اللازمة والضرورية.

كما إن وجود مجالس المحافظات وحكوماتها المحلية قرب أبناء المدن والقرى والارياف في المحافظات، يجعلها أكثر عرضة لتقييم الأداء والانتقاد بشكل مباشر بالمقارنة مع الحكومة الاتحادية ومجلس النواب.

إن الأداء الحكومي والرقابي بشقيه الاتحادي والمحلي، مترابط من ناحية الأداء والمسؤولية، بحكم أن القوى السياسية الموجودة في الشق التشريعي والرقابي هي ذاتها موجودة في الجانب التنفيذي، وهي - القوى السياسية في السلطة - بالتالي مسؤولة تماماً عن أداء تلك المؤسسات.

إن التوافقات المحاصصاتية التي تحكم إدارة الدولة حققت توازناً شكلياً هشاً سرعان ما انهار مع توالي الأزمات وتصاعد الصراع على المكاسب والمغانم. فالائتلاف الأكبر الراعي للحكومة، المتمثل بتحالف «إدارة الدولة»، قد شل دوره بعد أزمة انتخاب رئيس البرلمان. وأخذت الصراعات التناحرية بين الأطراف السياسية المكونة له تطفو إلى السطح أكثر فأكثر، ليس داخل تحالف

الرصيد الدعائي والانتخابي. وهناك جهات سياسية متعددة توظف أيضاً حاجات المواطنين، ولاسيما في التوظيف والتعيين والحصول على منافع الرعاية الاجتماعية، لمصالحها الضيقة ولكسب ولائهم في إطار ما يُعرف بالزبائنية السياسية، فيما يظل الفساد معوقاً كبيراً أمام التوظيف السليم للموارد وتقديم الخدمات للمواطنين.

وبدلاً من المضي في الاستثمار بمشاريع منتجة تستقطب الأيدي العاملة المعطلة، وتحقق نقلة نوعية في بنية الاقتصاد العراقي، سلكت الحكومة الطريق السهل، ولكن المكلف على صعيد المستقبل، المتمثل في فتح باب التوظيف في مؤسسات الدولة، محملة موازنة البلد عبئاً كبيراً.

لقد أدى التوظيف غير المدروس اقتصادياً، إلى رفع التكاليف الثابتة التي تتكبدتها الدولة، فضلاً عن كونه يؤدي إلى رفع مستويات التضخم في البلد.

كما أن التوظيف الذي حصل، قد لا يمكن تغطية تكاليفه في حال انخفاض أسعار النفط، وهو أمر مرجح ويمكن أن يحدث في أي وقت.

فهل يمكن للحكومة استيعاب آلاف الخريجين سنوياً في مؤسساتها؟ قطعاً لا! وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء صراحة في حديثه عبر لقاءات صحفية قبل (٦) أشهر بعدم قدرة حكومته على تعيين المزيد.

إن الفشل في تقديم معالجات جذرية ونافعة للبلد، ورسم سياسات منتجة، لا تحمله الحكومة وحدها، بل جميع السلطات والقوى السياسية المنتفذة التي شكلت الحكومة والداعمة لها والمشاركة فيها.

فمجلس النواب هو الآخر شريك في المسؤولية عما تتخذه الحكومة من إجراءات، خصوصاً أن تركيبة المجلس تعاني من خلل بسبب هيمنة طرف سياسي على قراره بعد استقالة الكتلة الفائزة في الانتخابات.

وأمام التحديات التي تواجه البلاد، فشل مجلس النواب في حل أزمة انتخاب رئيس جديد له، بعد إقالة السيد الحلبي بقرار من المحكمة الاتحادية العليا.

وصحيح أن خلو كرسي رئيس البرلمان لا يعطل عمل المجلس قانوناً، إلا أن الفشل في انتخاب رئيس جديد له يعكس عمق الأزمة السياسية، وحجم الصراعات والتجاذبات بين كتله، والتأثير السلبي لذلك على عموم دور المجلس في تشريع القوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية.

ويلاحظ غياب الجانب الرقابي للمجلس، وتأثير ذلك على عمل وإداء مؤسسات الدولة وحالة الفساد المستشري، وبدلاً من اللجان الرقابية وعمليات الاستجواب، اكتفى عدد قليل من النواب بتقديم تقارير وتصريحات إعلامية عن شبهات فساد هنا وهناك، انتهى مفعولها من دون إجراءات تذكر.

إن تردّي الأوضاع العامة في بلادنا تحفز باستمرار عناصر الرفض والاحتجاج والمعارضة، والتي وإن تكاد لا تُذكر في مجلس النواب حالياً بفعل تركيبته الراهنة والتخادم المحاصصاتي فيه، فإنها تبقى ماثلة في المجتمع، تكبر وتتسع وتظل بحاجة إلى تعاون وتنسيق ووضوح في المنهج والرؤى والاهداف، وصولاً إلى بناء اصطاف واسع، جماهيري وسياسي من مختلف القوى والشخصيات الوطنية، الحريصة على إنقاذ الوطن ودحر منهج منظومة المحاصصة والطائفية والفساد، وفرض إرادة التغيير والسير إلى أمام نحو بناء دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

الأداء الحكومي والتشريعي.. إطفاء حرائق لا معالجات حقيقية!

لقد قدمت الحكومات المتعاقبة، بما تمثله من قوى سياسية مؤتلفة فيها، وعوداً كبيرة بتحسين الأوضاع، ومعالجة المشكلات، وإزالة العقبات أمام نهوض البلاد. غير أن تلك الوعود سرعان ما تبخرت بفعل محدودية القرار والإمكانات، التي يفرضها التوازن الهش لتركيبة السلطة، وبفعل قوة دوائر الفساد وتأثير السلاح المنفلت.

وجراء الإصرار على النهج الفاشل والمدمر، تغيب الاستراتيجيات، وتحل محلها سياسة «إطفاء الحرائق»، وما يصاحبها من هدر للأموال والوقت، وضياح فرص حقيقية للتقدم والتنمية الحقيقية المستدامة.

في سياق ذلك، فإن الحكومة الحالية لا تختلف عن الحكومات السابقة من ناحية النهج والإدارة، بسبب أنها تشكلت بذات آليات المحاصصة الطائفية والإثنية.

وبالرغم مما توفر لدى الحكومة من إمكانيات مالية هائلة، بفضل ثبات أسعار النفط عند مستويات جيدة، والأموال المتركمة في دوائر الدولة والمؤسسات من تخصيصات المشاريع غير المنفذة، إلا أن ما تحقق بعد مضي أكثر من عام ونصف العام، لا يعكس حجم الإنفاق الكبير، ولا يؤثر تغييراً في السياسات والإجراءات التي دأبت على اتخاذها سابقاتها.

ورغم إعلان حكومة السيد السوداني عن كونها حكومة «خدمات»، فلم يلحظ أي توجه جدي لتطوير الخدمات الأساسية ولاسيما في قطاعات الكهرباء والماء والتعليم والصحة والنقل والسكن. إضافة إلى ان عدداً من المشاريع السريعة وخاصة التي لها علاقة ببناء المجسرات وتبليط الطرق يحوم حولها تساؤلات لها صلة بألية التنفيذ المباشر والتكاليف العالية وكفاءة المنجز، وهي وإن تخفف قليلاً من الاختناقات المرورية في بغداد، فإنها لا تعالج أزمة البنية التحتية بالكامل، في حين يجري توظيفها في الصراع السياسي ومراكمة

يواجه بلدنا أزمات وصعوبات تتعقد مع مرور الوقت، وتظهر القوى السياسية الماسكة بالحكم عجزاً واضحاً عن تقديم الحلول والمعالجات الجذرية، ليس لمجرد أنها لا تريد ذلك، بل لتشبيها بمنهج فاشل في إدارة الدولة ومؤسساتها. إنه منهج المحاصصة سيئ الصيت؛ منهج تقاسم السلطة والثروة بين اقلية حاكمة (أولغارشية)، متماهية مع الفساد، تستमित للحفاظ على سلطتها السياسية ومصالحها ونفوذها بأثمان باهظة يدفعها العراقيون على اختلاف انتماءاتهم.

أدى هذا الفشل المتراكم إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وتسيّد المصالح الضيقة، واضمحلال الحدود بين السلطات، على حساب نفاذ القانون والدستور، الذي صار يُفسر وفق أهواء سياسية واضحة.

وفي ظل ارتهاق قوى منتفذة وحاكمة لأطراف خارجية، دولية وإقليمية، يستمر التدخل الأجنبي في شؤون بلدنا على حساب سيادته واستقلاله وقراره الوطني المستقل.

إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية والتمايزات الاجتماعية الحادة السائدة حالياً في العراق، لا تتسجم مع أي حديث عن الاستقرار والتنمية والتقدم.

وتتضح يوماً بعد آخر معالم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية، التي من نتائجها المتوقعة، اتساع الفرز الطبقي والاجتماعي، والنمو المتسارع للعلاقات الرأسمالية، في ظل تطور رأسمالي تابع ومشوّه واقتصاد سوق منفلت، وتكريس هيمنة الأقلية الحاكمة على الحياة الاقتصادية وتحكمها بثروات البلاد، في مقابل أغلبية ساحقة منهكة من ظروف المعيشة البائسة والفقير والبطالة، جراء تداعيات الأزمات وسوء الخدمات الأساسية.

ويتضح ذلك بشكل جلي، في الجبل إلى رفع يد الدولة عن قطاعات أساسية وإطلاق العنان للخصخصة، وإيقاف الدعم عن العديد من المجالات الخدمية والإنتاجية.

وبدلاً من الوعود بتحسين حياة الناس، تتكشف مساعي التضييق على الحريات، وحق التعبير عن الآراء والمواقف السياسية والفكرية وغيرها التي نص عليها الدستور. كذلك تقييد مجالات عمل منظمات المجتمع المدني. ويجري كل هذا وغيره عبر فرض قوانين تستند إلى هيمنة كتل منتفذة في مجلس النواب، وإلى إجراءات وتوجهات تصادر الحياة الديمقراطية، تفرضاها جهات متعددة، حكومية وغير حكومية.

وأمام الفشل الواضح في معالجة الأزمات المتتالية، وتفاقم معاناة المواطنين، واتساع الهوة بين المنتفذين وعموم أبناء الشعب، تستمر حالة انعدام الثقة، الأمر الذي يعظم مظاهر الاستياء والسخط والتذمر، والتعبير عن ذلك بأساليب وطرق عدة، أبرزها التظاهر والاحتجاجات المطالبية والجماهيرية التي تشهدها جميع المدن العراقية دون استثناء.

وفي الشهر الماضي، صادق مجلس النواب على قانون العطلات الرسمية الذي كانت الحكومة قد تقدمت بمشروعه، دون أن تدرج ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة ضمنه، وقد أثار تجاهل هذا اليوم الوطني الكبير، غضبا واستنكاراً واسعين في اوساط شعبنا وقواه الوطنية. وكان واضحاً، على الرغم من هذا محاولات تبرير هذا الموقف بقتل الملك والعائلة المالكة في اليوم الأول من الثورة او غير ذلك، إن الهدف هو النيل من رمزية الثورة لما حققته من منجزات حقيقية لشعبنا ولعماله وفلاحيه وكاديه ومختلف فئاته وطبقاته. وبآتي القرار في سياق أشمل للتعتيم عليها في المناهج الدراسية وقطع الأجيال الجديدة عن تاريخ نضال شعبنا وحرثه الوطنية التي جاءت ثورة تموز محصلة له. لذا يتوجب استمرار الضغط والعمل بمختلف الأشكال الجماهيرية والقانونية والدستورية لحمل الجهات المنتفذة على العدول عن هذا القرار المجحف واعتبار يوم ١٤ تموز يوماً وطنياً، لتظل الثورة مثلاً ملهماً لتحقيق منجزات حقيقية لشعبنا.

العراقي، فإن الواقع الفعلي يؤشر بأنه ما زال اقتصادا ريعيا، وحيد الجانب يعانى من اختلالات هيكلية وبنوية كبيرة، ويعتمد بشكل أساس على إيرادات النفط الخام المصدر. فهذه الواردات هي ما يُعتمد عليها في تكوين الناتج المحلي (بنسبة 68 في المائة) وهويل الموازنات العامة (في العادة بنسب تزيد على 90 في المائة) وفي توفير الأرصدة بالعملة الأجنبية والاحتياطي النقدي.

وبهذا فإنه اقتصاد هش ومكشوف للمتغيرات، ولاسيما ما يخص أسعار النفط على الصعيد العالمي، فيما تظل أسعار المواد المستوردة، وهي كثيرة وعديدة، رهينة بأسعارها العالمية وحالات التضخم والمتغيرات الدولية المختلفة، وقد قُدِّر إجمالي إيرادات العراق بـ (70) مليار دولار عام 2023، ما يعادل (80) في المائة من إيرادات العراق النفطية لعام 2023 البالغة (97,5) مليار دولار.

وسعت الحكومة إلى التأكيد بأن العراق بلد آمن ومستقر في مسعى لجذب الاستثمارات، والقول بأن العراق بيئة صالحة للاستثمار. ولكن كثرة من الأحداث والتطورات لم تسند هذا التوجه، ولاسيما لجهة ما يتعرض له المستثمرون من مضايقات وابتزازات وصعوبات أمنية.

وهذا ما عكسته بشكل جلي جولات التراخيص الخامسة والسادسة التي أعلنتها وزارة النفط في أيام 11-13 آذار 2024 وتضمنت عرض 29 حقلا ورقعا استكشافية نفطية وغازية. وبغض النظر عن التساؤلات بشأن جدوى هذه الجولات الجديدة، فلم تتم إحالة الا (13) مشروعا، ويشكك المتخصصون بمدى قدرة الشركات المحالة إليها تلك المشاريع على تنفيذها.

كما لم تتمكن الحكومة ووزارة المالية والبنك المركزي من السيطرة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والعودة به إلى السعر الذي اتخذته الحكومة وهو (1320) دينارا للدولار الواحد، وما زالت الفجوة بين السعر المقرر والسعر الموازي كبيرة.. وقاد هذا الفرق في السعر إلى تشجيع المضاربة وإلى حصول المصارف وشركات الصيرفة المسجلة في نافذة العملة على أرباح فائقة. كما ساهم تذبذب سعر صرف الدولار في سوق العملة في إرباك التعاملات التجارية والحركة الاقتصادية عموما. كما لم يؤد خفض السعر الرسمي لصراف الدولار إلى الحيولة دور ارتفاع الأسعار، ولا سيما للكثير من المواد الغذائية والسلع الأساسية، ما ضاعف من معاناة المواطنين جراء إنخفاض القيمة الشرائية للدولار والرواتب. فكان أكثر المتضررين هم من يتسلمون رواتب من الدولة، ويقرب عددهم مع أسرهم من (20) مليون مواطن.

وما زالت نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي تثير التساؤلات والشكوك عن مصير المبالغ التي تباع فيها، وهي لا تعادل كمية السلع المستوردة التي يفترض بأن القسم الأكبر من المبالغ المباعه تذهب لسد أمتانها. ويُشار إلى حالات التهريب المرافقة لذلك وما تشكله من هدر للمال العام.

وتكشف جداول الموازنة لسنة 2024 التي تقدمت بها الحكومة بشكل واضح مواطن الاختلال الشديد في بنية التخصيصات والأولويات التي لا تتسجم مع متطلبات تحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد العراقي وتنوع قاعدته الإنتاجية، وتثير تساؤلات جدية عن محاذير، بل مخاطر، استمرار هذا النهج في السياسة الاقتصادية والمالية وإمكانية استدامته.

وأبضا وكما في سنوات سابقة قدمت جداول الموازنة من دون حسابات ختامية في مخالفة سافرة لقرار المحكمة الاتحادية الذي اتخذته بعد الدعوى التي تقدم بها حزبنا الشيوعي.

فمن أبرز ما يميز هذه الجداول التضخم في أرقامها، إذ ارتفع إجمالي النفقات إلى حوالي (212) ترليون دينار، بزيادة قدرها أكثر من (13) ترليون دينار عن تخصيصات عام 2023 وألتي كانت أكبر موازنة شهدتها تاريخ العراق. وارتفعت تخصيصات تعويضات الموظفين والعاملين في الدولة إلى (13) ترليون دينار، وهي تمثل حوالي (30) في المائة من إجمالي النفقات و(40) في المائة من النفقات التشغيلية.

ويلاحظ أيضا الزيادة في تخصيصات الرعاية الاجتماعية والإعانات والمبالغ المخصصة لتغطية أمتان شراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين، إلا أن تخصيصات البطاقة التموينية ظلت ثابتة بحوالي (1,7) ترليون دينار لعموم العراق.

ومقابل هذا الجانب التوزيعي ذي البعد الاجتماعي تكشف الجداول الاستمرار في زيادة تخصيصات الأمن والدفاع التي ارتفعت نسبتها من (10) إلى (16) في المائة من إجمالي النفقات، وهي تزيد عن تخصيصات قطاعات الصحة والتربية والتعليم والصناعة والزراعة مجتمعة،

فيما ظلت تخصيصات الصناعة والزراعة لا تزيد عن (1) في المائة لكل من القطاعين. أما قطاع التشييد والإسكان الذي يحتل أهمية كبيرة لحدّة أزمة السكن، لاسيما بالنسبة لذوي الدخل المحدود وعديمي الدخل، الذي لا يجد القطاع الخاص مصلحة وحافزا ربحيا للإستثمار في بناء المساكن لهذه الشرائح، لم تزد نسبة التخصيصات له عن (3) في المائة.

عكست هذه الموازنة لوجوه الحكومات المتعاقبة بصورة متزايدة للافتراض الداخلي والخارجي لتمويل الموازنات المتضخمة. فقد ارتفع العجز إلى مستوى قياسي غير مسبوق بلغ ما يقرب من (16) ترليون دينار، وذلك بعد أن تم تعديل سعر بيع برميل النفط من (70) دولارا في موازنة 2023 إلى (80) دولارا للبرميل الواحد في إجراء غير مدروس وقُر (17) ترليون دينار لتخفيض العجز المخطط، وإلا لكان قد وصل إلى (81) ترليون دينار. وارتباطا بهذه الزيادة، أصبحت خدمة الدين (16,7) ترليون دينار، ما يمثل (11) في المائة من الموازنة التشغيلية مقابل (10) في المائة في عام 2023.

ان الاستمرار في هذا المنحى لأمر خطر وذو مزالق عدة، ولاسيما إذا ما عرفنا بأن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 48,2 في المائة، ويمكن ان تصل في سنة 2029 إلى (81) في المائة (تقديرات مختلفة)، ويبدو أن هناك اعتقادا خاطئا يقلل من ضرر المديونية الداخلية.

وتظهر جداول موازنة 2024، أن مقدار النفقات الاستثمارية قد انخفض بنسبة واحد بالمائة ليلعب (50) ترليون دينار، وتشكل (36) في المائة من مجموع الموازنة. وهي ذات النسبة في الموازنات السابقة، ما يعني أن نسبة متناقصة من عوائد النفط، المصدر الناضب، تذهب للإستثمار فيما ينفق معظمه لأغراض تشغيلية واستهلاكية على حساب التنمية وحقوق الأجيال القادمة في هذه الثروة الطبيعية.

ويعكس جانب الإيرادات في الموازنة تطورا يبدو ايجابيا لأول وهلة، إذ انخفضت نسبة العوائد النفطية المخمخمة بـ (12,0) ترليون دينار من إجمالي الإيرادات التي تقدر بما يقرب (148) ترليون دينار، إلى (81) في المائة، ولكن هذه الزيادة في الإيرادات «غير النفطية» تعود إلى حد كبير إلى زيادة سعر بيع برميل النفط المصدر إلى الشركات النفطية المحلية (وهو ما احتجت عليه هذه الشركات)، وكذلك تحويل كافة مبالغ جباية أجور الكهرباء مباشرة إلى الخزينة العامة للدولة، فضلا عن زيادة إيرادات ناتجة عن بيع مشتقات نفطية أخرى. فهذه الزيادات لم تأت نتيجة قيام نشاطات اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة. وهذه الزيادة ستشكك بهذا الشكل أو ذاك على المواطن الذي يستنكره الحكومة في سداد جانب من العجز الذي هو غير مسؤول عنه. فهذه الموارد قد يعتبرها البعض تنوعيا في مصادر تمويل الموازنة العامة ولكنها لا تمثل تنوعيا اقتصاديا.

وفي الجانب الاجتماعي للإنفاق الحكومي، إضافة إلى التوظيف غير المدروس، جرى التوسع كثيرا في تقديم الرعاية الاجتماعية، رغم ما يعلن بين فترة وأخرى عن آلاف المتجاوزين عليها، حيث يزيد الرقم الكلي للمستفيدين منها على (8) ملايين مواطن. ويتوجب القول بأن طريقة الحصول على الرعاية الاجتماعية يُثار بشأنها أيضا الكثير من الشكوك، إضافة إلى التوظيف السياسي والانتخابي لها.

تداعيات وظواهر تهدد

النسيج الاجتماعي

ان التداعيات الاجتماعية كبيرة في بلادنا جراء عدم التعافي في الاقتصاد العراقي، وحالات عدم الاستقرار واستشراف الفساد في مختلف مؤسسات الدولة، وضعف هيبة الدولة وعدم قدرتها على إنفاذ القانون على الجميع، حيث لا عدالة في توزيع الثروات، وفي الحصول على الفرص المتكافئة في العمل وإسناد الوظيفة العامة، وصعوبات المعيشة وارتفاع تكاليفها. وتثير المعطيات التي تتعمق حالة التفاوت والفرز الطبقي والاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة، حيث وصلت في بداية عام 2024 إلى (16,5) في المائة، فيما تجاوزت نسبة الفقر (22) في المائة (أي عشرة ملايين مواطن). وهناك ما يقرب من (6) ملايين يتيم ومليونيتي أرملة، وأكثر من (4) ملايين شخص يعيشون في العشوائيات.

ويلاحظ الارتفاع المتصاعد للعنف الأسري وحالات الطلاق والانتحار. يُضاف إلى ذلك، الانتشار السريع للمخدرات وارتفاع اعداد المستهلكين لها، رغم الإجراءات التي تقوم بها السلطات المعنية. إذ تجاوزت كمية المواد المخدرة التي تم ضبطها خلال النصف الأول من هذا العام، المليون ونصف الطن، ليتجاوز حجم المخدرات المصدرة خلال

العامين الماضيين خمسة أطنان، وتبلغ الأحكام القضائية الصادرة بحق مدانين خلالها عشرة إلى أربعة عشر ضعفاً مقارنة بعامي 2022 و2021. كما تم تفكيك (20) شبكة دولية و(204) محليات (لتجارة المخدرات). ولتحقيق نجاحات في مكافحة هذه الآفة الخطرة والمدمرة هناك مطالبات بفضح هذه الشبكات وداعميها، وقطع دابر الفساد الذي يغذيها، ووضع برامج للتوعية، وخاصة بين الشباب لحد من ضحاياها، ورفع درجات الحيطة خاصة في المدارس والجامعات، الأكثر استهدافاً في الآونة الأخيرة.

ان مجمل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية يوشر ضرورة مراجعة جذرية للسياسة الاقتصادية والعمل على وضع الخطط والمشاريع لتنويع الاقتصاد، وتنمية القطاعات المنتجة وحماية المنتج الوطني، والتصدي الفعلي للفساد، والتقليل التدريجي للاعتماد على النفط، والحوول دون القاء تبعات ذلك على عاتق المواطنين، في حين يتوجب إصلاح النظام الضريبي وتحسين جباية موارد الدولة.

كما تتأكد سنة بعد أخرى ضرورة مراجعة شاملة لطرق وآليات إعداد الموازنة وهيكلتها وإعادة توزيع سليم للموارد، مع السعي الجاد للتخلص من الفساد والبيروقراطية ونسب التنفيذ الواطنة.

معاناة الشباب والطلبة.. تنتظر الحلول!

يواجه الشباب مشاكل جمة، فهم الشريحة الاجتماعية الأكثر عدداً، وكذلك الأكثر تضرراً في البلد، بسبب السياسات غير المدروسة التي سببت هذه الأوضاع المأساوية. وتتعدد مشاكل الشباب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فان فرصة الحصول على فرصة عمل أمر ليس بالسهل، وهناك (مليون وستمائة الف) عاطل مسجل في وزارة العمل، غالبيتهم من الشباب، فيما تفتك البطالة بالآخرين، وتقود الأوضاع المأساوية عدد كبير منهم إلى المخدرات، الهجرة، اللجوء إلى الجماعات المسلحة، ومن يجد له فرصة عمل، فأنها لن تكون مناسبة لمؤهلاته وتطلعاته.

والأوضاع في الجامعات في تراجع متواصل حيث يتواصل اتخاذ القرارات والإجراءات التي هي ليس في صالح المسيرة التعليمية، ومنها قرار منع النشاط المهني للاتحادات الطلابية، وكبت الحريات، وتقادم مناهج التعليم، وفرض أيديولوجية معينة، فضلاً عن محاولات مستمرة لعسكرة الجو الجامعي وهذا غيض من فيض توجهات وقرارات فرضتها وزارة التعليم العالي على الحياة الطلابية والأكاديمية. كما يلاحظ ان التخصص لم يعد مقياسا للحصول على العمل فالكثير من خريجي الجامعات يعملون بعيدا عن تخصصاتهم.

وشهد المجال الرياضي الذي هو المنتسب الكبير لغالبيت الشباب تدخلات غير مسؤولة من قبل الأحزاب الطائفية وكبار المنتفذين، إذ ان الملاعب لأنواع الرياضة عدا كرة القدم غير مؤهلة، وجرى بشكل عمد الاتفاق مع تجار وفاسدين على تحويل المراكز الشبابية إلى مشاريع استثمارية، فضلاً عن عدم الرعاية والاهتمام الكافيين بالرياضيين الأبطال والمواهب الرياضية.

وبسبب من السياسات الحكومية، فإن نصيب الشباب التهميش والإهمال وتسويق المطالب، وإذ ما أرادوا التعبير عن مطالبهم، فأنتهم يواجهون التعنت والعسف والعنف، فيما يتم التمييز بينهم.

ان تحسين ظروف الشباب والطلبة يتطلب:

- تنفيذ قانون العمل والضمان والتقاعد، وإجبار المؤسسات التجارية والشركات على تسجيل العاملين فيها وفق عقود مرضية، ويتوجب على الوزارات والمؤسسات المعنية، ومنها وزارات التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، النهوض بمسؤولياتها في هذا الشأن.
- إعطاء الصلاحيات الكاملة لمجلس الخدمة الاتحادي، وحصر توزيع الوظائف العامة، بهذه المؤسسة وفق المعايير بعيداً عن سيطرة الأحزاب والجهات المنتفذة ووزارتهم، وان يشمل ذلك حتى العقود.
- الغاء جميع قرارات الإستثمار التي صدرت من الوزارة والمحافظين للمراكز الشبابية، وإعادة العمل بها بالشراكة مع المنظمات والاتحادات الشبابية وتطويرها لتكون أماكن ريادية لنشاط الشباب وإبداعهم.
- الشفافية في ما يخص المجلس الأعلى للشباب، خصوصاً في المبادرات والقرارات التي اتخذها طيلة الفترة الماضية، والحرص على منع تسييس هذا الملف واتخاذها لصالح الأحزاب والشخصيات المنتفذة.
- السماح للمنظمات الطلابية لممارسة دورها المهني الطلابي في الجامعات والمدارس، والعمل على تشريع قانونها الذي يتيح لها تمثيل الطلبة

بصورة افضل.

- إعادة تشريع قانون المنحة الطلابية، ليشمل أكبر عدد ممكن، وتطوير مواده بحيث يتحول إلى قانون رعاية لطلبة ومواهبهم العلمية.
- الكف عن محاولات عسكرة المجتمع الجامعي، وعدم تعيين القيادات الجامعية بواسطة المحاصصة، ودعم البحث العلمي وتطويره.
- احتضان الطاقة الرياضية في مدارس رياضية ودعمهم بحيث يجري تاهيلهم ليكونوا ابطالاً في مختلف الرياضات.
- الكف عن استخدام الرياضة العراقية، كوسيلة للفساد وفسح المجال امام الرياضيين والمواهب والمختصين في إدارة شؤون الرياضة.

واقع النساء والأطفال.. مشاكل وتحديات

رغم مشاركة نساء العراق بقوة أسوة بالفئات الاجتماعية الأخرى في الاحتجاجات الجماهيرية في الفترة 2011-2024 المطالبة بتوفير أدنى من الحقوق وبناء دولة مدنية تحترم قيم الديمقراطية والمساواة وعدم التمييز التي كفلها الدستور العراقي، وتعرضت الناشطات كما الآخرين إلى التنكيل والعنف والاختطاف والتهريب وحتى القتل العمد، لكن بقي الحال كما هو عليه بل أنه صار أسوأ من ذي قبل في ما يخص حقوق النساء والأطفال وعلى وجه الخصوص شريحة الأرامل والمطلقات والعاملات والفلاحات والعاطلات عن العمل. وتواصل القوى المنتفذة تكريس مفاهيم بعيدة عن احترام حقوق المرأة ومكانتها الاجتماعية.

فعلى الرغم من كل ما تحقق على صعيد حقوق المرأة، مثلاً «قانون العمل» و«قانون الناجيات الإيزيديات»، إلا أن دور المرأة لا يزال مغيباً. فقد غابت التشريعات اللازمة لحفظ حقوقها وكرامتها، ولم تحصل على كامل حقوقها في المناصب التنفيذية المهمة وتبين إحصائية حكومية ان نسبة النساء العاملات في المناصب الإدارية في العراق ما زالت لا تتعدى (22) في المائة، وبقي التهميش واضحا للنساء مجتمعياً، وفي وقت تؤكد المسوحات الإحصائية لوزارة التخطيط لعام 2022-2023 ان نسبة النساء تبلغ (49,5) في المائة من مجموع السكان، وتبلغ نسبة الشابات (34,4) في المائة.. كما تشكل نسبة النساء في المناطق الحضرية (19,9) في المائة اما في المناطق الريفية تشكل نسبة (30,1) في المائة.

وتشير المعطيات إلى عدم المساواة في الأجور في ميادين العمل بين النساء والرجال، فيما لم تكن الفرص متكافئة أمامهن للحصول على وظائف وأصبحت حكرأ على الرجال، فيما تستمر معاناة المرأة الريفية.

ومع ان العراق قد صادق بأوقات مختلفة على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن المساواة للمرأة في العمل والأجور وحماية حقوقها وحقوق الطفل، لكن هذه الاتفاقيات لم تطبق ولو جزئياً.

ولا تزال هناك محاولات عدة لتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 لغرض الانتفاض على الحقوق المدنية التي حصلت عليها الحركة النسوية المدنية. فيما لم تُفعّل حتى الآن الاتفاقيات والقرارات الدولية الخاصة بالنساء ومنها قرار مجلس الأمن المرقم (1325)، حول المرأة والسلام والأمن، الذي صادقت عليه الحكومة العراقية وشكلت لجنة للعمل على تنفيذه.

ووفق ما جاءت به المسوحات الإحصائية لوزارة التخطيط لعام 2022-2023، فان هناك نسباً عالية وفي تصاعد للزواج المبكر، وأبضا استمرار حالات ختان الاناث وجرائم القتل تحت ذريعة غسل العار وحالات زواج «النهوة».

وتظهر نتائج المسوحات الاحصائية أن نسبة عالية من النساء لا تحصل على تعليم كاف، حيث تبين آخر إحصائية لوزارة التخطيط لعام 2022-2023 ان نسبة (89) في المائة فقط من الفئة العمرية (10-15) سنة، التحقن بالتعليم الابتدائي. في حين ان نسبة (58) في المائة فقط من الفئة العمرية (12-14) سنة، التحقن بالتعليم الاعدادي. ونجد ان هناك تدنيا واضحا وكبيراً في نسبة الفتيات من الفئة العمرية (10-15) سنة اللاتي التحقن بالتعليم الثانوي وبلغت (33,2) في المائة فقط. ومن جانب آخر، فإن نسبة البطالة بين النساء بلغت (12,1) في المائة عام 2021 وأن نسبة النساء اللواتي يعملن حالياً ما زالت منخفضة جدا حيث بلغت (9,2) في المائة، وتزداد النسبة خصوصاً في إقليم كردستان إلى (14) في المائة. كما كشف مسح القوى العاملة في العراق لسنة 2021 أن نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين (10) إلى (29) سنة بلغت (23,6) في المائة حيث شكلت فيها الإناث نسبة (11,1) في المائة، وأظهرت هذه الإحصائية أيضاً أن نسبة معدلات مشاركة الشباب

في القوى العاملة بلغت (36,1) في المائة. وشكلت الشابات فيها نسبة (8,8) في المائة فقط.

وبشان العنف ضد المرأة تكشف المسوحات الإحصائية لوزارة التخطيط لعام 2022-2023 ان نسبة النساء اللاتي يتعرضن بالعموم لكل اشكال العنف بلغت (29) في المائة وهي نسبة ليست بقليلة. كذلك يمارس العنف وعلى نطاق واسع ضد الأطفال، في الأسرة والمدرسة. وبينت المسوحات الإحصائية كذلك أن نسب الأسر التي ترأسها نساء تستقر عند مستوى (10,7) في المائة على مدى عقد كامل. وجاءت إحصائية رئاسة المرأة للأسرة كالاتي في الريف (5,9) في المائة، وفي الحضر (12,4) في المائة، وتبين هذه النسب أن الأسر التي ترأسها نساء تزداد في المناطق الحضرية على ما هو عليه الحال في المناطق الريفية.

مضايقات

إن منظمات المجتمع المدني النسوية ومن خلال نشاطها على مدار العقدين قامت بالترويج لبعض المفاهيم الحقوقية للنساء وقيم الديمقراطية والمساواة في الحقوق وعدم التمييز والتوعية بأهمية العمل على ترسيخها بما يتسق مع السياق المجتمعي العراقي. لكن وبعد فترة وجيزة، بدأت تتعرض هذه المنظمات والعاملات فيها إلى هجمات متتالية وعمليات تحريض مستمرة وخطاب كراهية يتصدر المنصات المختلفة بين

الحين والآخر.

إن جهات منتفذة في منظومة المحاصصة استخدمت كل الوسائل لتسقيط المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والطفل والتحريض عليها، بما في ذلك المنصات السياسية والإعلامية لمنظومة المحاصصة والسلاح المنفلت.

واكد اجتماع اللجنة المركزية للحزب على تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي تساهم في تمكين المرأة من القيام بدورها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مراكز صنع القرار على مستوى السلطات الثلاث والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. مع الاهتمام الخاص بتأمين متطلبات الارتقاء بواقع المرأة الريفية اجتماعياً وثقافياً، مما يؤهلها للمشاركة في الحياة العامة داخل محيطها وعلى صعيد المجتمع.

ويدعو إلى معالجة آثار التخلف الاجتماعي المدمرة والناجمة عن التقاليد الاجتماعية البالية التي كرستها سياسات النظام المباد وممارساته، ومن بعده الاحتلال والارهاب وانفلات السلاح والطائفية السياسية. إلى جانب محاربة التمييز والعنف ضد المرأة بجمع أشكالها، وتثبيت ذلك في نصوص قانونية وتشريعات تضمن تنفيذها.

وجدد الاجتماع دعم الحزب للحركة النسوية المدنية في العراق ومنظماتها في مطالبتها الحكومة العراقية والبرلمان العراقي بتبصين وضع حقوق المرأة بما ينسجم مع التزاماتها بموجب الدستور العراقي والتشريعات والاتفاقيات الدولية التي التزم بها العراق وصادق عليها كجزء من المنظومة الدولية، فضلاً عن البرنامج الحكومي الذي التزم من خلاله الحكومة الحالية بوضع استراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة ومنحها الحق الكامل في ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبتشريع قانون مناهضة العنف الأسري والقضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل الزواج المبكر والزواج القسري والختان.

إن المرأة في العراق وفقاً لكل المؤشرات تعيش أوضاعاً مأساوية لا يمكن معالجتها ما لم تتكاتف الجهود الوطنية لجميع القوى والأحزاب المدنية والديمقراطية وكل القوى الساعية إلى التغيير.

أوضاع العمال والشغيلة

حدثت تطورات هامة في بلدنا على مدى سنوات مضت كان لها تداعياتها على الطبقة العاملة، من حيث ظروفها المعيشية وحقوقها الديمقراطية ودور حركتها النقابية ومدى قدرتها على الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، ومنها قضية الطبقة العاملة العراقية التي تعرضت وتتعرض لإجراءات ومواقف معادية لحقوقها ومكتسباتها، وإلى شق وتفتيت وحدة الطبقة العاملة ما بين عمال يعملون في القطاع العام وعمال يعملون في القطاع الخاص وعمال في القطاع غير المنظم، وإيجاد قوانين عمل منفصلة يخضع لها العمال في كلا الموقعين.

وجراء سياسة الخصخصة في القطاع العام وتوقف المئات من المعامل والمصانع فقد الالف من القوى العاملة فرص العمل، ما شكل هدرا كبيرا للإيدي العاملة الفنية والمهنية الكفوة، فيما يشكل تراجع الأنشطة الانتاجية المولدة لفرص العمل، ومحدودية دور القطاع الخاص دوراً



العراقيون لشراء الكهرباء من المولدات، وتقدر بأكثر من مليار دولار شهرياً، وكذلك الخسائر في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، والمشاكل الصحية الناجمة عن انقطاع الكهرباء المستمر. وعند النظر بشكل شامل لهذه الأزمة، يمكننا القول بثقة إن شبكة الكهرباء الوطنية تعاني من نقص في الطاقة المجهزة وهدر في نقلها، وتهاكك شبكات النقل، بالإضافة إلى سوء وعدم عدالة في توزيعها. ولا تزال الشبكة تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز المستورد، الذي يشهد تذبذباً وانحساراً في أوقات كثيرة، وخاصة في أوقات الذروة.

من المعيّب ان تستمر هذه الأزمة حتى اليوم في حين كان هناك من بشرّ في ٢٠١٣، وفي ٢٠١٧ بأن الأزمة ليس في طريقها للحل وحسب، بل سيكون لدينا فائض للتصدير!

إن المداخل السليمة لمعالجة هذا الملف، تتعلق بصرف التخصيصات المالية للكهرباء في محلها الصحيح، وإبرام عقود مع الشركات الرصينة وتوفير أجواء عمل سليمة لها، وعدم التعويل على مشاريع ربط الكهرباء مع دول الجوار التي لا تعالج الأزمة. وأن يرافق ذلك حملة لصيانة شبكات النقل والتوزيع المتهاككة، وتركيب عدادات إلكترونية لمعرفة حجم الاستهلاك، خصوصاً في الأماكن التجارية والعامة وبيوت المسؤولين، وأن تُجسب الأموال بصورة مناسبة منهم، مع مراعاة أصحاب الدخول المحدودة والفقراء والكادحين.

وفي هذا السياق، لا بد من التوجه الجدي لاستثمار الغاز، وإنتاجه محلياً والتعويض عن المستورد من إيران وغيرها، واتخاذ خطوات سريعة لإيقاف حرق الغاز وتبديد هذه الثروة الوطنية. ويؤكد حزبنا الشيوعي أن حل مشكلة الكهرباء المزمنة يتطلب إرادة سياسية حقيقية تنظر إلى معاناة الشعب قبل الاستعراض الإعلامي ومحاولة الكسب السياسي من قبل المسؤولين. كما أن جميع الحلول ستظل معلقة ويصعب تنفيذها إذا استمرت قوى المحاصصة ومافيات الفساد في ادامة هذه الأزمة مراعاة لمصالحها ومصالح رعايتها الخارجيين وزيادة سرقتها.

الفساد والسلاح.. أذرع المحاصصة!

تشجع المحاصصة على تنامي الفساد، هذه الآفة التي لا تزال تتعمق وتنتشع وتأخذ اشكالا وصيغاً مختلفة بعدما تفشت في مؤسسات الدولة، المدنية والعسكرية، ووجدت طريقها للأسف إلى المجتمع.

كما انها غدت منظومة متكاملة يتعشق فيها الفاسدون والمترشون مع جهات وافراد متنفذين. ورغم اعلان الحكومة عن تصديها للفساد، وما تعلنه هيئة النزاهة من ارقام ومعطيات، اتضح ان هذه الإجراءات المتخذة لها سقف محدد يصعب تجاوزه، لذا ظلت ملفات فساد كبيرة مركونة. كما لم تُدفع بعض الخطوات المتخذة الى نهايتها المنطقية والمطلوبة، مثلما حصل مع «سرقة القرن»، وأيضاً تجلّى ذلك في الموقف من عدد من المتنفذين الذين طالتهم الاتهامات بالفساد.

واللافت في هذه الأيام، التلاعب بأراضي الدولة وعقاراتها والاستحواذ عليها، من جهات وافراد متنفذة، تحت عناوين مختلفة، وبعضه تحت ذريعة الاستثمار، بينما الواقع هو غير ذلك، حيث يتم تقطيع الأراضي وتأجيرها او بيعها الى المواطنين، فيما الدولة تتعامل مع هذه الحالة كأمر واقع.

ويذكر المراقبون ان هناك أكثر من (١٥٠) ألف موظف فضاءي وأكثر من (٢٠٠) ألف موظف يتقاضون رواتب مزدوجة، ما يكلف خزينة الدولة حوالي (٣٠) مليار بالإضافة إلى ذلك هناك أموال طائلة من الجمارك والضرائب لم تدخل خزينة الدولة بسبب التحايل والتلاعب والفساد. وتقدر هذه الأموال بحوالي (٦) إلى (٧) مليارات دولار سنوياً. وجراء الفساد بأنواعه المختلفة يصل الهدر السنوي للمال العام الى (٥٠) مليار دولار سنويا وفقاً لمختصين.

وترتبط عملية محاربة الفساد ارتباطاً وثيقاً بملف السلاح السياسي والمنفلات. فالفساد يشكل دعماً للسلاح خارج مؤسسات الدولة الدستورية، والأخير يمثل حامياً للأول. لذلك لا يمكن تفكيك منظومة الفساد من دون مواجهة حازمة للسلاح الموجود خارج سيطرة الدولة.

إن الإجراءات التي دشنتها الحكومة بتشكيل مكاتب لشراء سلاح المواطنين، لا يمثل حلاً شاملاً للمشكلة، إنما يأخذ جانباً منها، ويترك الجانب الأكثر وضوحاً وتأثيراً على أوضاع البلاد، والمتمثل بسلاح الجماعات المسلحة وما يمتلكه العديد من العشائر وتحت عناوين أخرى مختلفة.

ان التصدي لظاهرة الفساد يحتاج الى حملة وطنية شاملة وتفعيل القوانين النافذة وان تظال جميع الأطراف المتورطة بالفساد. وبدءاً يتوجب الأُسُس اية إجراءات لملاحقتها، وان لا تعرقل

الغذائية وفقاً للبرنامج الزراعي، وتوفير عمالات صعبة للوطن، وإيجاد فرص عمل في الريف العراقي الذي لم تتوفر فيه مستلزمات العيش الكريم، ما يضطر سكنته والفلاحون والمزارعون باستمرار الى الهجرة الى مناطق أخرى بحثاً عن فرص العمل والخدمات، واشتد الحال مؤخراً مع تفاقم أزمة المياه وقلة الدعم الحكومي والتوقف عن توفير مستلزمات عدة للزراعة، وإغراق السوق بالمنتج الأجنبي المستورد وعدم توفير الحماية للمنتج الوطني.

ولا أدل على ضعف هذا الاهتمام من المبالغ المتواضعة التي تخصص للقطاع الزراعي (واحد في المائة من الموازنة الاعتيادية)، وأيضاً ما يخص لقطاع المياه في الموازنات السنوية.

ان المشكلة الكبرى التي تواجه البلد الان، والقطاع الزراعي خصوصاً (يستهلك ما يقرب من (٨٠) في المائة من الإيرادات المائية) تتمثل في شح المياه وقلة الإيرادات الواردة الى نهري دجلة والفرات، وهي دون الحاجة الفعلية، ولا تمثل حصة عادلة للعراق في النهرين، وهذا ناتج أساساً عن مواقف تركيا وإيران وعدم مراعاتهما الحاجة الفعلية للعراق، بالمقابل لا يوجد موقف حكومي واضح وصريح ومطالب وفق إجراءات محددة لتغيير هذا الحال وانتزاع حقوق العراق المشروعة، وربط اية علاقات اقتصادية وتنموية مع تركيا وإيران بحل مشكلة هذه الملف المصيري للعراق.

وقاد هذا النقص الكبير في المياه الى تقليص المساحات الزراعية، وتجميع زراعة بعض المحاصيل مثل الشلب والذرة، فيما يستمر التدهور في الأراضي الزراعية وضعف خصوبتها وتصحر وتملح مساحات واسعة منها، وكذلك التدهور في أعداد الثروة الحيوانية والسّمكية على نحو غير مسبوق، وساهم ذلك في ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق.

ومن اللافت، هذا التوجه للاستيلاء على الأراضي الزراعية تحت عناوين مختلفة، وبالذات في البوادي الرعوية والتجاوزات الفظة على القوانين السارية ومنها قانون الري رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢، وسط تسهيلات حكومية مقدمة وأحياناً تحت عنوان «الاستثمار».

ولا بد من الإشارة الى التخلف العام في استخدام التكنولوجيا الحديثة في الحراثة وتسوية الأراضي ومختلف العمليات الزراعية، يصاحب ذلك نقص حاد في البنى التحتية في الريف والذي يعاني من ضعف تقديم الخدمات العامة فيه.

كل هذا وغيره، ومن نتائج السياسة العامة الاقتصادية للدولة، أنّ اتسعت ظاهرة الفرز الطبقي والاجتماعي في الريف الذي يشهد نمو متصاعداً للعلاقات الرأسمالية فيه.

ان أي توجه جاد لمعالجة هذا القطاع والنهوض به يتطلب امورا عدة لعل في مقدمتها أهمية وضرورة معالجة قلة التخصيصات للقطاع الزراعي والمائي في الموازنة العامة وعدم تناسبها مع أهمية هذا القطاع، وتأمين حصة عادلة للعراق في مياه نهري دجلة والفرات، واستخدام مختلف الطرق السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لتأمين حقوق العراق. وان تعمل الحكومة على انفاذ قانون حماية المنتج الوطني، والتشديد على استخدام الرزنامة الزراعية وضبط الحدود واناذا قانون المراعى السارى المفعول رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢. وكذلك وضع نظام دعم للمدخلات والمخرجات يبدأ من صغار الفلاحين (ذوي الحيازة الصغيرة) خاصة وهم يشكلون نسبة كبيرة من العاملين بالنشاط الزراعي، وان يكون تنازلياً باتجاه الاستثمارات الواسعة. والحكومة مطالبة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، والمبيدات والعلاجات الطبية البيطرية، وباسعار مدعومة. وبات ملحا تشييط دور وعمل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، لأخذ دوره المهني كاملاً، ولبيسهم في تنمية القطاع الزراعي وتأمين سلة الغذاء للمواطن، وبما يجعله منظمة مهنية تدافع عن حقوق الفلاحين وصيانة مكتسباتهم.

أزمة الكهرباء.. بلا حلول!

لا تزال أزمة الكهرباء مفتوحة بلا حدود زمنية، ورغم كل الوعود الحكومية بأن يكون هذا الصيف أفضل، لكن الأوضاع تكشف ان صيف العام ٢٠٢٤ متعب ومرهق للعراقيين. معلوم ان مليارات الدولارات (قد تكون تجاوزت الـ (١٠٠) مليار دولار من بعد ٢٠٠٣) قد صُرفت على ملف الكهرباء. كذلك ان تخصيصات وزارة الكهرباء هي الثانية في موازنة ٢٠٢٤ بعد النفط، وبلغت أكثر من (١٨) تريليون دينار. لكن هذا كله لم يعالج الأزمة، رغم كل ما يملكه العراق من إمكانات مالية وبشرية.

ان العراق، كما يقدر مختصون، يخسر سنويا أكثر من (٤٠) مليار دولار بسبب نقص الطاقة، وتشمل هذه الخسائر الأموال الكبيرة التي يصرّفها

سلبياً في تشغيل القوى العاملة. والعاملون في هذه القطاعات عادة محرومون من مشاريع الضمان الاجتماعي التابعة للدولة، فيما أوضاعهم الاقتصادية لا تسمح لهم بضمان انفسهم على نفقتهم الخاصة.

ومعروف ان التشريعات العمالية (قانون العمل، قانون الضمان والتقاعد، قانون الحقوق والحريات النقابية، الصحة والسلامة المهنية) وغيرها تشكل عاملاً مهماً واساسياً في ضمان حقوق ومصالح عمال بلادنا، وأهمية إنفاذها بشكل واقعي وفعال، إلا ان هناك العديد من المعوقات التي تمارسها بعض المؤسسات الحكومية وأصحاب العمل تعيق منح العاملين هذه الحقوق وضمان مصالحها. وان مجمل الأوضاع والسياسات الاقتصادية وعدم التوجه الجدي لتفعيل القطاعات المنتجة، وإعادة الحياة الى المعامل والمصانع العائدة للقطاع العام قد اسهم في زيادة معدل البطالة والتي بلغت حسب آخر مسح للقوى العاملة في العراق لعام ٢٠٢١ أجزته منظمة العمل الدولية (١٦,٥) في المائة، والذي يمثل القوى العاملة العاطلة عن العمل، أي ان هناك شخصاً عاطلاً لكل خمسة أشخاص في قوة العمل.

ومن جانب اخر يقدر عدد العاملين في القطاع غير المنظم بأكثر من خمسة ملايين عاملة وعامل، وهو شكل من أشكال التكيف مع اقتصاد يعجز عن توفير فرص العمل اللائق وتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين.

فيما تعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الخطرة التي يجب الوقوف على أسبابها والعمل على اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد منها ومعالجتها. ونشير الى ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد ذكرت وجود ما يقارب المليون عامل اجنبي يعمل معظمهم في المطاعم والفنادق وشركات التنظيف، والمستشفيات. ورغم ان العديد منهم يأتون عبر

لقد قدمت الحكومات المتعاقبة، بما تمثله من قوى سياسية مؤتلفة فيها، وعوداً كبيرة بتحسين الأوضاع، ومعالجة المشكلات، وإزالة العقبات امام نهوض البلاد. غير أن تلك الوعود سرعان ما تبخرت بفعل محدودية القرار والإمكانات، التي يفرضها التوازن الهش لتركيبة السلطة، وبفعل قوة دوائر الفساد وتأثير السلاح المنفلت.

شركات التشغيل إلا ان أعداداً أخرى لا تستطيع الحصول على اوراق رسمية للعمل ما يضطرهم الى البقاء معرضين أنفسهم لخطر الابعاد في اية لحظة. ويتوجب معالجة أوضاع العمالة الأجنبية بما يتناسب والحاجة الفعلية والفنية لخبرتهم وعدم تعريضهم للاستغلال والتعسف وضمان قانونية وشريعية تواجدهم في العراق.

إن أوضاع الطبقة العاملة وعموم الكادحين يتطلب ان تبادر الحكومة الى إيجاد فرص عمل حقيقية.. من ذلك إعادة تشغيل الشركات العامة والمصانع والمعامل وتحديث وسائل انتاجها، ورفع إمكانات وقدرات التشغيل وتحسين مستواهم المعيشي، وضمان إنفاذ قانوني العمل والضمان الاجتماعي وإصدار التعليمات والقيام بالإجراءات التي تساعد على التنفيذ ومن ذلك زيادة عديد وتطوير جهاز التفتيش. كما بات ملحا تشريع قانون جديد للتنظيم النقابي وإلغاء جميع القوانين والتعليمات الخائرة التي تقيد العمل النقابي في القطاعين العام والخاص، وبما يضمن عدم التدخل في الشأن النقابي والتضييق على الحركة النقابية، فيما هناك حاجة ملحة الى توسيع عمل محاكم العمل بما يساعدها على الإسراع في حسم مشاكل العمل والانتهاكات القانونية التي يتعرض لها العمال. كذلك جعل الرسوم المالية المترتبة على العمال رمزية.

الواقع الزراعي – الفلاحين

كحال القطاعات الإنتاجية الأخرى، لم يحظ القطاع الزراعي بالاهتمام المطلوب، وبما يتناسب مع أهمية هذا القطاع في توفير عناصر السلة الغذائية للمواطنين والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي، والخفض التدريجي للكليات المستوردة من المواد

التضييق على الحريات!

تؤشر مجريات الاحداث والتطورات، وكذلك الإجراءات التشريعية والتنفيذية وجود نهج يسعى إلى تقويض مساحات الحريات المدنية، وقضم ما هو محدود من هامش ديمقراطي في البلد.

نمة مؤشرات عديدة يمكن تناولها كأمثلة في هذا الشأن، ومنها التضييق على نشاط المنظمات الطلابية، وكذلك الإجراءات الرقابية المتشددة على نشاط منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تشريع قوانين جديدة مقيدة، ومسامي التعديل على قوانين أخرى منها المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية.

وتزامنت تلك الممارسات الممنهجة مع أخرى تحاول النيل من كل الأصوات الناقدة للوضع العام، بحجة «التشويش على الاستقرار» و«الإضرار بسمعة الدولة» وغيرها من المبررات التي تسوقها قوى السلطة ومسؤوليها. وشملت هذه الممارسات القمعية توقيف ناشطين، وتعميم كتب من وزارة التربية تمنع المعلمين من ابداء الرأي في الشأن السياسي على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتزاع تعهدات ماثلة من الطلبة.

ولم تكف السلطات بذلك، بل عمدت إلى قمع الاحتجاجات في أكثر من مناسبة ومكان، الأمر الذي مر من دون عقاب لمن وجه ونفذ القمع، وأمام مرأى ومسمع أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس المحافظات، الذين لم يحركوا ساكناً.

ويبدو واضحا أن القوى والأحزاب القابضة على السلطة باتت تضيق أكثر بالنقد وتحاول جدياً أن تمنع عودة الحراك الى الشارع العراقي عبر شراء الذمم تارة، وبالتضييق والتهديد تارة أخرى.

ان هذه الممارسات والانتهاكات الفظة لحريات وحقوق أساسية توضح وجود محاولات لفرض

إن التغيير الذي نشدد على تحقيقه، ليس مجرد رؤية سياسية للخلاص من الوضع الراهن. أنه مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي نسعى إلى التأسيس له، ليكون البديل المنشود الذي تتطلع له جماهير شعبنا، ويبقى التعويل الأساس في ذلك على استنهاض حركة جماهيرية فاعلة تتعشق مع اصطفاف شعبي وسياسي واسع لفرض إرادة التغيير.

هيمنة ثقافية معينة، كما تشير الى بُعد الانحراف عن مسار بناء دولة ديمقراطية يتمتع كافة أبنائها بالحقوق والحريات، وفقاً لما ينص عليه الدستور، وتؤشر بالبحاح ضرورة العمل لوقف أي تهديد للحريات.

وهذا يتطلب ان تتوحد جميع القوى على اختلاف مستوياتها أحزاباً ومنظمات وشخصيات وطنية، من اجل حماية الحقوق والحريات الديمقراطية وكما جاءت في الدستور.

مهمات أمام القوى المدنية الديمقراطية

تواجه القوى المدنية والديمقراطية تحدي ملممة صفوفها وتجاوز نتائج الانتخابات الماضية، ليس فقط من اجل الاستعداد لخوض المعارك السياسية المقبلة والنهوض بدور فاعل في الحراك الاحتجاجي ومواصلة النضال بنبات لتحقيق البديل المدني الديمقراطي، بل وايضا مواجهة التحديات الراهنة وإفشال كل مساعي وأشكال الهيمنة التي تحاول أطراف سياسية حاكمة فرضها كواقع حال!

كما ان هشاشة الوضع الاقتصادي، وتردي الخدمات وانتهاك الحريات، وملفات ينبغي على القوى الحاملة لمشروع الدولة المدنية الديمقراطية التصدي لها بحزم، والتعامل معها وفق وحدة الموقف والتحرك.

إن السخط الواسع على منظومة المحاصصة والفساد الحاكمة وقواها الذي تعبر عنه الجماهير في مناسبات عديدة، يؤكد حاجة العراقيين إلى بروز بديل سياسي مدني وديمقراطي، واضح وناضج يأخذ



تعرضها الى هجوم آخر مستقبلا. كما وافقت دول السبع على منح قرض لأوكرانيا بقيمة (50) مليار يورو لتعزيز قدراتها العسكرية، عبر استخدام المال الناتج عن الأصول الروسية المجمدة. في المقابل، تكرر تلويح موسكو باستخدام اسلحة نووية تكتيكية اذا تهدد وجود الدولة الروسية.

الانتخابات الأوروبية

تمخضت انتخابات البرلمان الأوروبي التي شملت (27) بلدا، وجرت في (6) الى (9) حزيران الجاري، بشكل عام عن تعزيز مواقع اليمين واليمين المتطرف، خصوصا في فرنسا وألمانيا وإيطاليا، رغم ان ذلك لم يغير احتفاظ كتل اليمين التقليدي وقوى الوسط في البرلمان بالأغلبية. وفي المقابل، تحققت نجاحات يسارية في بلجيكا وبعض البلدان شمال أوروبا، وتحديدا في السويد والدنمارك وفنلندا.

ومنيت احزاب حاكمة بخسائر كبيرة في هذه الانتخابات. ففي ألمانيا، حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يقود التحالف الحاكم على أسوأ نتيجة انتخابية أوروبية في تاريخه، بنسبة (14,2) في المائة. واحتل حزب «البدل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف المركز الثاني.

ولحقت الهزيمة الكبرى بحزب الرئيس الفرنسي ماكرون. وأعلن إثر ذلك عن حل مجلس النواب (الجمعية الوطنية)، ودعا إلى انتخابات مبكرة في (30) حزيران الجاري، رداً على تصدر اليمين المتطرف، الذي يمثل «حزب التجمع الوطني»، نتائج الانتخابات بحصوله على أكثر من (32) في المائة، أي ضعف ما حققه الحزب الحاكم.

وتوقعت بعض استطلاعات الرأي ان يفوز «حزب التجمع الوطني» المتحالف مع «حزب الجمهوريين» بما بين (250) و(300) مقعد في الجمعية الوطنية المقبلة، ما سيمتحنه غالبية قد تصل في حدها الأقصى إلى الغالبية المطلقة المحددة ب(289) مقعدا. وهو ما سيمكن اليمين المتطرف من قيادة الحكومة للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي مواجهة هذا التحدي غير المسبوق توحدت قوى اليسار الفرنسية واعلنت تشكيل «الجبهة الشعبية الجديدة»، التي تضم (7) احزاب من بينها الحزب الشيوعي وحزب «فرنسا الأبية» والخضر والاشتراكيين. وأعلن هذا التحالف القطيعة مع «سياسة الليبرالية الجديدة والاستبداد السابقة».

وفي شمال أوروبا، حققت احزاب اليسار والخضر نجاحا مهما، في حين تراجعت الأحزاب اليمينية المتطرفة. ففي فنلندا، حقق حزب «تحالف اليسار» تقدماً بحصوله على (17,3) في المائة من الأصوات، بزيادة (4) في المائة مقارنة بعام 2019.

وفي السويد، حصل حزب اليسار على (10,7) في المائة، بزيادة قدرها (4) في المائة. وحقق حزب الخضر تقدماً بحصوله على (15,7) في المائة من الأصوات، بزيادة قدرها (4,2) في المائة. وفي بلجيكا، تمكن حزب العمل من الحصول على (10,7) في المائة من مجموع الأصوات. ليصبح أقوى حزب يساري في البلد، ويواصل نجاحاته التي حققها في العامين الأخيرين.

الانتخابات الهندية

وفي الهند، التي تصدر الدول الأعلى بعدد السكان في العالم وتعد خامس أكبر اقتصاد في العالم، مني حزب «بهاراتيا جاناتا» الحاكم الذي يتزعمه الرئيس ناريندرا مودي بخسائر مفاجئة، رغم فوزه بولاية ثالثة متتالية في منصبه. فقد حصل على (240) مقعدا، وهو أقل بكثير من الـ (272) مقعدا اللازمة لتأمين أغلبية الحزب الواحد في البرلمان كما كان متوقعا. وهي المرة الأولى التي يفشل فيها بالحصول على أغلبية كبيرة. كما فقد حزبه ما يقرب من نصف مقاعده في ولاية أوتار براديش التي ترسل عددا من المرشحين إلى البرلمان أكبر من أي ولاية أخرى في الهند.

واعتبر الشيوعيون هذه النتائج هزيمة لـ «حكم الحزب الواحد الفاشي الطائفي والاستبدادي» بزعامة مودي، وان الشعب اصدر حكمه دفعا عن الدستور والنسيج الديمقراطي العلماني للبلاد، وضد سياسات الكراهية والتمييز والبطالة المتزايدة والهجمات على القيدالية والأقليات والحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما طالبوا بإصلاحات انتخابية شاملة.

وازاء التحديات الكبرى والمخاطر المتزايدة على السلام والأمن في العالم تواجه قوى اليسار، ومن ضمنها الاحزاب الشيوعية والعمالية، مهمة تطوير تسوية سلمية عبر التفاوض بين الطرفين، وقّع الرئيس الأمريكي والأوكراني في قمة مجموعة السبع في إيطاليا على اتفاقية أمنية أمدها (10) سنوات تلزم واشنطن بدعم كييف عسكريا في حال



الشيوعي السوداني، التي تنازل في ظروف بالغة الصعوبة، من اجل السلام الشامل وتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي يكون فيه الشعب صاحب القرار ومالك مستقبله ومصيره، بتأسيس دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.

ان الاوضاع البالغة الخطورة والمعقدة التي تشهدها منطقتنا، مع استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة واحتمال اتساعها لتشمل المنطقة، ستكون لها تداعيات كبيرة على أوضاع بلداننا العربية، ما يتطلب من قوى اليسار والتقدم والديمقراطية رفع مستوى التنسيق بينها، وتطوير مواقف مشتركة لمواجهة هذه التحديات والمخاطر. كما يستوجب رفع مستوى اليقظة ازاء ما تحيكه الإمبريالية الامريكية وحلفائها من مخططات عدوانية لمرحلة ما بعد الحرب في غزة، بهدف القضاء على المقاومة الوطنية الفلسطينية وإدامة الاحتلال الصهيوني، واستئناف مسيرة التطبيع المذل بتواطؤ مشين من الأنظمة الرجعية العربية لبناء تحالف استراتيجي، أمني عسكري واقتصادي، تولى قيادته لاسرائيل مع ضمان تفوقها الساحق، من اجل إدامة هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط والتحكم بثرواتها ومواردها، وذلك في اطار استراتيجية الأمن القومي الامريكية وأهدافها البعيدة المدى على الصعيد العالمي.

ولابد لقوى اليسار، وبالأخص الأحزاب الشيوعية في المنطقة، التأكيد على الترابط الوثيق بين النضال الوطني التحرري ضد الإمبريالية ومخططاتها ومن اجل السلام وبين نضالات شعوب هذه البلدان وقواها الوطنية ضد الأنظمة الرجعية والمعادية للديمقراطية. وبالتالي ضرورة تصعيد التضامن معها لتحقيق التغيير السياسي الديمقراطي والاجتماعي التقدمي، مع الاستمرار بحشد وتصعيد كل أشكال التضامن الشعبي والرسمي والشعبي مع الشعب الفلسطيني في كل بلد من البلدان العربية، وعلى صعيد المنطقة والعالم.

تطورات على الصعيد العالمي

يشهد العالم أوضاعا مضطربة أكثر من أي وقت مضى في العقود الثلاثة الماضية جراء استمرار وتصاعد الحروب والنزاعات في مناطق عدة، من ضمنها أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، ما يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمي. ويقترب ذلك بهستريا الحرب التي توجّهها الإمبريالية الامريكية وحلفاؤها، وتشكيل المزيد من المحاور والحلاف العسكرية والأمنية استعدادا لحروب مقبلة، وخلق ظروف مؤاتية لتنامي النزعات الفاشية وصعود قوى اليمين المتطرف، ومهاسم مجموعة لمواجهة أقول هيمنتها وعرقلة انبثاق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب على انقاض نظام القطب الواحد. وتتجلى معالم هذا الوضع المحفوف بمخاطر جسيمة في استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا، التي تغذيها واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الاطلسي، وحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة والشعب الفلسطيني، بدعم وتواطؤ أمريكي سافر.

وفي سياق تأجيج الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا منذ شباط 2022، ومنع أية بوادر للتوصل الى تسوية سلمية عبر التفاوض بين الطرفين، وقّع الرئيس الأمريكي والأوكراني في قمة مجموعة السبع في إيطاليا على اتفاقية أمنية أمدها (10) سنوات تلزم واشنطن بدعم كييف عسكريا في حال

معه. كما سيلهم حركة التضامن العالمية لتصعيد التحرك من اجل وقف حرب الإبادة وملاحقة ومحاسبة قادة الاحتلال الصهيوني وقادة الدول الداعمة لجرأته.

وفي هذا السياق، يُشار الى ان وحدة الموقف الفلسطيني تجلت في الموافقة فلسطينيا على مقترح لوقف إطلاق النار في مطلع ايار الماضي. ومن شأن تعزيز مثل هذه التفاهات الفلسطينية، ان يشد عزيمة إسرائيل دوليا، ويسهم بدعم الحرك الصيني والروسي لعقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الصهيوني، وتعزيز الاعتراف بالدولة الفلسطينية. واذا يؤكد حزبا الشيوعي موقفه الثابت الداعم والمنحاز الى الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والديمقراطية فإنه يطالب، مع كل القوى المحبة للحرية والسلام في العالم، بانهاء الاحتلال الإسرائيلي والانتصار للعدل والقيم الانسانية والاستجابة العاجلة لحقوق شعب فلسطين في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه وعاصمتها القدس.

السودان

في السودان، تستمر الحرب الدموية العنيفة التي اندلعت في نيسان 2023، مخلّفة وراءها كارثة إنسانية راح ضحيتها أكثر من (30) الف شخص، وأسوأ أزمة نزوح في العالم شملت أكثر من (10) ملايين شخص.

وشهدت الأسابيع الأخيرة ارتكاب المزيد من الجازر المرعبة في مناطق مختلفة، منها اقليم دارفور والعاصمة الخرطوم والفاشر، واخيرا في ولاية الجزيرة حيث ارتكبت ميليشيا قوات الدعم السريع في مطلع حزيران جريمة قرية «ود النورة» وقتلت أكثر من (1800) من المدنيين، غالبيتهم من النساء والأطفال.

وقفلت محاولات وقف اطلاق النار التي جرت برعاية امريكية - سعودية، والتي كانت تهدف بالأساس الى استعادة الشراكة التي كانت قائمة بين طرفي الحرب، قادة الجيش وميليشيا الدعم السريع، اللذين كانا وراء الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021 لقطع الطريق على القوى المدنية الديمقراطية ونضالها من اجل تحقيق مطالب ثورة الشعب في كانون الأول (ديسمبر) 2018 التي اطاحت بنظام البشير الدكتاتوري.

وفيما رحب الحزب الشيوعي السوداني بأي اتفاق لوقف الحرب وترسيخ الديمقراطية والسلام وتحسين الأوضاع المعيشية، ويهدد لبناء دولة مدنية ديمقراطية وتحقيق السيادة الوطنية، فإنه رفض، مع قوى «تحالف التغيير الجذري»، أي تسوية تعيد انتاج الأزمة التي قادت الى كارثة الحرب، وتخدم مصالح القوى الإمبريالية والإقليمية الرجعية وأجنداتها في إدامة هذه الحرب الاجرامية والاستمرار بنهب موارد السودان. فمن شأن ذلك إعادة البلاد الى ذات المسار السياسي الإجماعي، طريق التخلف والفقر وارتهاق سيادة البلاد وتهديد وحدتها وتكرار تقسيمها. وانطلاقا من ذلك، اعتبر الحزب الشقيق ان الاتفاق الذي أعلنته «قوى الحرية والتغيير» مع «المجلس العسكري الانتقالي» مؤخرا، في مطلع حزيران 2024، يكرس هيمنة العسكر ويجافي مدينة الدولة التي هي مطلب الشعب، وقرار الاتحاد الأفريقي بتسليم السلطة للمدنيين.

ان حزبا الشيوعي العراقي يؤكد دعمه الثابت للقوى الديمقراطية السودانية، وفي مقدمتها الحزب

الإنسانية امام المحكمة الجنائية الدولية، واتساع عزلة اسرائيل بعد القرارات الاخيرة لمحكمة العدل الدولية، وتعاظم حركة التضامن العالمية المساندة للشعب الفلسطيني.

وتؤكد هذه التطورات مجددا ان لا استقرار ولا أمن يمكن ان يتحققا في منطقة الشرق الأوسط دون الوقف الفوري للحرب القذرة في غزة، وفك الحصار عنها، والتوجه الجاد الى معالجة آثار الكارثة الانسانية التي تسببت بها دولة الاحتلال وحلفاؤها والداعمون لها.

تضامن طلابي عالمي

وتصاعدت على نحو غير مسبوق في الاشهر الماضية موجة الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الامريكية ضد حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة ودعم ادارة بايدن لها، لتشمل عشرات الجامعات، رغم ما تعرضت اليه من إجراءات قمعية. وأعلن الآلاف من الأكاديميين والعاملين في الجامعات تضامنهم معها. وشملت مطالب الاحتجاجات سحب استثمارات الجامعات من الشركات المرتبطة بإسرائيل، وقطع العلاقات الأكاديمية مع الجامعات الإسرائيلية، ودعم وقف الحرب في غزة.

والهمت هذه الاحتجاجات الطلبة في أوروبا وبلدان عديدة في ارجاء العالم لتنظيم احتجاجات مماثلة. وهي تستحضر أجواء العام 1968 التي شهدت تظاهرات ضخمة للطلبة والعمال في الولايات المتحدة ضد حرب فيتنام. وجاء الحراك الطلابي على خلفية وقوف (51) في المئة من الأمريكيين ضد الحرب على غزة، التي أسهمت في هبوط رصيد الرئيس بايدن واهتزاز وضعه داخل قاعدة حزبه، وقد تهدد إعادة انتخابه في اواخر العام الحالي.

الاعتراف بدولة فلسطين

ويعد سلسلة من الاعترافات بدولة فلسطين، جاء الإعلان الثلاثي الأوروبي لكل من إسبانيا وإيرلندا والنرويج، بالاعتراف الرسمي بها ليعكس تحولا هاما في الرأي العام العالمي، ويعزز العمل من اجل انتزاع قرار من مجلس الأمن لتحديد موعد زمني لإجبار الاحتلال الإسرائيلي على الانسحاب من أراضي دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وهي كامل الأراضي المحتلة عام 1967 كما اعترفت بها الأمم المتحدة عام 2012.

لقد دان حزبا بقوة جرائم الاحتلال الصهيوني، مطالبا بوقف حرب الإبادة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ووقف اعتداءات قطاعان المستوطنين والقوات الإسرائيلية واستهداف الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس ومصادرة بيوتهم واراضيهم وتوسيع الاستيطان. كما طالب بوقف دعم ماكنة القتل الاسرائيلية من أمريكا وغيرها من الدول المنتهزة للعدوان. ودعا جماهير شعبنا العراقي وقواه الوطنية والديمقراطية الى تصعيد التضامن مع الشعب الفلسطيني.

كما شارك حزبا مع الأحزاب الشقيقة في البلدان العربية بتوجيه نداء الى اجتماع الفصائل الوطنية الفلسطينية، الذي عقد في موسكو في مطلع آذار الماضي، لاتخاذ قرارات تحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها مهمة ملحة لا تقبل التأجيل، وشرطا حاسما لدحر العدوان الصهيوني - الأمريكي ومشاريع التهجير الصهيونية الخطيرة. واعتبر ان ذلك سيعزز ايضا مقاومة التطبيع مع كيان الاحتلال، والمطالبة بالغاء اتفاقات التطبيع المذلة

زمام المبادرة في قيادة الجماهير نحو تحقيق التغيير المنشود.

لقد سعى حزبا على مر السنوات الماضية نحو توحيد مواقف القوى المدنية، ولم شملها في تحالفات أساسها البرنامج، وهو ماض في ذات المسعى، من خلال تعزيز وجوده في التيار الديمقراطي الذي عقد مؤتمره الرابع قبل شهرين، وتكللت أعماله بالنجاح. كذلك من خلال نشاطه المستمر في «تحالف قيم المدني» الذي يضم قوى مدنية ديمقراطية وأحزابا ناشئة تتبنى مشروعا طموحا للتغيير.

وفي ظل التطورات الحاصلة والتحديات على المستويين الداخلي والخارجي، ينبغي علينا إدراك ان مشروع التغيير الشامل لا يمكن تحقيقه عبر تحالفات سياسية وحسب، بل يستوجب ان نخوض نضالا واسعا تكسب فيه القوى المدنية الديمقراطية ثقة أوسع شرائح المجتمع، وفي مقدمتها الفاعلون في الحركات الشعبية والاحتجاجية، والناشطون في النقابات والاتحادات والمنظمات.

ان التجربة تشير أيضا الى أهمية الانفتاح الواسع على القوى والشخصيات الديمقراطية المتطلعة لعد أفضل، فمجمعتنا بطبيعتها المدنية بنشد الحياة الديمقراطية الحقيقية التي لا بد منها لتحقيق التغيير الشامل.

إن واجب القوى المتطلعة الى التغيير، للخلص من منظومة المحاصصة والفساد، ان تكون مبادرة ومشاركة بفعالية اكبر في الحراك الاحتجاجي، المناطقي والمطليبي والسياسي، وتنظيمه وتحديد أولوياته واستقطاب الجماهير والمجاميع المعارضة والمحتجة، الى أوسع حراك جماهيري وشعبي ضاغط، حيث هو المعوّل عليه أساسا في فرض مطالب الشعب، وما يتطلع الى تحقيقه.

وفي هذه اللحظات الصعبة التي يعيشها بلدنا، تنهض امام الشبيوعيين وأصدقائهم جملة من المهام المطروحة على أجندة العمل، تتلخص في:

• العمل على تعزيز إمكانيات الحزب، وتطوير بنائه التنظيمي، وبث الحيوية في كافة مستويات تنظيمه، وتطوير حياته الداخلية عبر الالتزام بالقواعد الديمقراطية، والتقيّد الواعي بالخط السياسي للحزب، وتضخيد نشاطه بالمبادرات الخلاقة.

• تعزيز حضور الحزب في الحياة السياسية والاجتماعية، وفتح صلاته وعلاقاته بالجماهير، والدفاع عن مصالحها وحقوق العمال والكاكدين، وحقوق المرأة، وعن الحريات والحقوق المدنية، وزيادة فاعلية منظماته ورفاقه ومبادراتهم في الحركات الاحتجاجية، والارتقاء بمستوى تنظيمها واشكال نضالها السياسي السلمي.

• الشروع في بناء أسس الرقابة الشعبية في جميع محافظات ومناطق الوطن، بهدف تعزيز مشاركة أوسع القطاعات الشعبية في مراقبة أداء مجلس النواب وتنفيذ الحكومة لبرنامجها.

• العمل على تقوية التيار الديمقراطي العراقي، وتنشيط تنسيقاته وتعزيز العمل المشترك مع الأحزاب والحركات في تحالف قيم المدني، وتقوية دوره في الحياة السياسية.. إلى جانب العمل مع جميع القوى ذات النهج الوطني الديمقراطي على صياغة البديل السياسي القادر على تغيير موازين القوى لمصلحة طموحات وتطلعات أبناء شعبنا.

إن التغيير الذي نشدد على تحقيقه، ليس مجرد رؤية سياسية للخلاص من الوضع الراهن. أنه مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي نسعى إلى التأسيس له، ليكون البديل المنشود الذي تتطلع له جماهير شعبنا، ويبقى التعويل الأساس في ذلك على استنهاض حركة جماهيرية فاعلة تتعشق مع اصطفاف شعبي وسياسي واسع لفرض إرادة التغيير.

تطورات المنطقة والبلدان العربية

يتواصل العدوان الصهيوني الهامجي وحرب الإبادة الشاملة التي تشنها اسرائيل منذ أكثر من ثمانيّة أشهر على قطاع غزة الصامد والشعب الفلسطيني، التي راح ضحيتها حتى الآن أكثر من (37) الف شهيد، غالبيتهم من الاطفال والنساء، والتدمير الكامل للبنى التحتية بما فيها الصحية. ويتعرض الفلسطينيون الى حصار ظالم وتجويع، وتنهج حكومة نتنياهو الفاشية سياسة التهجير القسري وافراغ الأراضي الفلسطينية من سكانها الأصليين.

ودخلت هذه الحرب الاجرامية في الايام الأخيرة طورا خطيرا ينذر بإتساع نطاقها لتشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها، بعد تصاعد التهديدات التي أطلقها قادة الاحتلال الصهيوني ضد لبنان بالتخطيط لعملية اجتياح واسعة لأراضيه. وجاء ذلك بعد فشلهم في تحقيق الاهداف المعلنة للحرب على غزة وتزايد الضغوط الدولية لإنهائها والمطالبة بانسحاب كامل للقوات الاسرائيلية، وإدانتهنم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد

تنديد واسع بقرار إسرائيلي يرفض إقامة دولة فلسطينية

محكمة العدل الدولية: للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره

الحق في تقرير مصيره

متابعة - طريق الشعب

دولة الاحتلال تنتهك القانون الدولي

ويوم الجمعة الماضي، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً، قالت فيه: ان «احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية هو ضم بحكم الأمر الواقع»، وأشارت إلى أن «سياساتها الاستيطانية تنتهك القانون الدولي»، وطالبت الدول بعدم الاعتراف بالوجود غير الشرعي لـ «إسرائيل» في الأراضي المحتلة.

وقرأ رئيس «العدل الدولية» نواف سلام، الرأي الاستشاري، قائلاً: إن «الرأي الاستشاري يعتمد على فرضية أن الأراضي الفلسطينية هي أراض تحت الاحتلال».

وشدد على أن «الشعب الفلسطيني المعترف به بموجب معاهدة أوسلو له الحق في تقرير مصيره»، موضحاً أن «ترحيل سكان الأراضي المحتلة من أراضيهم كان قسرياً وهو ما يخالف التزامات إسرائيل»، وأن «مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية ومنحها للمستوطنين ليست مؤقتة وتخالف اتفاقية جنيف».

وأضاف ان «دولة الاحتلال تخلت عن التزاماتها في معاهدة مكافحة التمييز العنصري المبرمة عام ١٩٦٥». مشدداً على، ان «الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل أراض ذات وحدة وتواصل وسيادة يجب احترامها»، موضحاً أنه «لا يمكن لسلطات الاحتلال أن تقوم بتجريد سكان المناطق المحتلة أو توطين بعض مواطنيها فيها».

وأشار إلى أن «نقل المستوطنين إلى الضفة الغربية أو القدس الشرقية يتناقض مع المادة ٤٩ من معاهدة جنيف»، وأن «احتجاز الممتلكات الفلسطينية من قبل المستوطنين يخالف التزامات إسرائيل الدولية».

ووفقاً للمحكمة، فإن ممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي «بعد احتلالها لأراضي فلسطينية عام ١٩٦٧ انتهكت حق تقرير المصير».

ولفتت إلى أن «المحكمة ترى أن الاحتلال هو وضع مؤقت لضرورة عسكرية»، وأن «استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية لفترة زمنية طويلة لا يغير وضعها القانوني».

وشددت العدل الدولية، على ضرورة «تعاون الدول مع الجمعية العامة ومجلس الأمن لإنهاء وجود إسرائيل غير الشرعي بالأراضي المحتلة»، ولفتت إلى أن دولة الاحتلال «مطالبة بوضع حد

يستمر العدوان الصهيوني على المدن الفلسطينية وقطاع غزة ويواصل ارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني، وفي آخر حصيلة استشهد ٣٧ فلسطينياً وأصيب ٥٤ خلال اليومين الماضيين، فيما ارتفعت حصيلة الضحايا إلى ٣٩ ألف شهيد و٨٩ ألف مصاب.

وفي الأثناء تناوبت ردود الفعل بشأن رأي محكمة العدل الدولية التي أكدت فيه ضرورة «تعاون الدول مع الجمعية العامة ومجلس الأمن لإنهاء وجود إسرائيل غير الشرعي بالأراضي المحتلة»

إلى الجمعية العامة

أحال أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، فتوى محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة، مؤكداً، إن «الأمر متروك للجمعية العامة لتقرر كيفية المضي قدماً في هذا الشأن».

وأكد غوتيريش في بيان «ضرورة قيام الأطراف بإعادة الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره نحو إنهاء الاحتلال وحل الصراع بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيات الثنائية».

وقال: «إن المسار الوحيد القابل للتطبيق هو رؤية الدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة للدولتين».

من جانبها علقت منظمة هيومن رايتس ووتش، على الرأي، وذكرت في منشور عبر منصة «إكس»، أن المحكمة الدولية قد وجدت أن «إسرائيل مسؤولة عن الفصل العنصري».

وأشارت إلى أن «المحكمة أثلت المسؤولية على عاتق جميع الدول والأمم المتحدة، لإنهاء انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

سيناتور امريكي: نتياهو مجرم حرب

واشنطن - وكالات

وصف السيناتور الأميركي بيري ساندروز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو بأنه «مجرم حرب». وقال ساندروز في تصريح صحفي، إن «غزة تعيش كارثة إنسانية مروعة، وإنه لن يحضر خطاب نتياهو المقرر هذا الأسبوع أمام الكونغرس». وأضاف أنه لن يحضر خطاب نتياهو؛ «فهو مجرم حرب، وما كان ينبغي دعوته بالأساس. هذه مشكلة حقيقية تواجه إدارة (جو) بايدن، ولكن (دونالد) ترامب سيكون موقفه أسوأ تجاهها». وأشار إلى أن «ما تفعله إسرائيل الآن في حملتها العسكرية بقيادة حكومة نتياهو اليمينية المتطرفة قطع». ودعا واشنطن لبذل كل ما في وسعها لإنهاء الحرب وتوفير المساعدات الإنسانية لغزة التي تعيش كارثة إنسانية مروعة.

انطلاق المباحثات في جنيف بين طرفي حرب السودان

الخرطوم - وكالات

أعلنت الأمم المتحدة أن «المباحثات بين الطرفين المتحاربين في السودان خطوة أولى مشجعة، ويأتي الإعلان خلال اجتماع بين الجانبين في جنيف شارك فيه مبعوث من المنظمة الدولية». وقالت المتحدثة باسم الأمم المتحدة أليساندرا فيلوتشي إن «المبعوث الدبلوماسي الجزائري رمطان لعمامرة متفائل باستعداد الوفدين للتفاوض معه حول القضايا الحاسمة المتعلقة بالوضع في السودان والتي يسعى بشأنها إلى التعاون اللازم من الأطراف المتحاربة». وأضافت أن «الموفد الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان يعول الآن على الطرفين لترجمة رغبتهما في التفاوض مع سريعا في تقدم ملموس على الأرض سواء في تنفيذ الاتفاقات القائمة أو من خلال التزامات أحادية محتملة». وشارك في المحادثات خبراء في الشؤون الإنسانية والأمنية والعسكرية من الطرفين، وتركزت بشكل خاص على المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين.

بنغلادش.. قتلى وجرحى في احتجاجات طلابية

دكا - وكالات

جددت الشرطة في بنغلادش إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في العاصمة دكا، صباح أمس السبت، وفقاً لعدد من الصحفيين، فيما انتشر الجيش بأعداد كبيرة في مختلف أنحاء البلاد بعد يوم جديد من المواجهات الدامية. وارتفعت حصيلة الاحتجاجات الطلابية الدامية في بنغلادش إلى ١٠٥ قتلى، مساء الجمعة، في حين أعلن مكتب رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة فرض حظر للتحول في كل أنحاء البلاد ونشر قوات الجيش لحفظ الأمن بعد أيام من الاحتجاجات الطلابية الدامية. ويقود الطلاب حملة للاعتراض على نظام الحصص في الوظائف الحكومية، وذلك رغم فرض حظر على التجمعات العامة. وتعطلت الاتصالات، وانقطع بث القنوات الإخبارية التلفزيونية أيضاً في وقت سابق من اليوم. وكانت السلطات قد قطعت بعض خدمات الهاتف المحمول أمس في محاولة لقمع الاضطرابات. في الأثناء، اقتحم متظاهرون سجنًا، وأطلقوا سراح مئات من زلزاله اليوم الجمعة قبل أن يضرعوا النار في المبنى، بينما سعت الشرطة لقمع المظاهرات التي عمّت البلاد وخصوصاً في العاصمة دكا، رغم فرضها حظراً على التجمعات.

نتيجة لتحالف يميني وخرق قانوني

استبعاد مرشح اليسار من رئاسة البرلمان الفرنسي

رشيد غويلب

على الرغم من أن تحالف اليسار لم يتمكن بعد من الاتفاق على مرشح لرئاسة الحكومة الفرنسية الجديدة، إلا أن الجبهة الشعبية الجديدة، وشحت بشكل مشترك أندريه شاسانيه، زعيم المجموعة البرلمانية للحزب الشيوعي الفرنسي (١٧ نائباً) لرئاسة الجمعية الوطنية الفرنسية.

حصلت مرشحة الماكرونيين يائيل براون بيفيت على ٢٢٠ صوتاً، فيما حصل ممثل الجبهة الشعبية الجديدة، الشيوعي أندريه شاسانيه على ٢٠٧ أصوات، ومرشح التجمع الوطني اليميني المتطرف سيباستيان تشينو على ١٤١ صوتاً. وصوت ١٧ وزيراً حصولاً على تفويض برلماني لكنهم ما زالوا يعملون في مناصب حكومية، على الرغم من أن الدستور الفرنسي يحظر على أعضاء الحكومة والسلطة التنفيذية المشاركة في العمل البرلماني والتصويت داخل السلطة التشريعية.

قال النائب عن اليمين الجمهوري المحافظ إيان بوكارد: «لم نخف أبداً حقيقة أننا لا نريد أن ترأس الجمعية الوطنية الفرنسية الجبهة الشعبية الجديدة»، وأضاف «كان علينا الاختيار بين نائب شيوعي وهو عضو في الجبهة الشعبية الجديدة، والسيدة براون بيفيه، لذلك صوتنا لصالحها».

اليسار يدين

رد اليسار بغضب على مناورة الماكرونيين واليمين المحافظ. وقال النائب اليساري عن حركة فرنسا الأبية أنكسيس

حزب الشعب الفلسطيني: المطلوب الآن إنهاء الانقسام فوراً

قال الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، بسام الصالحي، إن «محكمة العدل الدولية ردت اليوم بشكل واضح وحازم على قرار الكنيست الإسرائيلي، وأكدت رأيها الاستشاري برفض كل التغييرات التي أحدثتها دولة الاحتلال في مدينة القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧».

وأضاف الصالحي في تصريح صحفي، اطلعت عليه «طريق الشعب»، إن «هذا الرد يمثل جواباً هاماً على فاشية قرارات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وفلسطينياً مطلوب رد حازم وساطع يتمثل في إنهاء الانقسام فوراً». مؤكداً على ضرورة إعادة بناء الاستراتيجية الفلسطينية على أساس أن الدولة هي منطلق أية عملية سياسية وليس خاتمتها، وإنها أيضاً المدخل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته على أسس الديمقراطية والشراكة السياسية».

تظاهرات جديدة داعمة لفلسطين

تظاهر بريطانيون مناصرون للقضية الفلسطينية أمام مقر البرلمان في لندن للمطالبة بوقف مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل. وتأتي المظاهرة دعماً للفلسطينيين وللتنديد بمجازر الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة بحق المدنيين في قطاع غزة.

كما انطلقت مظاهرة حاشدة في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة نصره للشعب الفلسطيني وقطاع غزة، ما تسبب في إغلاق القاعة الرئيسية في محطة «غراند سنترال» أمام المسافرين، في حين اعتقلت الشرطة عدداً من المتظاهرين واعتدت على آخرين بعنف شديد.

ووثقت مقاطع مصورة متداولة عبر منصات التواصل الاجتماعي، الخميس الماضي، حشوداً واسعة من المتظاهرين المناصرين لفلسطين في شوارع نيويورك للمشاركة في احتجاج دعوت إلى إله مجموعة تضامنية مع فلسطين تعرف باسم «داخل حياتنا».

الكنيست يرفض إقامة دولة فلسطينية!

في الأثناء، تواصلت الإدانات العربية على تصديق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يرفض إقامة دولة فلسطينية، وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إنه «لا سلام ولا أمن لأحد دون قيام دولة فلسطينية وفق الشرعية الدولية، وإن حكومة الاحتلال غير معنية بالسلام، معتبراً أن صفة الإرهاب لا تنطبق إلا على الاحتلال وحده لاستمراره في حرب الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين أطفالاً ونساء وشيوخاً».

وأضاف أبو ردينة أن «الدولة الفلسطينية قائمة باعتراف العالم بأسره، وأن اعتراف ١٤٩ دولة بها وتوالي الاعترافات الدولية يؤكدان أن قيام الدولة المستقلة لا يحتاج إذناً من أحد».

وأدانت قطر والسعودية ومصر والأردن والكويت هذا القرار.

اليمين المتطرف: «خداع» و«مشهد مشين»

وعلق مرشح التجمع القومي اليميني المتطرف، سيباستيان تشينو، على الانتخابات بانتسامة متعجرفة، وتحدث عن «انتصار الحيل» و«التحالف غير الطبيعي» بين الماكرونية واليمين المحافظ. وقال سيباستيان تشينو: «إننا نشهد مشهداً مؤسفاً إلى حد ما، لأنه مع الانتخابات البرلمانية، أعرب الفرنسيون عن إرادة قوية في التغيير، وهذا نوع من العودة إلى نقطة البداية». «تم انتخاب يائيل براون بيفيت بأصوات نواب حزب الجمهوريين الذين ذهبوا أمام ناخبيهم وقالوا إنهم معارضون للماكرونية من أجل خدمتها اليوم. أعتقد أن الأمور الآن واضحة: «ان الجمهوريين اتفقوا مع الماكرونية لتمكينها من التماسك»

النقابات اليسارية: نفذوا برنامج الجبهة الشعبية الجديدة!

اتحاد نقابات «سي جي تي» اليساري، الذي دعا لانتخاب الجبهة الشعبية الجديدة، نظم يوم جلسة افتتاح البرلمان الجمعية الوطنية الفرنسية مسيرات في جميع أنحاء البلاد. في باريس وفي ٨٠ مدينة أخرى طالب الآلاف الرئيس ماركرون بتكليف اليسار بتشكيل الحكومة. ودعت الـ «سي جي تي» إلى تنفيذ برنامج الجبهة الشعبية الجديدة: «دعونا ننظم معاً ضد اليمين المتطرف ومن أجل التقدم الاجتماعي: الأجور والخدمات العامة وإلغاء إصلاح نظام التقاعد».



أندريه شاسانيه، رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الشيوعي الفرنسي

مناصب عليا في الجمعية الوطنية ستكون أكبر بكثير من تمثيلهم»، ولقد مكن نواب اليمين الجمهوري من «عدم تغيير أي شيء بينما كان الشعب ينتظر تغيير شيء ما. وهذا مثير للاشمئزاز». وتابع أن «الفصل بين السلطات أصبح موضع تساؤل، حيث شارك في التصويت ١٧ وزيراً، منتقداً «الخلط بين السلطين التنفيذية والتشريعية». وشدد على أن الجبهة الشعبية الجديدة «قادت هذه المعركة بشكل موحد» و«التزمت مرشح مشترك». وأضاف

كوربيير: «خسارة الانتخابات الأوروبية والبرلمانية ثم تولي الرئاسة: هذا سيثير اشمئزاز الفرنسيين». النائب الشيوعي ومرشح الجبهة الشعبية الجديدة أندريه شاسانيه قال في مؤتمر صحفي إن: «أصوات الفرنسيين سُرت من قبل تحالف غير طبيعي»، وأضاف «خدعة يودية»، «تجارة خيول ستترتب عليها عواقب». واتهم الماكرونيين والجمهوريين: «الجمهوريون وبتحالفهم مع السيدة يائيل براون بيفيه، صوتوا لهذا الرئيس مقابل

ثورة 14 تموز 1958 بين الاستذكار والانكار

فاروق فياض



ان عملية استحضار الحدث التاريخي بأشكالها المتناقضة تخص الحاضر والمستقبل، كون من يتناول الحدث بغض النظر إن كانوا أفراداً كباحثين أو أكاديميين أو مثقفين أو سياسيين أو مؤسساتياً بأشكالها المتنوعة ليسوا معلقين في الهواء، إنما هم جزء من بنى اجتماعية وطبقية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بما تفرزه توازنات القوى السياسية في لحظة تاريخية محددة.

وبذلك يصبح الحديث عن الحيات شكلاً من أشكال الوهم أو التضليل أو كما يقال: (وصفة لنوم المريح) والجواهري محق حين قال: (وأذل خلق الله في بلد طغت فيه الرزايا من يظل محايداً). لست هنا بصدد ذكر مقارنات وإحصاءات بين ما كان في العهد الملكي وما تم إنجازه في عهد الجمهورية الأولى، لكنني أود أن أشير إلى عدة ملاحظات منها.

أولاً- تحميل ثورة 14 تموز بما حصل بعد الإجهاد عليها بحمامات الدم والتي ندفع ثمنها لحد الآن من قوى الردة التي تضررت مصالحها نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة لضرر القوى الإقليمية الرجعية والرأسمالية المتمثلة بالدور البريطاني والأمريكي في دعمهم للانقلاب الفاشي في 8 شباط 1963. وأدركها خطر التحرر في منطقة بالغة الأهمية مثل العراق وتداعياته على المنطقة، ودفع هذا الاستنتاج يقود في نهاية المطاف إلى هذه القوى مجتمعة عما جرى سابقاً وعما يجري الآن.

لذلك من غير المستغرب أن تتوحد هذه الاتجاهات المختلفة (الاسلاميساسية والبعثية والقومية) وأسباب عدة ومحاولات النيل من الثورة، وبشكل أدق من القوى الوطنية واليسارية التي كانت عمودها الفقري. كون هذه الاتجاهات على اختلافها لم يكن لها الدور المحوري بالثورة بل على العكس كان لها الدور بالإجهاد عليها، بسبب ما تعرضت له من خسائر على المستوى الطبقي والاجتماعي. ويمكن الإشارة إلى قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958. وقانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959. أو ما تعرضت له شركات النفط الاجنبية الاحتكارية نتيجة قانون رقم (80) لسنة 1961

قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط والذي حرر أكثر من 99 بالمائة من الأراضي العراقية من هيمنة شركات النفط الاجنبية.

ثانياً- التباكي على ديمقراطية ومدنية العهد الملكي ومجيء العسكر إلى الحكم بعد الثورة علماً أن نوري سعيد لم يكن فناناً تشكيلياً أو مؤلفاً مسرحياً أو موسيقياً إنما كان عسكرياً في الجيش العثماني. واستطاع بشكل «ديمقراطي» جداً أن يصبح رئيساً للوزراء لمدة 14 مرة من 1930 لغاية 1958، أي بمعدل كل سنتين شاهداً على استقرار النظام وديمقراطيته. ويمكن القول إن الاستثناء وليس القاعدة من ترأس رئاسة الوزراء في فترة العهد الملكي من لم يكن عسكرياً، أما ما يخص الجانب المدني للعهد الملكي يمكن الإشارة إلى أهم قانون مدني شرع من عام 1918 إبان سلطة الاحتلال البريطاني واستمر لغاية ثورة تموز 1958 وهو (قانون دعاوى العشائر) والذي يحق فيه للإقطاع بامتلاك السرايك والسجون لتعذيب الفلاحين وقتلهم دون الخضوع للقانون. علماً أن أغلبية الشعب العراقي بذلك الوقت من الفلاحين. وأشير لما نشرته جريدة الجمهورية في 28 تموز 1958

العراق عام 1951م « بتواطؤ النظام الملكي مع المخطط البريطاني الصهيوني. أما ما يخص المنظمات الديمقراطية وتشكلها فكان التأسيس أو انطلاق أعمالها بحرية أكبر عما كان في العهد الملكي فتشكلت في العهد الجمهوري أول نقابة الصحفيين والاتحاد العام للكتاب والادباء في العراق والجمعيات الفلاحية. بينما تحررت منظمات ديمقراطية من المنع والملاحقة الذي كان سائداً في العهد الملكي مثل اتحاد الطلبة العام لجمهورية العراق ورابطة المرأة واتحاد الشبيبة الديمقراطي. لم تكن هذه المنظمات هي نواة التحول المدني في العراق التي تمت محاربتها فيما بعد خلال الانظمة المتعاقبة بعد انقلاب 8 شباط الأسود.

ثالثاً- البكاء المنافق لمصرع العائلة المالكة والتي اتهم بها الضباط الاحرار بينما الذي قام بالفعل هو النقيب عبد الستار العيوسي. ولم يكن من الضباط الاحرار. وهل توجد ثورة في تاريخ العالم لم يستخدم فيها العنف؟ ولست هنا أبرر لفعل العنف لكنه أمر يتم فرضه بفعل عوامل متداخلة موضوعية وذاتية لا يمكن التعامل معها إرادوياً. والذي يجب تجنبه قدر الإمكان وبكافة الأشكال والتقليل منه قدر المستطاع. ويمكن هنا إثارة سؤال: هل هناك ضحايا يسير في عروقهم الدم الزررق يمكن التعاطف معهم وضحايا آخرون لا يمكن مشاهدتهم حتى بالمجهز؟ أم أن ضحايا الفقراء هم من الفائض البشري الذي لا يلتفت الانتباه. وما اقترفه النظام الملكي ليس بقليل ومنها أحداث سميل ومذبحة الآشوريين سنة 1933، وتعليق العقلاء الأربعة في الشوارع بعد حركة مايس 1941، وثيقة كانون 1948 التي راح ضحيتها العشرات من الطلبة والمواطنين، وإضراب كاورباغي في كركوك واستشهاد 16 عاملاً نتيجة إضراب عمال النفط ضد الشركات الأجنبية، ثم إعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي فهد وحازم وصارم وتعليق جثثهم في الساحات العامة في 14 شباط 1949، بالإضافة إلى ضحايا هبات جماهيرية عدة في العديد من مدن العراق منها انتفاضتهم في 1956 وعشائر ال زيرج 1952. هذا من جهة ومن جهة أخرى امتلاء السجون بخيرة المناضلين والمثقفين في سجن نكرة السلمان والكوت وبعقوبة.

14 تموز 1958

الثورة التي لامست أحلام الفقراء وفعلت أكثر مما قالت

أحمد الناجي

ومما جاء في الأسباب الموجبة لصدوره، أنه قد وجد في تعدد مصادر القضاء واختلاف الأحكام مما يجعل حياة العائلة غير مستقرة، وحقوق الفرد غير مضمومة، فكان هذا دافعاً للتفكير بوضع قانون يُجمع فيه أهم الأحكام الشرعية المتفق عليها، وقد استمدت مبادته مما هو متفق عليه من الأحكام الشرعية، وما هو المقبول من قوانين البلاد الإسلامية، وما استقر عليه القضاء الشرعي في العراق. وبعد أن أكملت اللجنة عملها أعلن عنه بتاريخ 19 كانون الأول 1959. وكان خطوة متقدمة على صعيد تنظيم العلاقات الأسرية، والتقريب بين المذاهب الإسلامية، وتوحيد العمل القضائي في العراق، وبطبيعة الحال واجه معارضة القوى التي ناصبت العداة لثورة 14 تموز، واقتربت بمؤازرة بعض المراجع الدينية بحجة مخالفته للشرعة الإسلامية، ومما لا ريب فيه أن هذا القانون يقلل من دور رجال الدين في المجتمع، من حيث أن معاملات الطلاق والزواج وغيرها ستكون بيد أجهزة الدولة المعنية.

4- قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (80) لسنة 1961، الذي حددت مناطق امتيازات الشركات وقصرتها على المناطق التي يجري استثمار النفط منها فعلاً والتي بلغت مساحتها حوالي (1937) كيلومتراً مربعاً. أما القانون المذكور قد ضمن لشركات النفط (الوطنية) مناطق تؤمن لها نشاطاً مستمراً لمدة طويلة ومعدل يزيد عن معدل إنتاجها الحالي إلى جانب تحقيقه مطلباً شعبياً عادلاً سيؤدي إلى مضاعفة الجهود في استثمار الثروة النفطية ومضاعفة الموارد المتأتمتة منها مما سيؤمن للحكومة الوطنية الأموال اللازمة لإعمار البلد ورفع مستوى إنبائه. وبدا فقد حرم هذا القانون الشركات الأجنبية من امتيازاتها النفطية في 99.5 بالمائة من الأراضي العراقية التي سبق ان كانت بيدها. وليس ثمة أكثر دلالة من هذا القانون على الجوهر الوطني لثورة 14 تموز 1958.

ولو رجعنا بذاكرتنا إلى يوم اهتدى العراق إلى طريقه المومل في الرابع عشر من تموز 1958، وانتعشت الآمال بانثاق ثورته التقدمية، لوجدنا أن المكتسبات الوطنية امتدت إلى أبعد نقطة في الوطن، ولكن المخاطر التي كانت تحف بها أخذت تحوطها من مختلف الجوانب والجهات، واستطاع أعداؤها الرجعيون، نساوج التآمر في الخفاء على خلق ثورة الفقراء، فدوت ثمة الوطن المرتجاة قبل نضوجها، لما نكب البلد بانقلاب وحشي دموي يعتلي القطار الامريكي، ففرق العراق في بحر من الدم وانتشر الظلام، وها هي السنوات تتوالى ومضي ستة عقود ونيف، وتتوالد الأحقاد نسوحاً من جديد، ولكنها بقيت حتى الآن في الذاكرة نبراساً للوطنيين، ودرساً بليغ المعاني في التاريخ الوطني العراقي.

جرائم الحدود الهندي) لدعم نفوذ شيوخ ورؤساء العشائر السياسي والقضائي. وهو كما يلاحظ يميز بين المواطنين ويجعلهم على نوعين إزاء القانون، مدينين وعشائريين، بينما تقضي قواعد الحكم الحققة والشرعية الإسلامية أن يكون المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون. غير أن سلطات الاحتلال البريطانية التي ظل الكثير مما أدخلته إلى البلاد سارياً فيها حتى بعد زوال عهد الاحتلال، كان من مصلحتها تثبيت التقاليد العشائرية في هذه الديار فجاءت تمثل هذا القانون. وجاءت خطوة الإلغاء المهمة بحسب المرسوم الجمهوري رقم (56) بتاريخ 27 تموز 1958، والهدف منه تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، حيث تم بمقتضاه سحب السلطات الواسعة التي كان يمارسها شيوخ ورؤساء العشائر على أفراد عشائريهم، إذ كانت هذه الصلاحيات والمزاوغات تفصل وفق (السواني) الأعراف والتقاليد العشائرية.

2- قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) الذي شرع بتاريخ 30 ايلول 1958، ويهدف إلى تصفية العلاقات شبه الإقطاعية وتفكيك الملكيات الواسعة وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتقيد نصوصه على خضوع الملكيات الزراعية التي تزيد عن (1000) دونم سياً و(2000) دونم ديمياً إلى إجراءات الاستيلاء الذي تقوم به لجان خاصة ذات معرفة بالقوانين العراقية. وتعيد الأراضي المستولى عليها إلى دوائر الإصلاح الزراعي التي تأسست حينذاك لكي تقوم بإدارتها بصورة مؤقتة، ويعوض أصحاب الأراضي التي خضعت للاستيلاء حسب تقدير لجان مالية بقدر المثل وتقوم وزارة المالية بتسديد هذه التعويضات لهم بأقساط موزعة على (20) سنة على أن تستوفي هذه الأقساط من الفلاحين الموزع عليهم الارض. وتقوم دوائر الإصلاح الزراعي المختصة بصمر هذه الأراضي، ومن ثم إصلاح وتقويم ما يقتضي من شؤون الري والصرف وغسلها عند الضرورة من الأملاح الفائضة الصارة ثم توزيعها على الفلاحين المستحقين من فلاحي تلك الأراضي غير المالكين للأرض مساحتها تقع ما بين (20-30) دونم سياً و(10-12) دونم ديمياً تبعاً لطبيعة الأرض والمحصول وتوفر الماء. ومن أجل تنظيم ما يقتضي الزراعة المنتجة من خدمات واستشارات ومستلزمات زراعية ينظم عدد من الموزع عليهم مع ما يجوزتهم من الأرض في جمعيات تعاونية، يقوم بإدارتها (النظار التعاونيون) وهو زراعيون من خريجي المدارس او الكليات الزراعية. وبعد أن أوجزنا مضمون هذا القانون، لا بد لنا من قول الحقيقة التي لا يجوز إنكارها إن هذا المشروع وعلى الرغم من أهدافه النبيلة، إلا أنه واجه إشكالات كثيرة، وتمثلت أبرز القرارات الوطنية، في: 1- إلغاء قانون دعاوى العشائر التي أصدرته قوات الاحتلال البريطاني في شباط سنة 1916، على غرار (نظام

الشاسع بين حكومة العهد البائد والعهد السائد.. نحذر من حب السلطة والإمرة، ومن السعي إليها بالحيل والكذب والبهتان والتشويش.. ونرى أن الحرية هي النظام. لأن الإنسان مجبر تارة ومختار تارة أخرى، فالحرية مفيدة بطاعة الله، ومعرفة مصلحة النوع الإنساني». (رشيد الخيون، مائة عام من الإسلام السياسي بالعراق «الشبيعة»، ج1)

وهكذا كانت مشيئة الأقدار، فقبل أن تشرع الثورة ومهامها الأساسية الطموحة وفق منطق الأولويات، الأهم أولاً قبل المهم، أن تحتمد النزاعات وتتسع الخلافات بين موالاة الثورة ومعارضتها إلى سائر أنحاء البلد. ويأخذ الخلاف الجذري أشده بين القوى والأحزاب السياسية حول الوحدة مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة آنذاك)، فصعدت جبهة الاتحاد الوطني، ما أدى إلى تقويض المشروع الوطني، وضاعت اليوصلة الوطنية عند البعض بين الأوهام، وشاهت عيون الناس، الذين انقسموا على أهواء المصالح السياسية ما بين الاتحاد الفدرالي والوحدة الفورية، وشقت الأيديولوجيا نسج المجتمع إلى أكثرية موالية تناصر الثورة، وبالضد منها تقف أقلية مناوئة تعارضها، الأمر الذي أدى إلى اصطاف بعض قوى الثورة إلى جانب القوى المعادية لها، حيث ضمت جبهة الردة كل من الإقطاعيين والقوى الرجعية وعناصر الأحزاب السياسية القومية، ومن ثم تكريس الاستقطاب الطبقي في المجتمع العراقي على نحو تدريجي، وبانت معالمه بوضوح وبشكل لافت لما اتسعت دائرة معارضة توجهات ثورة

14 تموز التقدمية ومنجزاتها، فدخل البلد في لجة عدم الاستقرار والاضطرابات وحوادث القتل، وأخذت دائرة الأحقاد تكبر، وتكبر معها دائرة معارضة الثورة المستقطبة بالبعد القومي والإسلامي، معززة دورها التأمري بالمساندة التي حازت عليها من بعض الدول الإقليمية والدولية، في مقدمتها الدول التي تضررت من قيام ثورة 14 تموز، فسعت هذه القوى السياسية وتلك الدول مجتمعتهما إلى استغلال الاختلافات الداخلية لتحقيق مطامعها ومصالحها وأهدافها، فأتسع الصراع التناحري بين الأحزاب السياسية، وتبدى بأشكال عنيفة، وتعاطمت الأهوال التي أحاطت بالبلد وثورته الفتية. ومع ذلك كله، لم تستطع عصي المناوئين المعيقة أن توقف دولاب الثورة عن الدوران، فشرعت أحوال البلد تتحسن، وشرع عامة الناس يتنفسون الصعداء في الوضع الجديد، وهم يتلمسون إنجازات الثورة ومكتسباتها التي شملت مختلف مفاصل الحياة، ولامست أحلام الفقراء، في الصحة والتعليم ورفع مستوى المعيشة وتوفر السكن اللائق، وتمثلت أبرز القرارات الوطنية، في: 1- إلغاء قانون دعاوى العشائر التي أصدرته قوات الاحتلال البريطاني في شباط سنة 1916، على غرار (نظام

ولا يفوت المتابع المتأمل لما تقدم عبر ملاحظة مجمل الإجراءات السياسية الجوهرية التي جرت خلال السنة الأولى، من حيث أنها حددت الإطار العام لطبيعة توجه حركة الضباط الأحرار بكونها ثورة وطنية تقدمية معادية للاستعمار، ويجانب الحقيقة، بل والأزبد يتجنى على التاريخ كل من بعدها مجرد (انقلاب)، لكون التغيير لم يقتصر على البناء الفوقي فقط. فقد سعت ثورة 14 تموز الفتية بموازاة ذلك كله، إلى تحرير السياسة التجارية من القيود الاستعمارية، وإنجاز الاستقلال الاقتصادي، ودفعت باتجاه النهضة الصناعية عبر تشجيع النشاط الصناعي من خلال التوسع في مشاريع القطاع الصناعي العام، وزيادة رأسمال المصرف الصناعي لتوسيع فعالياته، لأجل دعم الصناعات العراقية للنهوض بمشاريع القطاع الصناعي الخاص وتطويرها، والتوسع في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية، وتطوير الزراعة ومشاريع الري مما يضمن توفير المواد الأولية والخامات اللازمة للصناعة. وتوجيه سياسة الاستيراد بما يضمن الحماية الكافية للصناعات الوطنية الناشئة من منافسة السلع الأجنبية، وفي المحصلة النهائية، فتحت الآفاق أمام مسار تقدم البلد، وأحدثت تغييرات جذرية في طبيعة المجتمع العراقي، فالتت بالضرورة أن تكون ثورة قضت على النظام السياسي وقوضت نفوذ القوى الاجتماعية السائدة، وكانت بحق الثورة التي عملت أكثر مما قالت في سبيل تلبية مطالب الشعب العراقي.

استقبلت مختلف الأوساط الشعبية ثورة 14 تموز 1958 المجيدة بفرح وحماس كبيرين، وعبرت عن مشاعرها المؤيدة في المظاهرات العارمة، المصحوبة بالاحتفالات التي اجتاحت غالبية المدن العراقية، واستمرت لعدة أيام، كما جاء التأييد من كافة أوساط المؤسسة الدينية في النجف، فقد بارك المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم الثورة في 27 تموز 1958، هو وعدد كبير من المراجع وعلماء الدين، إذ بعثوا عدة رسائل موجهة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى مجلس السيادة، (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج1) ولكن العلاقة الودية بين مرجعية السيد الحكيم وثورة 14 تموز مرت بأطوار متباينة، فتفاوتت بين الشد والجذب إلى أن انتهت عند حدود القطيعة. فاتخذ السيد الحكيم منها موقفاً متشككاً وعمل جاهداً على إسقاط تلك التجربة الوليدة. وبالمقابل في الضفة الأخرى، قام عدد من المراجع الدينية وطلبة الحوزة العلمية بدوافع تأييد ثورة 14 تموز ومناصرتها بتأسيس (جماعة علماء الدين الأحرار)، وقد أصدرت تلك الشخصيات بياناً يستنكرون فيه ما يسمونه بالتآمر على سلامة الجمهورية، جاء فيه: «نحن نخبة من رجال الدين بالنجف الأشراف ندرك الفرق الواضح والبون

تمثل الهدف الرئيس لحركة الضباط الأحرار في 14 تموز 1958 في تغيير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري، وقد تمت تلك الخطوة بعلم القوى والأحزاب السياسية الوطنية المنضوية في جبهة الاتحاد الوطني التي قامت سنة 1957، فحظيت منذ اللحظة التي أصبح فيها التغيير ضرورة بتأييد جماهيري واسع، وكان نجاح تلك الانطلاقة واحدة من المآثر الوطنية في التاريخ العراقي المعاصر، لكونها قد أنجزت تخطيطاً وتنفيذاً بواسطة العراقيين دون علم أي من الجهات الأجنبية، وبانت توجهاتها التحررية مبكراً، فقد نشدت الخروج من نفق التخلف والاستبداد وتحطيم أشكال الاستعباد والولاء للأجنبي، مما أذهلت القوى الاستعمارية وحلفاءها، وكل ما يحتاجه المجر لإدراك طبيعة تلك الوجهة، هو الفناء نكرة سريعة، تجاه ما تنطوي عليه التحقيقات المنجزه، وكان أول عمل قامت به الجمهورية الوليدة إطلاق سراح السجناء السياسيين وإرجاع حقوق جميع المبعدين والمثقفين، كما أطلقت حريات التجمع والنشر والرأي والتنظيم بصورة عملية (بلا تشريعات)، وجاء إصدار الدستور المؤقت الذي نشر رسمياً يوم 27 تموز 1958 حدثاً مهماً، لأنه حرص بالنص الصريح أن يكون العراق جزءاً من الأمة العربية، مثلما نص على أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، وضمنت نصوصه أيضاً، مساواة المواطنين جميعاً أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة.

كما جرى إلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا، والانسحاب من ميثاق حلف بغداد رسمياً في 24 آذار 1959. وإلغاء اتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة، كذلك شجب مبدأ إيزنهاور، فضلاً عن الانسحاب المبكر من كتلة الإسترليني النقدية التي حررت النقد العراقي من الوصاية البريطانية، وقد تعززت هذه التحقيقات بتوقيع اتفاقية التعاون الفني بين العراق والاتحاد السوفياتي في 16 آذار 1959، التي تضمنت منح العراق قروضاً بقيمة (137) مليون دولار أمريكي، وتم توجيهها لإنشاء عدد من المشاريع الصناعية المهمة. وذلك كله، أدى إلى إنجاز شأن وطني يتطلع اليه كل انسان وطني غيور على العراق، يتمثل في انسحاب كامل القوات البريطانية من قاعدة الحبيانية أواخر شهر أيار 1959. واتخاذ سياسة نفطية جديدة تمثلت بالعمل منذ الأشهر الأولى وفق خطة مدروسة، يجري تنفيذها على مراحل، تنطوي على تحرير الثورة النفطية من سيطرة الاحتكارات الأجنبية، بدأت أولاً بتعريق مصلحة المصافي الحكومية وتصفيية الإدارة الاستعمارية، حتى وصلت إلى إصدار قانون رقم (80) لسنة 1961.

علي الكييار جديد في فنلندا

يوسف أبو الفوز

تمكن الشاب العراقي علي السوداني، المقيم في فنلندا (سبق ونشرت طريق الشعب لقاء معه) من إحراز المرتبة الأولى في المسابقة المسماة (التصفيات الإقليمية المفتوحة) في رياضة كمال الاجسام ، التي أقيمت في مدينة هاميلينا الفنلندية (100 كم شمال العاصمة هلسنكي) في أواسط شهر تموز الماضي، واشترك فيها ممثلون عن كل دول الشمال الأوربي، وكانت على مراحل لكل فئة، والفائزون في المرحلة النهائية هذه البطولة، يترشحون للاشتراك في بطولة قادمة في شهر تشرين الثاني وتقام في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن، والتي ستكون بطولة عالمية وفيها متنافسون من مختلف دول العالم. الشاب علي السوداني، شكر (طريق الشعب) للتهنئة واهتمامها به ومتابعته لنشاطاته، وأخبرنا بأن ما ميز هذه البطولة ان حكاهما كانوا من مختلف الدول الاوربية، ولبسوا فنلنديين، وإذ حصل على المركز الأول فان هذا سيؤهله للاشتراك في البطولة القادمة باسمه وباسم فنلندا.



الرياضة

الطريق

Tareeq Sports

64 عاما على إحراز الوسام الوحيد في تاريخ العراق الأولمبي

آمال العراقيين معلقة على «يسر» في أولمبياد باريس

بغداد. طريق الشعب

تنتقل منافسات أولمبياد باريس 2024، يوم الأربعاء المقبل، وسط حالة من عدم التفاؤل بالنسبة للعراقيين، لأن عملية تحقيق وسام أولمبي آخر للبلاد تبدو مهمة شبة مستحيلة ومعلقة على آمال الرباع عمار علي يسر، وفريق كرة القدم الذي يبدو ان تكرار انجاز 2004 هو الآخر صعب المنال.

ويبحث العراق عن مكان مفقود له في هذه الألعاب التي أحرز فيها ميدالية تيممة خلال تاريخه، وكانت باللون البرونزي عبر الرباع الراحل عبد الواحد عزيز في روما 1960.

وتتألف البعثة العراقية من ستة وعشرين رياضياً في ألعاب كرة القدم ورفع الأثقال وألعاب القوى والجودو والسباحة، بالإضافة إلى تسعة عشر موفداً من الإداريين والمدربين والأطباء والمعالجين.

ويشارك العراق الذي خاض الألعاب الأولمبية للمرة الأولى عام 1948، في أولمبياد باريس بخمس فعاليات، اثنتان منها تأهل إليها، عبر منتخب كرة القدم والرباع علي عمار يسر الذي يحول عليه للوصول إلى أدوار نهائية متقدمة في منافسات رفع الأثقال. أما بالنسبة للمشاركين الآخرين، فيسافرون إلى باريس بطاقات دعوة من الأولمبية الدولية، في فعاليات السباحة وسباق 100 متر والجودو.

ويشارك العراق في منافسات كرة القدم للمرة السابعة في تاريخه، وتبقى أفضل نتائجه في أثينا 2004 حين حصل على المركز الرابع.

وخاض المنتخب الأولمبي وحدة التدريبية الأولى في مدينة ليون استعداداً لبدء مشواره في الألعاب في 24 من الشهر الحالي ضد أوكرانيا قبل ملاقاته الأرجنتين في 27 منه ثم المغرب بعدها بثلاثة أيام.



اختارت اللجنة الأولمبية العراقية الرباع علي عمار يسر الذي يخوض منافسات وزن فوق 102 كغ، لحمل العلم العراقي في حفل الافتتاح. يقول يسر الذي خاض معسكراً تدريبياً في تركيا لأشهر عدة "شرف كبير أن يتم منحي فرصة حمل العلم العراقي في حفل الافتتاح. ستكون من دون شك لحظات تاريخية سأعيشها وتبقى خالدة في حياتي".

وأعرب يسر عن أمله في بلوغ مراحل متقدمة، قائلاً "المنافسات ستكون شديدة بل أكثر من ذلك بكثير بوجود عمالقة رفع الأثقال. أمضيت برنامجاً تدريبياً مهماً في تركيا استمر لأشهر طيلة الفترة الماضية.

أركز الآن فقط على اللمسات الإعدادية الأخيرة في مدينة أربيل لمدة عشرة أيام قبل التوجه مباشرة إلى باريس". وأكد يسر التقرير أن حتى الآن لم يحسم ريال مدريد قراره بشأن ضم مدافع من عدمه، مع إمكانية الاكتفاء بالرباعي أنتونيو روديجر، إيدر ميليتاو، خيسوس فاييخو، ودافيد ألبا، واستخدام أوريلين تشواميني وقت الحاجة كما حدث الموسم الماضي.

خطة بديلة لتدعيم صفوف دفاع ريال مدريد

القيمة المطلوبة لضم قلب الدفاع الإسباني إذا قررت إدارة النادي التحرك لضمه هذا الصيف، مع العلم بأن اللاعب مؤخرًا رفض مناقشة الفرضية وأعلن عن سعادته بالبقاء في العاصمة الإيطالية. وأكد التقرير أن حتى الآن لم يحسم ريال مدريد قراره بشأن ضم مدافع من عدمه، مع إمكانية الاكتفاء بالرباعي أنتونيو روديجر، إيدر ميليتاو، خيسوس فاييخو، ودافيد ألبا، واستخدام أوريلين تشواميني وقت الحاجة كما حدث الموسم الماضي.

للاعب بالاستعداد إذا تمسك بالانتقال لصفوف بطل أوروبا مجاناً العام المقبل دفعت المدافع الفرنسي لقبول عرض مانشستر يونايتد. وذكرت «أس» أن حل إعادة خيلا من صفوف مدريد عاد ليتصدر المشهد في ظل امتلاك ريال مدريد بالفعل لنصف بطاقته عقب أن باع النصف الآخر للنادي الإيطالي في 2022 مقابل 6 مليون يورو. وسيكون على الملكي التفاوض مع لاتسيو حول

مدريد. وكالات

ناقشت أنباء في إسبانيا فرضية عودة ماريو خيلا، مدافع لاتسيو، إلى صفوف ناديه السابق ريال مدريد عقب الأنباء بخصوص قرار النادي الملكي لتعزيز خطه الخلفي. مدريد كان يسعى لضم ليني يورو من صفوف ليل، سواء الصيف الحالي أو المقبل عقب انتهاء عقده مع النادي الفرنسي، ولكن تهديدات الأخير

مدريد. وكالات

توج الأرجنتيني ديبغو شفارتزمان بلقب بطولة بلايا لوانكو للتنس التي تقام في إسبانيا، بعد

شفارتزمان يقهر كاشين ويتوج بلقب لوانكو

تغلبه على مواطنه بيدرو كاشين في النهائي. وفاز شفارتزمان على كاشين خلال أول مباراة تجمعهما وجها لوجه حيث لم يسبق أن لعبا أمام بعضهما من قبل، في نهائي بلايا لوانكو بنتائج مجموعات كسر التعادل لحسم الفائز بينهما والذي كان الأول.

ألف يورو أسبوعياً.

روبرتو إلى البريميرليج

أوضحت «موندو» أن سيرجي روبرتو لن يستمر مع برشلونة ولن يتم عرض عقد جديد على اللاعب المخضرم. الوجهة المقبلة للاعب متعدد الأدوار بحسب الجريدة الكتالونية ستكون إنجلترا في ظل دخوله في مفاوضات مع أحد أندية البريميرليج لحسم انضمامه لصفوفه.

برشلونة يقدم عرضاً رسمياً لأولمو

كشفت تقارير صحفية أن نادي برشلونة الإسباني قدم عرضاً رسمياً لنادي لايبزيغ الألماني من أجل التعاقد مع لاعب خط الوسط داني أولمو. ووفقاً لما جاء بصحيفة موندو ديورتيغو، فإن النادي الكتالوني قدم عرضاً مدته 6 مواسم مقابل حصول نادي لايبزيغ على مبلغ قيمته 60 مليون يورو، وهو قيمة الشرط الجزائي في عقد اللاعب مع النادي الألماني.

وقف رياضية

دور المختصين في بناء الرياضة العراقية

منعم جابر

في كل المجالات الحياتية نجد أن للمختصين أدواراً فاعلة، لأنهم الأعراف والأهم في البناء المجتمعي لكل المجالات والاختصاصات الحياتية ومنها قطاعنا الرياضي، حيث نجد أن العاملين في الأندية الرياضية أغلبهم من معلمي ومدربي التربية الرياضية، لذا نجدهم يعملون بجد واجتهاد من أجل رفع المستوى الرياضي لمدارسهم وتحقيق البطولات. هذا ما كنا نشهده في الساحات المدرسية والذي انعكس بالإيجاب على أندية هذه المدن والمحافظات، حيث سعت كل مدينة أو محافظة أن تقدم نادياً رياضياً نفتخر به ونعتز بنتائجه.

اليوم أسئله: أين هذا النشاط الرياضي وأين دور المدارس في صناعته؟ وأين الخطوات الجديدة من معلمي ومدربي التربية الرياضية ودرهم في صناعة أبطال الرياضة؟ وهنا أطلبهم أن يساهموا في تنشيط وتفعيل الألعاب الرياضية وأن يساهموا بشكل جدي في إدارات الأندية، وأن يبقى معلمو مادة التربية الرياضية قدوة ومثلاً لطبقتهم لحثهم على ممارسة الرياضة وأداء واجباتهم التي هي جزء من حياتهم. لقد كان معلمو ومدرسو التربية الرياضية نموذجاً يقتدى به في النشاط الرياضي والحماسة والتأثير والتفاعل، وأن تواجههم في الهيئات الادارية للأندية والمؤسسات الرياضية سيحقق النتائج الإيجابية ويدفعها نحو الأمام، ويساهم بقوة في تطوير تلك الأندية ونهوضها وتقدمها في عموم الوطن.

إن تواجد المختصين والأكاديميين سيدفع بالأندية الرياضية إلى تقليص أخطائها وعيوبها، خاصة عندما نجد أن العاملين فيها هم من أهل الألعاب والمساهمين فيها والناشطين، عند ذاك سنجد أن إدارات هذه الأندية من الممكن لها ان تقدم للرياضة العراقية أفضل الإنجازات.

الرقصة الأخيرة لأسطورة السلة الأمريكية لبيرون جيمس

واشنطن. وكالات

ستعد لبيرون جيمس أسطورة كرة السلة الأمريكية والعالمية، لآخر ظهور على الأرواح في دورة الألعاب الأولمبية، خلال منافسات باريس 2024، التي تقام في الفترة من 26 تموز الحالي وحتى 11 آب المقبل.

ويشارك لبيرون جيمس في دورة الألعاب الأولمبية للمرة الرابعة في تاريخه، بعد 3 مرات سابقة حقق خلالها الميدالية الذهبية مرتين، والبرونزية في مناسبة واحدة فقط.

وظهر لبيرون جيمس في الدوري الأمريكي للمحترفين في عام 2003 مع فريق كليفلاند كافاليرز، وارتدى القميص رقم 23 وحصد جائزة أفضل لاعب صاعد بعد أول موسم كامل له في البطولة.

ووقع الاختيار على جيمس لتمثيل منتخب الولايات المتحدة في دورة الألعاب الأولمبية 2004 في أثينا، لكن فريقه وقتها اكتفى بالمركز الثالث والميدالية البرونزية.

واستمر كفاح لبيرون جيمس سنة بعد الأخرى في دوري المحترفين الأمريكي NBA، ليضم مجدداً إلى منتخب بلاده في أولمبياد بكين 2008، ثم لندن 2012، وفي المرتين حالفه الحظ ليقتنص الميدالية الذهبية خلالهما.

ومع غيابها عن أولمبياد 2016 في ريو دي جانيرو، ثم 2021 في العاصمة اليابانية طوكيو، ستشهد نسخة باريس على الأرجح آخر ظهور للاعب في هذا الحدث العالمي، بعد أن اقتربت مسيرته الأسطورية من النهاية.

وفي كانون الأول 2023، أتم لبيرون جيمس عامه الـ 39، وبنسبة كبيرة لن نرى احتفاله الشهر مجدداً في الأولمبياد بعد هذا الصيف.

إلغاء بطولة الأندية العربية

متابعة. طريق الشعب

تسلم الاتحاد العراقي لكرة القدم رسالة الآن من الاتحاد العربي لكرة القدم يؤكد فيها إلغاء البطولة العربية للأندية لهذا العام. وقال فراس بحر العلوم عضو اتحاد الكرة: إن «الاتحاد العراقي تسلم رسالة من الاتحاد العربي يؤكد فيها عدم إقامته للبطولة العربية للأندية لهذا العام والتي كانت مقررة أقامتها شهر أيلول المقبل». وأضاف بحر العلوم: أن بهذا الإلغاء للبطولات العربية ستكون المشاركة العراقية فقط في بطولة الخليج العربي للأندية فيما يخص البطولات العربية. وأوضح أن أي فريق فائز من مباراة البلي أوف يوم 24 من الشهر الحالي بين النجف ودهوك سيشارك في بطولة الأندية الخليجية.

وأشار بحر العلوم إلى أنه في حال تعذر النادي الفائز من مباراة البلي أوف لأسباب مالية أو إدارية أو غيرها سيكون الفريق الخاسر هو من يشارك في البطولة الخليجية للأندية.

انتقالات

90 مليون من بايرن لضم سيمونز

ذكرت «بيلد» أن بايرن ميونخ مستعد لعرض 90 مليون يورو لضم تشافي سيمونز من صفوف باريس سان جيرمان.

وأكد المدير الرياضي لبايرن ماكس إيبرل مع «Welt Am Sonntag» اهتمامه بالهولندي الذي سبق وضمه لصفوف لايبزيغ وقت عمله مع النادي الذي أمضى معه الهولندي الشاب الموسم الماضي معاراً ويحاول تكرار الأمر.

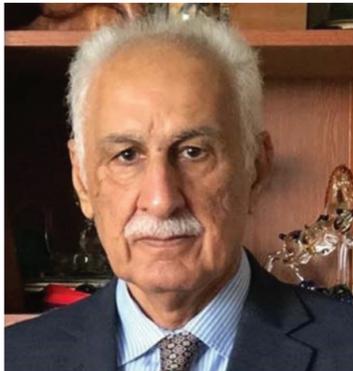
إنتر يضم مدافع بيتيس

أعلن إنتر عن تعاقد مع مدافع ريال بيتيس الشاب أليكس بيريز بصيغة

الملاح الرئيسية للاقتصاد الريعي في العراق وإشكالياته الكبرى

التداعيات والابعاد الاقتصادية - الاجتماعية للاقتصاد الريعي في العراق

د. صالح ياسر



د. صالح ياسر

ان الملاحظات السابقة تشير الى ان هناك تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للاقتصاد الريعي في العراق من بينها على سبيل المثال لا الحصر: - تفشي "ثقافة" الامسالة والامحاسبة وما رافقها ويرافقها من تجدير لـ "ثقافة" الفساد، وعادة ما تبلور القوى المرتبطة بالاقتصاد الريعي "ثقافة" جديدة يمكن ان يطلق عليها "ثقافة الربح" حيث تساهم هذه "الثقافة" في:

• تفشي وازدياد الفساد؛
• نمو اقتصاد الخدمات على حساب الاهتمام بالصناعة والزراعة والاقتصاد الحقيقي، الانتاجي؛
• هذا اضافة الى نشوء ما يطلق عليه "راسمالية المحاسب" Crony Capitalism.

- ثانيا: السعي لتحقيق الربح السريع عبر ظاهرة المضاربة. فمن بين اثار الاقتصاد الريعي هو ان الذين يدخلون عالم الاعمال والاستثمار لا يحملون معهم "روح المشروع الراسمالي"، بل ان معظمهم تحركهم روح المضاربة القائمة على الكسب السريع. ويطلق بعض الباحثين على هذا النمط من "الراسماليين الجدد" تعبير "راسماليون هلاميون" وعلى الراسمالية الناشئة تعبيرات من قبيل "راسمالية الانابيب" او "راسمالية وسيطة وسمسارية" قوامها المصدرون والمستوردون والمقاولون والمضاربون والعقاريون وكذلك بعض كبار المسؤولين الذين يتقاضون عمولات مقابل تسهيل اتمام الصفقات.

- ثالثا: زيادة الارتباط الوثيق بين الفساد (الذي اصبح "مؤسمة" راسخة البنين في العراق!) والاقتصاد الريعي، حيث الوفرة المالية ونقص مراقبة اوجه صرفها الناجمة عن انعدام الشفافية.

وبحسب رئيس مفوضية النزاهة الاسبق في العراق، فإن "نسبة الفساد في الحكومة العراقية بلغت 70 في المائة وفق تقارير وتصنيفات هيئة الشفافية الدولية".

الاقتصادي. من خلال هذا المؤشر نرى ان العراق يعاني من التبعية، حيث ان قيمة المؤشر بلغت 83.3 في المائة، علما انه اذا كانت قيمة هذا المؤشر تقع بين 50 و70 - في المائة فان الدولة في حالة انتقالية، واذا كانت القيمة اقل من 50 في المائة فان الدولة ذات استقلالية. اما مؤشر التبعية الغذائية فيمكن قياسه من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي من عدد السلع الغذائية، فاذا كانت الدولة قادرة على انتاج المواد الغذائية بنسبة 85 في المائة فاكثر فانها تعد في حالة استقرار اقتصادي، اما اذا كانت بين 70 - 85 في المائة فانها في حالة انتقالية بين التبعية والاستقلال. اما اذا كانت نسبة الاستقلال الذاتي اقل من 70 في المائة فان الدولة تعد في حالة تبعية اقتصادية.

على صعيد الفجوة الغذائية في العراق، وبالارقام المطلقة فقد بلغت قيمتها في عام 2019 حوالي 33,6 مليار دولار مقابل 28,9 مليار دولار في عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1,7 في المائة. وشكلت مجموعة الحبوب النسبة الاكبر من قيمة الفجوة الغذائية، حيث بلغت قيمتها الغذائية حوالي 20,7 مليار دولار وتمثل حوالي 61,7 في المائة من اجمالي الفجوة. بالمقابل بلغت فجوة القمح حوالي 9,3 مليار دولار وتمثل حوالي 28,4 في المائة من اجمالي فجوة الحبوب، وحوالي 28,4 في المائة من اجمالي قيمة الفجوة الغذائية، تليها فجوة اللحوم بنسبة 21,8 في المائة والالبان بنسبة 9,9 في المائة، والسكر والزيت النباتية بحوالي 9,3، 3,8 في المائة على التوالي.

هذا مع العلم ان السياسات والخطط في معظم البلدان العربية، ومنها العراق طبعاً والتي تعاني من الفجوة الغذائية، لا تتضمن البرامج والخطط الكفيلة بمعالجة هذا الواقع المر وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. ان المنطقة العربية تعتبر اكبر مستورد للسلع الغذائية حجماً وقيمة على الصعيد العالمي، فهي تستأثر ما يزيد عن ثلث الواردات العالمية من سلع رئيسية خاصة الحبوب.

وافاق تطورها. هذا مع العلم ان خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 وضعت هدفاً يبدو طموحاً للغاية وهو تحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف (2022) يصل الى 8.4 في المائة. ويلاحظ بالملحوس ازدياد الواردات الغذائية لتصل الى حوالي 90 في المائة بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وارتفاع تكاليف الإنتاج قياساً إلى التكلفة المنخفضة للمنتجات المستوردة، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة مثلاً إلى إدراج العراق ضمن

32 دولة تحتاج إلى مساعدات غذائية عام 2009. وحسب تقرير للأمم المتحدة حمل عنوان "مؤشر الاكتظاظ السكاني" (overpopulation index)، وتناول وضع السكان والغذاء في 77 دولة، بينها معظم البلدان العربية والشرق الأوسط، ومستويات النقص الناجم عن الاستهلاك البشري، فقد أدرج العراق في قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً على مستوى التبعية الغذائية، وبلغ مؤشر التبعية فيه 81.5 في المائة.

وكل هذا يجري في ظل جملة من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي ومن بينها:

• محدودية الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً والتي لا تتجاوز الـ 25 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة.
• زيادة رقعة التصحر وما يتركه من آثار سلبية كبيرة على القطاع الزراعي وعلى المجتمع عموماً.
• تدهور كبير في إنتاجية وحدة المساحة وفي إنتاجية الحيوانات الزراعية.
• محدودية الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
• وهنا لابد من وقفة سريعة عند بعض المؤشرات. ومن بين هذه المؤشرات هناك مؤشر درجة الانكشاف

يتلزم مع الانكشاف الخارجي. فالدولة عندما لا تنتج ما يكفي لاشباع حاجات سكانها الأساسية وبالتالي تلجأ للاستيراد من الخارج ما يلزمها مما يؤدي إلى تبعية واضحة تجاه الخارج (بلغت استيرادات العراق 72,283 مليار دولار في عام واحد وهو عام 2019 في حين كانت قد بلغت 7.5 مليار في عام 2003. وهذا يعني ان حجم الواردات العراقية خلال الفترة 2003 - 2019 قد تضاعف بعشر مرات تقريباً). اما خلال الفترة 2012 - 2019 فقد تذبذب حجم الواردات العراقية بين سنة وأخرى لجملة عوامل.

لقد اصحت الأسواق المحلية مرتعاً للشركات الأجنبية عبر وكلائها الحصريين الذين يجنون الأرباح غير المشروعة ويقتنصون إضافة إلى مجهود الغير ما يُسمى بالفائض الاستهلاكي. ان هذا يساهم بشكل مباشر في تركز الثروات بيد القلة المستفيدة، وهذه القلة مقربة من أواسط الحكم والنفوذ والمليشيات المسلحة وبالتالي ترسخ العلاقة بينها وبين "الخب" الحاكمة. - خامساً: من تداعيات الاقتصاد الريعي التهديد بالأمن الغذائي. فقد ادى إهمال القطاع الزراعي لمصلحة السلع الأجنبية والقطاعات الخدماتية والقطاع النفطي الى إضعاف القدرة على توفير الأمن الغذائي، وبالتالي عادة ما تلجأ البلاد الى استيراد حاجاتها من المواد الغذائية. فالقطاع الزراعي الذي يضم ثلث سكان العراق تقريباً وحوالي ربع قوة العمل لا يساهم في الناتج المحلي الاجمالي الا بنسبة لا تتعدى 5 في المائة (2010) وواصل التذبذب طوال الفترة ليلعب في المائة في 2019 و 4.8 في المائة في عام 2020، مما جعل البلاد مستورداً شبه صافي للغذاء او السلع الزراعية، علماً ان هذا القطاع المهم قد تعرض للعسكرة والاهمال على مدى العقود الماضية، لامتلاك المقومات الكافية في توفير الامن الغذائي من الحبوب و مستلزمات الانتاج الزراعية بعد تقلص المساحات الزراعية المنتجة بفعل التصحر والتملح والبنية التحتية الضعيفة فيه وغير القادرة على مواجهة تحديات الواقع الزراعي الفعلية

المساواة: هل نتحدث عن الأجور أم رأس المال؟

نرغب في تخيل كيف قد يبدو عالم مختلف جذرياً - عالم بلا مليارديرات على سبيل المثال، والتفكير فيما إذا كان هذا مرغوباً أم لا.

- هل هناك أي مفاهيم خاطئة قد تكون لدينا حول آرائهم في ما يتعلق بعدم المساواة؟

* حسناً، أعتقد أن ما يثير الاهتمام في نظر ماركس هو اعتقاد كثير من الناس بأنه بسبب انتمائه إلى اليسار ولأنه أكثر راديكالية من الديمقراطيين الاشتراكيين، فلا بد وأنه يحصر اهتمامه بعدم المساواة. لكن هذا ليس صحيحاً في واقع الأمر. فما كان ماركس يهدف إليه هو التغيير الشامل، وهو ما يعني إلغاء المجتمع الطبقي وإلغاء الملكية الخاصة لرأس المال.

كان ماركس يعتقد أن الحد من التفاوت داخل المجتمع الرأسمالي أمر مرغوب فيه بشدة بقدر ما يتوافق مع نضال الطبقات العمالية، مع ظروف أفضل للطبقة العاملة، وما إلى ذلك.

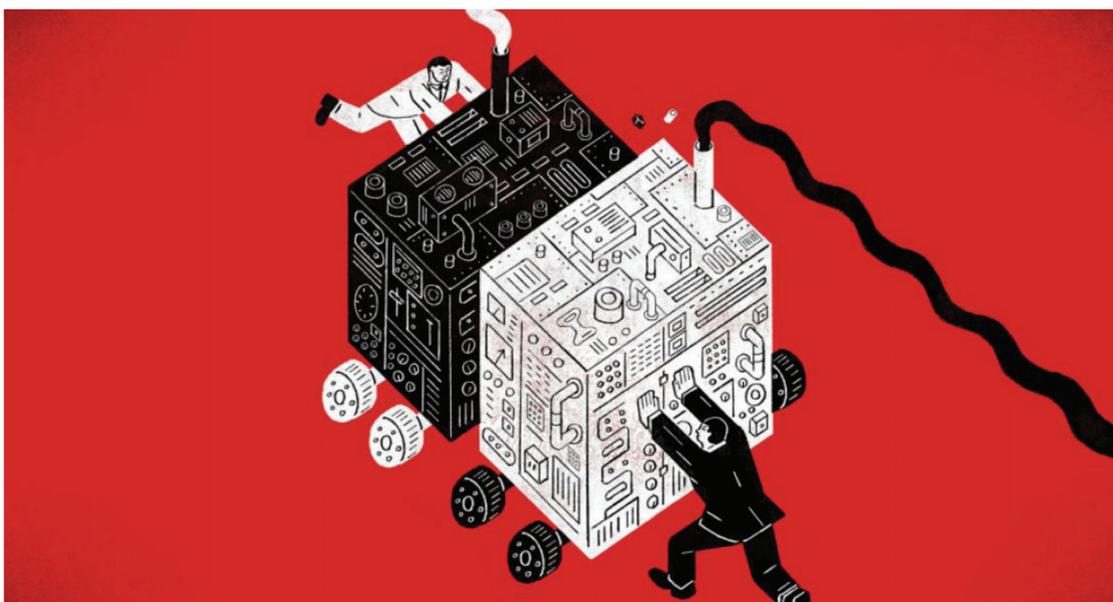
لكن هذا لم يكن بالنسبة له الهدف النهائي، وكان صريحاً جداً بشأن هذا الأمر، وخاصة نحو نهاية حياته «عندما قدم نقده الشهير لبرنامج غوتا». كل هذا مجرد وسيلة، ويعتقد البعض أن ما قصده بهذا هو أن النشاط النقابي وكل العمل على الحد من التفاوت هو ببساطة في خدمة خلق الزخم السياسي والوعي الذاتي بين الطبقة العاملة بضرورة الإطاحة بالنظام.

بعبارة أخرى، بالنسبة لماركس، كان الحد من التفاوت أداة، وليس هدفاً، في المجتمع الرأسمالي.

ولكن من المثير للاهتمام أن إنجلز يقول إنه بمجرد أن نتحول إلى مجتمع اشتراكي، يمكننا أن نبدأ في مناقشة هذا الأمر. وقد قدم فكرة شهيرة مفادها أنه في البداية في الاشتراكية، سيكون التوزيع باستخدام معيار متساو، ولكن ليس معياراً يمنح الجميع القدر نفسه، لأن الناس يختلفون في الجهد والذكاء، وبسبب هذا، ستكون هناك اختلافات في الدخول الشخصية وبالتالي بعض التفاوت في المجتمع.

وكما قال إنجلز، فإن الناس الذين يعيشون في الوادي لن يحصلوا أبداً على نفس الدخل تماماً مثل الناس الذين يعيشون في التلال.

أخيراً، لن نصل إلا في المستقبل إلى مجتمع شيوعي حيث يكون التوزيع وفقاً للمبدأ الشهير «من كل حسب قدرته، لكل حسب حاجته».



الأهلية في عام 1871. هناك العديد من الأشياء التي وجدتها جديدة بالنسبة لي، ولكن بما أنني ذكرت العبودية، فقد وجدت أن ما كتبه آدم سميث عن العبودية البشرية مثير للاهتمام للغاية. لقد كان معارضاً شرساً للعبودية لأسباب أخلاقية وكان يعتقد أيضاً أن العبودية غير فعالة كوسيلة للإنتاج. لكنه كان يعتقد أيضاً أن المرء لن يتخلص من العبودية أبداً لأن مالكي العبيد يتمتعون بنفوذ سياسي كبير، ولن يتنازلوا أبداً عن أصولهم.

هذا مثير للاهتمام للغاية - وهو يشير إلى اقتراحات مثل فكرة إنجريرد روبينز عن الحديثة، وهي الفكرة التي تقول إنه فوق عتبة معينة «لنفترض 100 مليون بوند» لا توجد أي حجة أخلاقية أو اقتصادية تسمح لأي فرد بامتلاك مثل هذا المبلغ باعتبارها ثروة شخصية. وروبينز واضحة للغاية: هذا ليس شيئاً يمكننا أن نتخيله بأي طريقة واقعية ضمن إطار «نافذة أوفرتون- الخطاب المقبول سياسياً واجتماعياً».

لكن إجراء هذه المناقشة أمر مهم مع ذلك إذا كنا

القضية التاريخية المتعلقة بالعبودية حاضرة إلى حد ما اليوم في تحليل الرأسمالية أكثر مما كانت عليه في أعمال ماركس أو سميث. كانت موجودة هناك أيضاً، ولكنني أعتقد أنها أصبحت أكثر بروزاً الآن. وكانت قضية النوع الاجتماعي غير موجودة تقريباً طوال الوقت. يمكنك أن تضيف إلى ذلك قضية العرق.

لذا لدينا الآن تنوع أكبر كثيراً، رغم أنني ما زلت أعتقد أنه من المهم لدراسات عدم المساواة أن تركز أيضاً على الخصائص البنوية للمجتمع. - ما هي الأفكار الأخرى التي يمكنك مشاركتها مع هؤلاء المفكرين - ربما وجدتها مثيرة للاهتمام أو مفاجئة، أو التي تسلط الضوء على المشاكل التي نكافحها اليوم؟ *حسناً، على الرغم من أنني قرأتها منذ أن كنت شاباً أصغر سناً بكثير، إلا أن هناك أشياء كثيرة تعلمتها من خلال إعادة قراءتها وأيضاً من خلال قراءة الكتب أو الرسائل التي لم أقرأها من قبل، على سبيل المثال المقالات الاجتماعية مثل مقالات ماركس عن الصراعات الطبقة في فرنسا 1848-1850، والحرب

- إلى أي مدى تعتقد أن خبراء الاقتصاد السائد الذين يعملون على دراسة عدم المساواة اليوم يأخذون في الاعتبار هذه الهياكل والديناميكيات الطبقة؟

* انني أزعم أن هذا قد حدث بالفعل الآن، فهو يدخل من خلال الأهمية التي بدأت تُعطى للثروة ورأس المال. فحتى نهاية القرن الماضي تقريباً، كان هناك عدد هائل من الدراسات حول عدم المساواة في الأجور، وأهمية المهارة، والاختلافات بين الجنسين وما إلى ذلك. وبالطبع، الأجور مهمة: فهي تمثل حوالي 70 في المائة من الدخل الإجمالي للسوق «بما في ذلك التحويلات الاجتماعية». لكن المساهم الرئيسي في عدم المساواة هو الدخل من رأس المال. وبمجرد دمج الدخل مع رأس المال، فإنك تقدم حقاً بنية طبقية. لذا فإن ما نفعله الآن هو إعادة إدخال بنية الطبقات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق الآن إزاء أوجه عدم المساواة التي لم يكن هؤلاء المؤلفون الأوائل قلقين بشأنها بالضرورة - أو ينبغي لي أن أقول إنهم لم يفهموها إلى حد كبير. على سبيل المثال، أصبحت

برانكو ميلانوفيتش

ترجمة: أوديت الحسين

في هذه المقابلة، يناقش الاقتصادي الأمريكي (من أصول صربية) برانكو ميلانوفيتش عدداً من القضايا المرتبطة باللامساواة، ومنها تغطية المفاهيم الخاطئة حول موقف كارل ماركس الأساسي من اللامساواة، محاولاً أن يعيد إلى الاستخدام اليومي مفهوم اللامساواة الأكبر، والذي يجاوز مجرد الحديث في وسائل الإعلام السائد عن اللامساواة في توزيع الأجور.

- كيف كان المفكرون الأوائل ينظرون إلى عدم المساواة في عصرهم، مقارنة بالطريقة التي تفكر بها في عدم المساواة اليوم؟

* إن ما هو مثير للاهتمام - وهو ما لم يخطر ببالي إلا أثناء كتابتي للكتاب هو أنه إذا نظرنا إلى ماركس، وحتى كيناي وسميث وريكاردو، فإن ما نعتبره في الواقع فترة عدم المساواة كان بالنسبة لهم عدم المساواة بين الطبقات. لذا فلم تكن هناك أطروحات تحمل عناوين حول مفهوم مثل «توزيع الدخل»، فتوزيع الدخل لديهم ينشأ من عدم المساواة بين الطبقات.

عندما تدرس هذه الأمور، يتعين عليك أن تنظر إلى ما يسميه خبراء الاقتصاد توزيع الدخل الوظيفي، وهو في الأساس توزيع الدخل بين ثلاث مجموعات: أصحاب الأراضي ورأس المال «أي أصحاب رأس المال»، والعمال «الذين يملكون قوة العمل».

كان كيناي ومشابهين للآخرين، إلا أنه لم يكن لديه هذا التوزيع الثلاثي؛ بل كان توزيعه أكثر دقة قليلاً لأنه يكرر الوضع الفرنسي قبل الثورة. كان لديه طبقة عليا تتألف من ثلاث طبقات: الأرستقراطية، ورجال الدين، والحكومة. ولهذا السبب فإن السبب وراء أهمية كيناي هو أنه كان أول من قدم البنية الطبقة للمجتمع. وعلاوة على ذلك، عندما نظر إلى الطبقات الثلاث «العليا»، كان أول من قدم فكرة الفائض الذي ينشأ من الإنتاج، وليس من التجارة، كما اعتقد التجار. إذن هناك هذا الفائض، جنباً إلى جنب مع الهدف المحتمل في الحفاظ على الطبقات الثلاث التي تجلس على قمة المجتمع، والتي تقدم كل منها بعض الخدمات للمجتمع. وبعد ذلك، مع ريكاردو وماركس، أصبح هذا البناء الطبقي هو البناء الثلاثي - أصحاب الأراضي، ورأس المال والرأسماليين، والعمال - الذين أصبحنا أكثر دراية بهم.

جديد دار سطور

دار سطور للطباعة والنشر/ بغداد، أصدرت مؤخراً عدداً من الكتب الجديدة أبرزها:

- اموات في متحف الاحياء/ رواية شاكر الانباري.
- باشطابيا/ رواية فؤاد العياش.
- تاريخ الادب الإيراني المعاصر/ لمحات ومختارات/ ترجمة وتحريير كامل العامري.
- زهرة/ رواية ميسلون فاخر (الطبعة الثالثة).
- الطابق السابع/ رواية د. عماد سلمان.
- العيش في الشوارع- انثروبولوجيا للتشرد/ تأليف ايرين غلاسر ورابرجمان/ ترجمة د. هناء خليف غني.
- كيف تموت الديمقراطية/ تأليف دانيال زيبلات وليفينيسكي/ ترجمة رعد زامل.



بلغات الشعوب

قصة قصيرة

لو كانت اسماك القرش بشراً

ما. والشيء الرئيسي بالطبع هو التدريب الأخلاقي للأسماك الصغيرة. فسيتم تعليمهم ان اعظم وأجمل شيء هو تضحية الأسماك الصغيرة بنفسها بسعادة، وان عليهم جميعاً ان يؤمنوا بأسماك القرش، خاصة عندما يقال انها ستوفر مستقبلاً زاهراً، وسيتم تعليم الأسماك الصغيرة ان هذا المستقبل لن يتم تأمينه الا اذا تعلموا السمع والطاعة. وعلى الأسماك الصغيرة ان تحذر من كل الميول الحقة والمادية والانانية، وان يتم ابلاغ اسماك القرش بذلك فوراً اذا خان احدها هذه الميول. ولو كانت اسماك القرش بشراً، لقامت بالطبع بشن الحروب فيما بينها من اجل تحقيق النصر وغزو صناديق الأسماك الغريبة والاسماك الصغيرة الغريبة، وبالطبع سيدعون اسماءهم الصغيرة لكي تخوض حروبهم، وسيقومون بتعليم الأسماك الصغيرة ان هناك فروقاً كبيرة بينها وبين الأسماك الصغيرة التابعة لأسماك القرش الأخرى، وسيعلنون ان الأسماك الصغيرة صامتة وكما هو معروف، لكنها صامتة بلغات مختلفة تماماً، وبالتالي لا يمكنهم فهم بعضهم البعض. وسيقومون بتقليد وسام لكل سمكة صغيرة قتلت عدداً من الأسماك الصغيرة التابعة للمجاميع الأخرى في الحرب، ونالت من اسماك العدو الصغيرة التي كانت صامتة بلغة أخرى، وسيعلقون عليها ميداليات صغيرة من الاعشاب البحرية ويحنونها لقب البطل. ولو كانت

ما. والشيء الرئيسي بالطبع هو التدريب الأخلاقي للأسماك الصغيرة. فسيتم تعليمهم ان اعظم وأجمل شيء هو تضحية الأسماك الصغيرة بنفسها بسعادة، وان عليهم جميعاً ان يؤمنوا بأسماك القرش، خاصة عندما يقال انها ستوفر مستقبلاً زاهراً، وسيتم تعليم الأسماك الصغيرة ان هذا المستقبل لن يتم تأمينه الا اذا تعلموا السمع والطاعة. وعلى الأسماك الصغيرة ان تحذر من كل الميول الحقة والمادية والانانية، وان يتم ابلاغ اسماك القرش بذلك فوراً اذا خان احدها هذه الميول. ولو كانت اسماك القرش بشراً، لقامت بالطبع بشن الحروب فيما بينها من اجل تحقيق النصر وغزو صناديق الأسماك الغريبة والاسماك الصغيرة الغريبة، وبالطبع سيدعون اسماءهم الصغيرة لكي تخوض حروبهم، وسيقومون بتعليم الأسماك الصغيرة ان هناك فروقاً كبيرة بينها وبين الأسماك الصغيرة التابعة لأسماك القرش الأخرى، وسيعلنون ان الأسماك الصغيرة صامتة وكما هو معروف، لكنها صامتة بلغات مختلفة تماماً، وبالتالي لا يمكنهم فهم بعضهم البعض. وسيقومون بتقليد وسام لكل سمكة صغيرة قتلت عدداً من الأسماك الصغيرة التابعة للمجاميع الأخرى في الحرب، ونالت من اسماك العدو الصغيرة التي كانت صامتة بلغة أخرى، وسيعلقون عليها ميداليات صغيرة من الاعشاب البحرية ويحنونها لقب البطل. ولو كانت

ترجمة عن الألمانية

بروتولد بريشت

ترجمة: رعد موسى الجبوري

سأل السيد ك ابنة صاحبة النزل الصغيرة: "لو كانت اسماك القرش بشراً، فهل كانت ستتعاامل بلطف مع الأسماك الصغيرة؟" ثم قال: "بالتأكيد." فاذا كانت اسماك القرش بشراً، لقامت ببناء صناديق ضخمة في البحر للأسماك الصغيرة، تحتوي على جميع أنواع الطعام، سواء كانت نباتية او حيوانية. ولكنا سبتأكدون ان من مياهاها صحية ونقية تتوفر على الدوام في هذه الصناديق، وبالتأكيد كانوا سيفعلون ذلك، كما يقومون باتخاذ جميع أنواع التدابير الصحية اللازمة، وعلى سبيل المثال، اذا جرحت سمكة صغيرة زعانفها، فسيتم تضييدها على الفور حتى لا يفقد سمك القرش وتموت قبل وقتها. وحتى لا تحزن الأسماك الصغيرة، فستقام بين الحين والآخر مهرجانات مائية كبيرة، لأن طعم المسك المرص افضل من طعم السمك الحزين. كما ستوجد مدارس في الصناديق الكبيرة، وفي هذه المدارس تتعلم الأسماك الصغيرة كيفية السباحة في جوف افواه اسماك القرش. وسيحتمجون الى تعلم الجغرافيا، ليتمكنوا من العثور على اسماك القرش الكبيرة المستقلة بتكاليف في مكان

العلم الأحمر*

أرنولف أوفيرلاند

ترجمة: سهيل الزهاوي

وَفِي سَقِيْفَةٍ مِنْ الرِّصَاصِ،
صَرَبَتْ أَسْوَارُ المِتَارِيسِ التُّرَابِيَّةِ
وَحَرَّرَتْ مَدِينَةَ لِيْدِينِ
رَابِتْنَا،
عَرَفْتُ فِي الوَحْلِ،
سَاءَتْ الدِمَاءُ فِي مَجْرَى المِيَاهِ،
لِكِنْ لَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ إِحْمَادَهَا، تَوَهَّجَهَا المَحْمُومُ!
فِي وَسَطِ الدُّخَانِ وَالنَّارِ.
كُلَّمَا سَقَطَتْ تَنَهَّضُ مُجَدِّدًا.
عَلَيْكَ أَنْ تَجَمَّحَ النَّاسَ وَالْأَرْضَ
إِلَى النَّصْرِ فِي كُلِّ مَكَانٍ
يَا رَابِيَةَ حُرِّيَّتِنَا الشَّابَّةِ،
إِنطَلِقْ وَأَثِرْ وَأَعْلَنْ عَن نَفْسِكَ،
فِي غَمْرَةِ العَوَاصِفِ،
وَدَوَى صَوْتِ السِّلَاحِ.
فَدُنَا فِي المَعْرَكَةِ مُجَدِّدًا
فِي يَوْمِنَا هَذَا!

* العَلَمُ الأَحْمَرُ / أرنولف أوفيرلاند، مِنْ مَجْمُوعَةٍ:
الجَيْهَةُ الحَمْرَاءُ؛ صَائِدًا / أرنولف أوفيرلاند. -
أوسلو: تَيْدُنْ، 1937

إرادة السلام وإدانة الكراهية

ترافق من مصطلحات كالحرب والسلام انما هي من صفات الأنا التي تتنازع فيها فاذا طغت الاولى حضرت على شكل أنا الحرب واذا طغت الثانية حضرت على شكل أنا السلام.

يتجزأ السلام كما تتجزأ الحرب. هذا بالإضافة الى ملكتهما الكلية كقيمتين فوقيتين يتمثلها الانسان او الحيوان في مشوار وجوده المعيش: الانسان ونفسه من نفسه وفيها. الانسان والجماعة. الانسان في الجماعة الواحدة والفرد الخارج عن مؤتلفات تلك الجماعة. الانسان في الجماعة وجماعة أخرى. الجماعة في العقيدة الواحدة او القومية الواحدة مع سائر الجماعات الأخرى المتفاوتة والمختلفة. الجماعة من منظور الدولة مع الجماعات او الافراد في دولة او دول أخرى. الانسان والاجنوسة المتباينة. الانسان والبيئة. الانسان وقضايا التجريد الميتافيزيقية. الانسان والمصلحة.. هي كل تفاصيله الصغيرة او الكبيرة وهي كل كلياته المتعالية. هي كل ما له علاقة ب: الكره، الحب، العن، الجرمة، الصغرى، الكبرى، الجريمة المنظمة، الارهاب، النزاعات الدينية، العرقية، الطائفية، المناظرة، الاقتصادية.. هي بالمنظور منها وغير المنظور وهي ما له صدى الآن وما له المدى الآتي والبعيد.

يأتي فن السياسة هنا وطريقة إدارتها لموضوع السلام كمن يدير أوانيا زجاجية رقيقة بين ماكنات من الغضب والكره والعنف والخوف ليعبر بها كل الرياح العاصفة التي تهب المركب: مركب السلام بدرجات من الشدة والقسوة لا نظير لهما. إن إدارة الحق والعدل والحرية والمساواة والنظام و القانون وكل ما يعزز السلام في دهاليز السياسة على نحو الفرد والفردي، والفرد والجماعة، والجماعة والجماعة والدولة والدولة والمصلحة والمصلحة والرغبات والرغبات.. كل ذلك لا يمنح السياسي فيها نفسه القدرة بما يسد جوع الرياح والاهتزازات الغاضبة التي تريد تقويض ذلك المركب. إن الحرب هي ضرب من ضرب السياسة. كذلك السلام. وإن ما تقدره السياسة من فنون الأداء تقدره عبر ثنائية الحرب والسلام. كل سياسة هي تلازم بنائي بين مركبي السلام والحرب. تتعضى السياسة في السلام كصناعة فرد، جماعة، مبادئ، مصالح، هوية، دولة، نظام.. ولا تكون هذه التعضية الا حاملة من حالات تظهر الدولة في بلوغ اهدافها ومواطنيها بز الوجود والحضور.

الانسان نفسه. ومن داخل الانسان الى ما هو خارج عنه. إن ما يتحكم في ذلك التعاقب هو الصراع: صراع مختلف الارادات التي لا تجد نفسها الا بمقدار ما توجد الصراع في هذا العالم.

لا أرى في الحرب او السلام الا طبيعة العلاقة الرابطة والمتحركة بين الكائن وما يحيطه. إن أسباب العلاقة سواء كانت قصدية او اعتباطية. تلقائية او متكلفة، حتمية او احتمالية هي ما يشير الى وجود او غلبة نزعة السلام على الحرب او نزعة الحرب على السلام. العلاقة هي كل تلك الحرب وهي كل ذلك السلام. إن شرطها ومدارها في أصغر حالاتها او أكبر حالاتها وعلى نحو الموضوعة التي فيها لحظة توسطها بين طرفين متغابرين هما من يسببان حضور او غياب الارادتين: السلام والحرب وقدرتهما في تحقيق التواصل بينهما على فرض البقاء او الفناء.

يبدأ السلام من أقل ما يتحرك به الكائن الحي سواء في ذلك الكائن او على ذلك الكائن وبين (في الكائن) و (على الكائن) ينطوي الانسان على حراك مجهول وعظيم بذات الوقت من تنازع الارادات. من نفسه او من خارجها. وإنه طالما تحرك طالما ازدادت الضرورة في رصد المنهج الذي سيؤول اليه الكائن: متجه الحرب أم متجه السلام. إن ما يميزنا هو الاتجاه. الاتجاه المميز لنا. اتجاه بوصلة الارادة التي تتناوب بين عماء الحرب وبصيرة السلام وهي ما تنتهي به الميزة في ذات الوقت. إن مجرد التمايز بالاختيار هو مجرد الانتهاء ببلوغ المتجه. وهذا الانتهاء يكتفي ويخلد الى الراحة عند بلوغه الهدف.

اذا كان السلام هو أنا. إذن، أن السلام كينونة حضور مثلها مثل الكينونة ومثلها مثلي في صناعة ال هوية: هويتي في وجودي على مستوى الأنا - الفرد او الأنا - الجماعة او الأنا - الدولة او أنا - الموقف. كذلك الحرب هي أنا في سالب السلام وسالب الحياة والحضور بل هي سالب الأنا في الكينونة والهوية.. هذا يعني: كل حرب او كل سلام هما بالضرورة كل أنا بمداهما العموم.

ومثل ما أكون أنا كل ذلك السلام الحاضر أكون أنا كل تلك الحرب الغائبة او العكس بالعكس. أنا الحضور في السلام هي أنا اختيار الطريق وصناعة إرادة تتحكم في بوصلة الاتجاه. كذلك أنا الغياب في الحرب هي اختيار وصناعة إرادة لا محل لها من الغلبة في تبني الطريق واتجاهه. إذن، المشكلة اختصارا هي أنا. وما

واعتبارهم بل يفقد القيمة المتجلية من التاريخ المقرون بمدونة وروح السلام. يفقد وجود الشاهد - الانسان. إن ذاكرة السلام هي ذلك الشاهد الحي الوحيد الذي يمنح تأريخ الوجود قيمة وحضورا.

الانسان مصدرا والانسانية صفة: كلاهما مقدعان في قيمة السلام. إننا إذ نكون هنا وفي هذا اليوم إنما نكون بدواعي السلام ذاته. نكون اليوم بفضل جهاز حمايتنا اللامرئي وهو السبب الرئيس لثرائي وجودنا. هو السلام القيمة، الضمير، الذاكرة. هو الحياة. هو الذي يوصل جوهر هويتنا من جهة، ويوصل جوهر انسانيتنا من جهة ثانية. هو نحن في طريق العيش بلا خوف او كراهية او فناء.

الحرب والسلام في مدار التعاقب: اللحظة التي نجد السلام متحركا فيها هي ذاتها اللحظة التي تتجه نحو الحرب. وكما للليل سابق للنهار سابقا لليل في مدار يتجلى في رحلة التعاقب. يحضر السلام بمقدار ما تغيب به الحرب والعكس أيضا صحيح. هذا يعني أن السلام أصيل في الانسان كما الحرب ولا يتبقى آنذاك إلا الاختيار: اختيار النهار على الليل او العكس، ومثل ذلك الاختيار يتضح في سعينا لمد السلام اصلا في كل اختيار على الحرب. واذا جاءت الحرب غاب السلام حيث تمضي رحلتنا نحو الشقاء، الأمر الذي يدفعنا الى تبني: اذا جاء السلام غابت الحرب لتمضي رحلتنا نحو الهناء.

إذن، ميزان الوجود قائم على ثنائية الحرب والسلام. الكره والحب. حضور هذه او غياب تلك. وإن الاختيار سيكون أس القضية بين الطرفين: بل في الحرب هي معادل لكفة الكره في حضورنا على المستوى النفسي او الاجتماعي او الانطولوجي عموما مثلما أن السلام هو معادل الحب في الاتجاه المعاكس. ومسألة تغليب الاختيار تقع على مقدار تفعيل هاجس الارادة التي من شأنها أن تمنع الرغبات المنحرفة للمصالح او الأناية الذاتية او نزاعات الأفكار المختلفة لدرجة الخلاف المعنوي او ما يمكن تسميته بالحق الالهي الذي يحمل الانسان نياية عن الله في تحقيق العقيدة الخالصة وما يتصوره..

إن قدر الانسان هو قدر ذلك التعاقب الاختياري الذي تنقلب فيه ارادة الحرب على السلام او تنقلب إرادة السلام على الحرب. وهكذا نتبين أن العالم يجري لمستقر جريان الارادات المتصارعة فيه. يجري على نحو صراعاتي من داخل الانسان الى الانسان نفسه، في

د. جبار صبري



بسؤال البحث عن طمأنينة العيش في الزمان والمكان والاقتصاد والصحة يكون الموضوع قد جرح نفسه بما يعكر الذهن من وجود هذا العالم الذي لا ينفك يزداد عدا وخرابا وصراعا وحروباً: الحروب التي تبدأ في موضع او جزئية ولكنها لا تنتهي إلا على فراش وفير من الخراب والألم والتدمير الذي يمتد ويتمد فيلتهم داخل الانسان وخارجه دون رحمة. وبلا أدنى عاطفة يمكن أن تأخذ بيدنا نحو شاطئ أقل كراهة وخوفا وعنفًا..

ذلك السؤال يتجزأ فينا كبداهة لا بد من تحقيقها على نحو يجعلنا في ذلك المرفأ السعيد. مرفأ الأمان في هذا العالم المزدهم بشواظ الكراهية والتقاطعات والخلافات الحادة التي تثير بين مدة وأخرى النزاعات سواء كانت تلك النزاعات بين الانسان ونفسه او بينه وبين العوالم الأخرى التي تشاركه هذا الوجود. ومرة يكون الصراع فرادى ومرة يبلغ أشده على شكل جماعات او دول.

وكما الوجود والعدالة او الحرية وغيرها يناضل من أجل تعزيز قيمته او ما يصبو إليه من عيش كريم كذلك السلام يتمتع بقيمة عالية. بل الآن وبعد هذا المد المتطرف من الكراهية والعنف والارهاب صار السلام كقيمة عليا يتقدم على الكثير من تلك المصطلحات لحاجة الناس إليه. ولما توارد على هذا الكوكب من اخطار النزاعات الموهولة التي تعصف به نحو الخوف والدمار.

قيمة السلام ضرورة كقيمة الوجود إذ لا فرق بين الوجود والسلام. كلاهما وأن تمتعا بوجهين إلا أنهم يشكلون عملة هذا العالم، إذ بدون السلام لا قيمة للوجود. أن كل وجود لا مناص من أن يقرون بسلام. إن الحياة سلام وأن السلام حياة، وهذا يعني ان محور وقيمة الحياة ترتكز على السلام وهو المفهوم الذي يستوعب الحياة كلها لأنه يستوعب ديمومتها او بقاءها.

يرتبط تحقيق السلام بما يصدّه، وما يصدّه هو النقيض الذي لا ينفك يتغالب عليه بقرهه او محقه من تحقيق وجوده. ما يصد السلام ويؤرق او يهدد امتثاله في المجتمعات كافة هو ما يعكس حالة الفناء في عملة هذا العالم ويعجل به او ما يعكس المزيد من الخراب والتدمير في النفوس او العلاقات او الدول على نحو

ساهموا في التبرع لبناء
مقر الحزب الشيوعي العراقي
من خلال

AsiaHawala 07742611408
Fast, Easy & Secure

ZAIN CASH 07814119461

بيت الشيوعيين.. بيت العراقيين

وطن حر وشعب سعيد

تابعوا
اخبار الحزب الشيوعي العراقي
@iraqicp

طريق الشعب

قم بزيارة موقعنا الإلكتروني
وتصفح جميع أعداد الجريدة بصيغة PDF

tareeqashaab.com

المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي

الحياة في خطرا! الحرارة تتخطى الـ65 مئوية في الخليج العربي

متابعة - طريق الشعب

شهدت دول الخليج العربي الأسبوع الماضي موجة حرارة تجاوزت الـ65 درجة مئوية، عند أخذ الرطوبة في نظر الاعتبار، ما قد يشكل خطرا على الحياة - حسب صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية. وقالت الصحيفة ان سبب الارتفاع القياسي في درجات الحرارة والرطوبة المفرطة في منطقة الخليج، يعود إلى درجات حرارة المياه الأكثر دفئا في العالم، وإلى تأثير تغير المناخ الذي يسببه الإنسان. ووفقا للصحيفة، فقد وصلت الحرارة يوم الثلاثاء الماضي في دبي إلى 45 درجة مئوية. فيما ارتفع مؤشر الحرارة أو ما يتم الشعور به عند أخذ الرطوبة في نظر الاعتبار، إلى 62 درجة مئوية، مبينة أن مؤشرات الحرارة خلال الأيام الأخيرة بلغت في أبو ظبي 61 درجة وفي قاعدة خصب الجوية في سلطنة عمان بلغت 58 درجة. وأضافت أن العراق والكويت سجلا 52 درجة مئوية، بينما وصلت الحرارة في الاحساء إلى 51 درجة مئوية.

في المسبب سباح دولي يعلم الأطفال السباحة مجانا

متابعة - طريق الشعب

يجمع السباح الدولي الشاب أبو الفضل حيدر، عشرات الأطفال عند شط المسبب، ليعلمهم السباحة مجانا، سعيا منه إلى إنقاذ أطفال مدينته من حوادث الغرق التي تصاعدت خلال الفترة الأخيرة. ويضطر حيدر إلى تدريب الأطفال على السباحة في النهر، بسبب عدم توفر مساح نظامية في المدينة، لذلك لجأ إلى جزء آمن من كورنيش المسبب. يقول حيدر في حديث صحفي، أن «الكثيرين من الأطفال لا يمتلكون لتوصيات ذويهم. فتراهم يلجأون للسباحة في النهر خلال فصل الصيف، رغم كونهم لا يجيدون العوم. لذلك أحاول تعليمهم السباحة كي يتفادوا الغرق». ويوضح أنه «لم تتمكن من شراء نجادات لغرض التدريب على السباحة، لذلك اضطررنا إلى استخدام الفلين، الذي نربطه على أجساد الأطفال كي يكون تدريبهم آمنا»، مبينا أن «دورته مجانية وتنظم 3 أيام في الأسبوع». من جانبه، يقول المواطن حسين الفتلاوي: «إننا نأمن على أطفالنا مع الكابتين أبو الفضل، كونه سباحا ماهرا»، مشيرا إلى ان «هذه فرصة جيدة لتعليم الأطفال السباحة، بما يساعدهم على إنقاذ أنفسهم من الغرق». جدير بالذكر، أن السباح أبو الفضل حيدر حصل في العام 2016 على الميدالية الذهبية في بطولة دولية للسباحة أقيمت في دبي.

جامعة بريطانية تمنح التشكيلي ضياء العزاوي دكتوراه فخرية

متابعة - طريق الشعب



منحت جامعة كوفنتري في بريطانيا الفنان التشكيلي العراقي المعروف ضياء العزاوي، شهادة الدكتوراه الفخرية في الفنون «تقديرًا لمساهماته الفنية والثقافية عريبا وعالميا». وتم التكريم في حفل تخرج نظمته كلية الفنون في الجامعة، الاثنين الماضي. وارتدى العزاوي في الحفل زي الطلبة المتخرجين، الذي يعود إلى القرون الوسطى.

وفي حديث صحفي، قال العزاوي ان منجزه الفني المتنوع، الذي كرمته الجامعة العربية لأجله «هو منجز التجربة العراقية». واستطرد قائلا أن «المبدع العراقي يواصل إبداعه رغم كل الانكسارات وعمى المؤسسات الثقافية والفنية في البلاد، والتي ظلت بعيدة عن تحقيق حاجات المبدعين لكي يتمكنوا من تطوير عملهم».

في العاصمة التشيكية براغ جلسة احتفال بذكرى ثورة 14 تموز



براغ - طريق الشعب

والاقتصادية والاجتماعية، وهيمنة أقلية حاكمة مستبدة ربطت العراق بالأحلاف العسكرية الاستعمارية، وانتهجت سياسة معادية ليس لشعبنا وحسب، بل لمصالح شعوب المنطقة كلها». وأشار الرفيق العلي إلى انه «منذ سقوط نظام صدام واحتلال الامريكان البلاد في 2003 وتسلم الأحزاب المنتفذة اليوم الحكم فيه، وهي تسعى لتغييب ذاكرة الشعب العراقي، والغاء ذكرى ثورة تموز الخالدة، لأنها تتعارض مع أجنداتهم السياسية والطائفية». هذا وشارك بعض الحضور من بنات وأبناء الجالية العراقية في الجمهورية التشيكية، في مداخلات وذكريات تخص الحدث التموزي الأبرز في تاريخ العراق المعاصر. وكان بين الحاضرين رئيس تحرير «طريق الشعب» مفيد الجزائري، الموجود حاليا في تشيكا.

او ارادة شعبية. وأكد أن هذا القرار لا يمثل بأية حال ارادة الشعب العراقي. واستمع حضور الجلسة بعد ذلك الى كلمة مركز الجواهر الثقافي في براغ، ألقاها رئيسه رواء الجصاني. ومعروف جيدا ما للجواهري الكبير من مكانة متميزة وفي الصميم من ثورة 14 تموز، وهو الذي انتخب اول رئيس لاتحاد الادباء والكتاب في العراق وأول رئيس لنقابة الصحفيين العراقيين، اللذين تأسسا بعد الثورة، ولم يكن لهما وجود قبلها. وكانت للشيوعيين العراقيين في تشيكا كلمة ايضا ألقاها الرفيق خالد العلي، وكان مما قاله فيها «اننا مهما اختلفنا واختلفت التسميات التي نطلقها على ثورة 14 تموز، فانها تبقى علامة بارزة وفتاحة مرحلة مهمة وأساسية في تاريخ العراق المعاصر». وشدد على أن «هذه الثورة جاءت كضرورة موضوعية، امتلتها الظروف السياسية

اقام المنتدى العراقي في الجمهورية التشيكية، عصر الخميس الماضي في العاصمة براغ، جلسة احتفالية على شرف الذكرى السادسة والستين لثورة 14 تموز المجيدة. افتتح الحفل بالنشيد الوطني العراقي اعقبته دقيقة صمت اجلالا لذكرى شهداء الثورة الوطنية الخالدة والحركة الوطنية العراقية وألقى د. نبيل الورد كلمة المنتدى العراقي في المناسبة، اشاد فيها بالذكور وبالذلالات الوطنية لثورة 14 تموز واهميتها التاريخية، كونها أسست لأول جمهورية في تاريخ العراق المعاصر. وقال انها منذ قيامها حتى بدايات العام الحالي 2024، لم تتعرض لمحاولة محو ذكراها كما حدث في هذه السنة، حيث تم الغاؤها من قبل البرلمان العراقي دون وجه حق، وبقرار لا يستند الى مادة قانونية أو دستورية

بـ 15 كردوسا وجوقة موكب عزاء طرف العباسية يندد بالفساد والفاستين

موكب عزاء طرف العباسية يندد بالفساد والفاستين

متابعة - طريق الشعب



وفي حديث صحفي، يقول القاص سلام القريني أن موكب طرف العباسية معروف بنهجه الوطني منذ بدايات تأسيسه، ويضيف أن «الموكب اتخذ من الردات الحسينية وسيلة للنضال ضد الاستعمار والرجعية، ومنبرا لإيصال صوت الشعب الساعي لبناء وطن يرفل بالعرز والكرامة».

عُرف موكب عزاء جمهور طرف العباسية في كربلاء، منذ تأسيسه عام 1988، برذاته الحسينية المناوئة للسلطات الفاسدة، والمعرضة على مواجهة الظلمين، والمطالبة بالإصلاح وبحقوق الشعب. وتشق مكوّنات الموكب البالغ عددها 15 كردوسا وجوقة، مساء كل يوم يبدأ بالأول من محرم حتى ليلة عاشوراء، أزقة المدينة وصولا إلى الحضرة الحسينية، مطلقة هتافات مستقاة من القضية الحسينية، دفاعا عن المظلومين ووقوفاً بوجه الطغاة والفاستين. ومن بين الهتافات التي صعدت بها حناجر المعزين في الموكب خلال أيام محرم الحالي:

لخلي الوطن سلعة وتجارة
تبيع وتشتري وتفضح أسراره
كمن باع الأوطان
عاش بذلة خسران
يحسين أنت عنوان الإرادة
~~*
باسم الوطن خلى الصوت عالي
وبكل حزب فاسد لا تبالي
من سيد الأحرار
تعلم شوق الأحرار
يحسين أنت عنوان الإرادة

يوميات

• يعقد الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، هذا اليوم الأحد، جلسة مفتوحة لمناقشة أبرز القضايا الأدبية ضمن أعماله ونشاطاته، داعيا الأدباء إلى المساهمة فيها وتقديم الملاحظات وطرح الانتقادات والمقترحات بما يخدم الأدب والثقافة.

تبدأ الجلسة في الساعة 6 مساء على قاعة الجواهري في مقر الاتحاد بساحة الأندلس.

الفنان السينمائي قيس
الزبيدي .. سلامات

يخوض الفنان المبدع قيس الزبيدي، مخرج العديد من الأفلام الروائية والوثائقية الناجحة، معركة قاسية مع المرض في العاصمة الألمانية، حيث يعيش منذ عقود. آخر أخبار برلين تُبشّر بشفائه في الصراع الصعب، وتُعزز أملنا في تجاوزه المحنة.

خالص تمنياتنا إبا فراس بالصحة والسلامة
اسرة «طريق الشعب»

أدباء نينوى يستذكرون الروائي الراحل حازم خليل



الموصل - طريق الشعب

نظم نادي السرد في اتحاد أدباء وكتاب نينوى، أخيرا، جلسة استذكار للروائي الراحل حازم خليل، وذلك في مناسبة مرور عام على رحيله، وتزامنا مع صدور روايته «ما كان من الفتى غضبان والأميرة حذام»، عن دار الشؤون الثقافية العامة.

الجلسة التي حضرتها عائلة الفقيد وجمع من الأدباء، استهلّت بتقديم سيرتي خليل الذاتية والأدبية، وبالحدّث عن أهم محطات عمله الوظيفي. بعدها قدم عدد من الأدباء الحاضرين دراسات نقدية عن بعض أعمال الفقيد السردية، والتي يبلغ مجموعها 13 رواية ومسرحية واحدة. وفي سياق الجلسة، وزعت على الحاضرين نسخ من مقال للروائي فخري أمين، عنوانه «في وداع السارد حازم خليل.. رواية ما أهمله الرواة من سير». وفي الختام، وزعت نسخ من رواية الفقيد الأخيرة على الحاضرين. فيما قدم رئيس اتحاد أدباء وكتاب نينوى شهادة تقدير إلى عائلته.